

کتاب

الأحكام الشرعية

في الأحوال الشخصية

على مذهب الامام

أبي حنيفة

النعمان

٢

(طبع على ذمة)

مصطفى سيد احمد ناج

(كتي بحوار سيدي احمد البدوي طاعا)

سنة ١٣٢٣ هـ

مطبعة التقدم بشارع محمد علي بمصر

الحمد لله الذي جعل الحمد فاتحة الكتاب * ووفق من شاء بضايته وإرشاده للهداية والصواب * القاضي بين عباده بمحيط علمه * العادل في قضائه وحكمه * القائل في محكم كتابه * وقوله الفصل (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) والصلاة والسلام على سيدنا محمد كنز الحقائق * وبحر العلوم الرائق * ودرها المختار * المتقى من سلالة الأطهار * صلى الله عليه وعلى آله السادة الأبرار * وأصحابه الكرام الأخيار * الذين شيّدوا قواعد الدين على ما أسسه ففدا بهم عالي المنار * (وبعد) فهذه جوهرة في المقام فريده ودره نفيسة بضيده مانعة بقدر التيسير وقبح الفدير من بحر مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان * عليه سحاب الرحمة والرضوان * ومشملة على الأحكام المختصة بذات الإنسان من حين نشأته * إلى حين منيته وتقسيم ميراثه بين ورثته * وقد انظمت لآلها ليستضاء بأنوارها البهية * في المحاكم المصرية * وبالله التوفيق والعناية * والوقاية والكفاية * فهو الأول بلا بداه * والآخر بلا نهاية *

الجزء الأول في الأحكام المختصة بذات الإنسان

(الكتاب الأول في النكاح)

(الباب الأول في مقدمات النكاح)

(مادة ١) تجوز خطبة المرأة الحالية عن نكاح وعدة

(مادة ٢) تحرم خضبة المعدة بصرمها سواء كانت معدة لطلاق رجلي أو بائن أو

رفاه وبصح إظهار الرعية أمرسا لمعدة الوفاة دون غيرها من المعتدات ولا يجوز المعدة

على واحدة منهن بل انقضاء عزمها

(مادة ٣) يجوز للعدّة أن يصبر المدة وسطر إلى وجهها وكفها

(مادة ٤) لو عدا رجلا من المدة وتزوجت ففراة المأثمة دون إجراء عة

شرعى بإيجاب وقبول لا يكون كل منهما نكاحاً وللخاطب العدول عن خطبها وللخطوبة أيضاً رد الخاطب الموعود بتزويجها منه ولو بعد قبولها أو قبول وليها ان كانت قاصرة هدية الخاطب ودفعه المهر كله أو بعضه

(الباب الثانى فى شرائط النكاح وأركانها وأحكامها)

(مادة ٥) ينعقد النكاح بإيجاب من أحد العاقدين وقبول من الآخر ولا فرق بين أن يكون الموجب هو الزوج أو وليه أو وكيله والقابل هو الزوجة أو وليها أو وكيلها ان كانت مكلمة أو بالعكس

(مادة ٦) يشترط لعقد النكاح اتحاد مجلس الإيجاب والقبول اذا كان العاقدان حاضرين وان طال من غير اشتغال بما يدل على الاعراض وسماع كل منهما كلام الآخر وان لم يفهما معناه مع علمهما أنه مقصود به عقد النكاح وعدم مخالفة القبول للإيجاب

(مادة ٧) لا يصح عقد النكاح إلا بحضور شاهدين حرين أو حر وحرتين عاقلين بالغين مسلمين لنكاح مسلم مسلمة سامعين قول العاقدين معافاهمين أنه عقد نكاح ولو كانا اعميين أو فاسقين أو ابني الزوجين أو ابني أحدهما والاصم لا يصلح شاهداً في النكاح ولا النائم ولا السكران الذى لا يبي ما يسمع ولا يذكره فلا ينعقد النكاح صحيحاً بحضورهم

(مادة ٨) اذا زوج الأب بنته البالغة العاقلة بأمرها ورضاها وكانت حاضرة بنفسها في مجلس العقد صح النكاح بحضور شاهد واحد رجل أو امرأتين وكذلك اذا أمر الأب غيره ان يتزوج بنته الصغيرة فتزوجها بحضور رجل أو امرأتين والأب حاضر بالمجلس صح النكاح

(مادة ٩) لا ينعقد النكاح بالكتابة اذا كان العاقدان حاضرين وينعقد بالكتابة الغائب لمن يريد ان يتزوجها بشرط ان تقرأ او تقرئ الكتاب على الشاهدين وتسمعهما عبارته او تقول لهما فلان بعث الى بخطبتي ونشهرهما في المجالس انها زوجت نفسيهما

(مادة ١٠) ينعقد نكاح الاخرس باشارته اذا كانت معلومة مؤدية الى فهم مقصوده

(مادة ١١) ينعقد النكاح صحيحاً بدون تسمية المهر ومع نفيه أصلاً وبالعقد يجب

مهر المثل للمرأة

(مادة ١٢) لا ينعقد النكاح المعلق بشرط غير كائن او حادثة غير محققة الحصول ولا يبطل النكاح المقررون بالشرط الفاسد بل يبطل الشرط دونة كما اذا اشترط الزوج في العقد عدم المهر فشرطه فاسد والعقد صحيح

(مادة ١٣) لا ينعقد النكاح الموقت على الصحيح كنكاح المتعة

(مادة ١٤) نكاح المتعة هو ان يعقد الرجل عقدا على امرأة بلفظ المتعة وهو باطل لا ينعقد اصلا وان حضره الشهود ولا تنوارت به الزوجان
(مادة ١٥) نكاح الشغار وهو ان يجمع كل من المرأتين مهراً للآخري ينعقد صحيحاً ويجب بالعقد مهر المثل لكل منهما

(مادة ١٦) لا ثبت في النكاح خيار رؤية ولا خيار شرط ولا خيار عيب سواء جعل الخيار للزوج او للزوجة فاذا اشترط للزوج في العقد شفاها او بالكتابة جمال المرأة او بكارتها او سلامتها من العيوب او اشترطت المرأة سلامتها من الامراض والعاهات فالعقد صحيح والشرط باطل حتى اذا وجد احدهما صاحبه بخلاف ما اشترط فليس له الخيار في فسخ النكاح وانما يكون الخيار بشروطه للمرأة اذا وجدت زوجها عتيلاً أو نحوه

(مادة ١٧) متى انعقد النكاح صحيحاً ثبت الزوجية وازم الزوج والزوجة احكامه من حين العقد ولو لم يدخل بالمرأة فيجب عليه بمجرد العقد مهر ماثلاً ان لم يكن سحياً لها مهراً ولمزمه نفقتها بأنواعها ما لم تكن ناشزة أو صغيرة لا تطبق الوطء ولا يستأنس بها في بيته وبحل استمتاع كل منهما بالآخر ويثبت له ولاية التأديب عليها وتجب عليها طاعته فيما كان مباحاً شرعاً وتنفيد بملازمة بيته ولا تخرج بغير حق شرعي الا باذنه ولا تنافيه من الاستمتاع بها بلا عذر شرعي بعد ايفائها بمحل مهرها وتثبت حرمة المصاهرة ويثبت الارث من الجانبين الى غير ذلك من احكام النكاح

(مادة ١٨) كل عقد نكاح لم يحضره الشهود أو فقد شرطاً آخر من شروط الصحة فهو ناسد لا تنزب عايه احكام النكاح ويجب التفريق بين الزوجين ان لم يفرقا ولا تثبت به حرمة المصاهرة اذا وقع التفريق أو المتاركة قبل الوطء أو ما يقوم مقامه ولا يتوارث فيه الزوجان وإذا لم يسم الزوج مهراً لامرأه وقت العقد فلا يلزمه مهر لها الا ان يسمها في العقد أو نس بكارتها ان كانت بكرأ

الباب الثالث في موانع النكاح الشرعية

(وبيان المحلات والمحرمات من النساء)

(مادة ١٩) يجوز للحر أن يتزوج أربع نسوة في عقد واحد أو في عقود متفرقة

(مادة ٢٠) يشترط لصحة النكاح أن تكون المرأة محلا له غير محرمة على من

يريد التزوج بها

(مادة ٢١) أسباب التحريم قسمان مؤبدة ومؤقتة فالمؤبدة هي القرابة والمصاهرة

والرضاع والمؤقتة هي الجمع بين محرمين والجمع بين الاجنبيات زيادة على أربع وعدم الدين السماوي والتطليق ثلاثا وتعلق حق الغير بنكاح أو عدة

(مادة ٢٢) يحرم على الرجل أن يتزوج من النسب أمه وجدته وان علت وبنته

وبنت بنته وبنت ابنه وان سفلت وأخته وبنت أخته وبنت أخيه وان سفلت وعمته وعمة

أصوله وخالته وخالة أصوله ونحل له بنات العمات والاعمام وبنات الخالات والاخوال

وكما يحرم على الرجل أن يتزوج بمن ذكر يحرم على المرأة التزوج بمنظيره من الرجال

ويحل للمرأة أبناء الاعمام والعمات وأبناء الاخوال والخالات

(مادة ٢٣) يحرم على الرجل أن يتزوج بنت زوجته التي دخل بها وهو مشتهي

وهي مشتهاة سواء كان في نكاح صحيح أو فاسد فان دخل بها وهو غير مشتهي أو هي

غير مشتهاة أو ماتت قبل الدخول أو طلقها ولم يكن دخل بها فلا تحرم عليه بنتها وتحرم

عليه أم زوجته بمجرد العقد الصحيح عليها وان لم يدخل بها وزوجة فرعها وان سفل

وأصله وان علا ولو لم يدخل بها في النكاح الصحيح

(مادة ٢٤) يحرم على الرجل أن يتزوج أصل مزنيته وفرعها وتحرم المزني بها على

أصوله وفروعها ولا تحرم عليهم أصولها وفروعها

(مادة ٢٥) كل من تحرم بالقرابة والمصاهرة تحرم بالرضاع الا ما استثنى من ذلك

في باب الرضاع

(مادة ٢٦) لا يحل للرجل أن يتزوج أخت امرأته التي في عصمته ولا أخت معتدته

ولا عمه أحد منهما ولا خالتها ولا بنت أخيها ولا بنت أختها فاذا ماتت المرأة المألعة أو

وقعت المرقعة بينها وبين زوجها بطلاق أو خلع أو فسخ زال المانع وجاز له بعد انقضاء

عدتها أن يتزوج أختها أو غيرها من محارمها المتقدم ذكرهن
 (مادة ٢٧) يحرم نكاح زوجة الغير ومعدته قبل انقضاء عدتها سواء كانت معدة
 لطلاق أو وفاة أو فرقة من نكاح فاسد أو وطء بشبهة
 (مادة ٢٨) يحرم على الرجل أن يتزوج حرة طلقها ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره
 نكاحا صحيحا ويدخل بها حقيقة ثم يطلقها أو يموت عنها وتنقضي عدتها
 (مادة ٢٩) يحرم نكاح الحامل الثابت لسب حملها ويصح نكاح الحامل من الزنا
 ولا يواقعها الزوج حتى تضع حملها ما لم يكن الحمل منه
 (مادة ٣٠) من له أربع نسوة بنكاح صحيح فلا يجوز له أن ينكح خامسة حتى
 يطلق إحدى الأربع ويترخص حتى تنقضي عدتها
 (مادة ٣١) يحل نكاح الكتابيات المؤمنات بكتاب منزل سواء كن ذميات أو غير
 ذميات مستأنات أو غير مستأنات مع الكراهة
 (مادة ٣٢) لا يحل نكاح الوثنيات ولا المجوسيات ولا الصابئات اللاتي يعبدن
 الكواكب ولا يؤمن بكتاب منزل



(الباب الرابع في الولاية على النكاح وفيه فصلان)

(الفصل الاول في بيان الولي وشروطه)

(مادة ٣٣) يجب أن يكون الولي حرا عاقلا بالغاً مسلماً في حق مسلم ومسلمة
 ولو فاسقاً
 (مادة ٣٤) الولي شرط لصحة نكاح الصغير والصغيرة ومن يلاحق بهما من
 الكبار غير المكافين وليس الولي شرطاً لصحة نكاح الحر والحرة العاقلين البالغين بل
 ينفذ نكاحهما بلا ولي
 (مادة ٣٥) الولي في النكاح المصيبة بنفسه على ترتيب الارث والحجب فيقدم
 الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد الصحيح وان علا ثم الاخ الشقيق ثم
 الاخ لاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ لاب ثم الم الشقيق ثم الم لاب ثم ابن الم
 الشقيق ثم ابن الم لاب ثم ولادة العتاقة فولي المجنونة في النكاح ابنها وان سفل دون
 أبيها عند الاجتماع

(مادة ٣٦) إذا لم يكن عصبة تنتقل ولاية النكاح للام ثم لام الاب ثم للبنت ثم لبنت الابن ثم لبنت البنت ثم لبنت بنت البنت وهكذا ثم للعبد الفاسد ثم للاخت الشقيقة ثم للاخت لاب ثم لولد الام ثم لأولادهم ثم لباقي ذوى الارحام العمات ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنات الاعمام ثم أولادهم بهذا الترتيب

(مادة ٣٧) السلطان ولي في النكاح لمن لا ولي له ثم القاضي الذي كتب له بذلك في منشوره

(مادة ٣٨) ليس للوصى أن يزوج اليتيم واليتيمة مطلقاً وان أوصى اليه الاب بذلك مالم يكن قريباً لها أو حاكماً يملك التزوج ولم يكن نعمة من هو أولى منه

(مادة ٣٩) لا ولاية في النكاح ولا في المال لمسلم على ذمي إلا اذا كان سلطاناً أو نائباً عنه وللذمي الولاية في النكاح والمال على ذمي مثله

(مادة ٤٠) لا ولاية للولي الابعد مع وجود الولي الاقرب المتوفرة فيه شروط الاهلية فاذا غاب الاقرب بحيث لا ينتظر الخطاب الكفء استطلاع رأيه جاز لمن يليه في القرب أن يزوج الصغيرة ولا يبطل تزويجه بمود الاقرب وكذا اذا كان الاقرب غير أهل للولاية جاز للابعد أن يتولى تزويج الصغيرة

(مادة ٤١) اذا عضل الاقرب وامتنع من تزويج الصغيرة فليس للابعد ولاية تزويجها بل يزوجه القاضي أو نائبه بطريق النيابة عن العاضل ولو كان أبا الصغيرة اذا تحقق القاضي أن امتناعه كان بغير سبب مقبول وان الزوج كفء لها والمهر مهر مثلها وليس لاحد نقض النكاح الذي عقده القاضي أو نائبه ولو لم يكن التزوج منصوباً عليه في منشوره فان كان امتناع الاقرب من تزويجها لكون الزوج غير كفء لها أو لكون المهر دون مهر المثل فلا يبعد عاضلا ولا يجوز للقاضي أن يزوجه

(مادة ٤٢) اذا استوى وليان في القرب فأيهما تولى النكاح بشروطه جاز سواء أجازاه الآخر أو لم يجزه

(مادة ٤٣) لا يجوز للمحاكم الذي له ولاية النكاح أن يزوج اليتيمة التي لا ولي لها من نفسه ولا من أصوله وفروعها

الفصل الثاني في نكاح الصغير والصغيرة ومن

(يلحق بهما والكير والكيرة المكلفين)

(مادة ٤٤) للاب والجد وغيرها من الاولياء ولاية انكاح الصغير والصغيرة بشرطه جبراً ولو كانت ثيباً وحكم المعتوه والمعتوهة والمجنون والمجنونة شهراً كاملاً كالصغير والصغيرة .

(مادة ٤٥) اذاولى الاب أو الجد بنفسه نكاح الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما من غير المكلفين وكان غير معروف قبل العقد بسوء الاختيار بحجة وفسقاً لزم النكاح بلا خيار لهما بعد البلوغ ولو كان النكاح بفن فاحش زيادة في المهر الذي دفعه الصغير ونقصاً في مهر الصغيرة أو كان الزوج غير كفء لها والمجنونة اذا زوجها ابنها الذي هو وابها بفن فاحش في المهر أو بفن كفء لزمها النكاح ولا خيار لها بعد افاقتهما

(مادة ٤٦) لو كان الاب أو الجد مشهوراً قبل العقد بسوء الاختيار بحجة وفسقاً وزوج صغيره أو صغيرته بفن فاحش في المهر أو بفن كفء فلا يصح النكاح أصلاً (مادة ٤٧) اذا كان المزوج للصغير والصغيرة غير الاب والجد ولو القاضي فلا يصح النكاح أصلاً بفن كفء أو بفن فاحش في المهر ويصح بالكفء ومهر المثل واكمل منهما اذا لم يرض بالنكاح ولو بعد الدخول خيار فسخه بالبلوغ أو العلم به بعده (مادة ٤٨) اذا باع الصغير والصغيرة واختاراً فسخ النكاح الذي باشره غير الاب والجد لزمهما أن يرفعا الامر الى الحاكم ايفسخ النكاح اذا لم يوجد مسقط للخيار فادام أب أحد الزوجين قبل أن يفسخ الحاكم النكاح رثه الآخر ويلزم كل المهر للمرأة أو لورثتها

(مادة ٤٩) الزوجه التي لها خيار الفسخ بالبلوغ اذا بلغت وهي بكر واختارت فسخ النكاح ينبغي لها أن تبادر باختيار نفسها ونشهد على ذلك فوراً حال البلوغ ان كانت عاتمة بالنكاح فيه أو عنده أو حال علمها إن لم تكن عاتمة به وقت البلوغ فان سكنت عن اختيار نفسها اختاره عاتمة بأصل النكاح يبطل خيارها بالسكوت ولا يقبل منه . واذا اعذرت مجها الخيار أو الوق الذي يكون لها الخيار فيه ومق اشهدت

على اختيارها نفسها ساعة البلوغ أو ساعة علمها بالنكاح فلا يضر تأخيرها ورفع أمرها إلى الحاكم بل تبقى على خيارها وإن طال الزمن ما لم يوجد منها ما يدل على الرضا (مادة ٥٠) إذا بلغت الزوجة التي لها الخيار وهي ثيب وسكتت عن اختيار نفسها ساعة البلوغ أو ساعة علمها بالنكاح إن كانت غير طامة به قبل البلوغ فلا يبطل خيارها بالسكوت وإنما يبطل بالرضا صراحة أو دلالة وكذلك الغلام لا يبطل خياره بسكوته بل بإفصاحه بالرضا أو بوقوع ما يدل عليه

(مادة ٥١) للعهر البالغ العاقل الزوج ولو كان سفيهاً بلا توسط ولي وللحرة المكلفة أيضاً أن تزوج نفسها بلا ولي بكرراً كانت أو ثيباً وينفذ نكاحها ويلزم إذا كان الزوج الذي تزوجت به كفوّاً لها وكان المهر مهر مثلاً

(مادة ٥٢) إذا تزوجت الحرة المكلفة بلا رضا وليها بأقل من مهر المثل صح العقد وللولي إذا كان عصبية حق الاعتراض على الزوج حتى يتم مهر المثل إن رضي أو يفسخ الحاكم النكاح وإذا تزوجت بغير كفء لها بلا رضا وليها العاصب صراحة قبل العقد فالنكاح غير جائز أصلاً ولا ينفع رضا الولي بعد العقد وإذا لم يكن لها ولي عاصب وزوجت نفسها من غير كفء أو كان لها ولي ورضى بزواجها بغير الكفء فالنكاح صحيح

(مادة ٥٣) لا تجبر الحرة البالغة على النكاح بكرراً كانت أو ثيباً بل لا بد من استئذانها واستئذانها فإن كانت بكرة واستأذنها الولي القريب أو وكيله أو رسوله قبل تزويجها أو زوجها الولي وأخبرها هو أو وكيله أو رسوله أو فضولي عدل وعلمت بالزوج وبالمهر فسكتت عن رده مختارة لامكرهة أو تبسمت أو ضحكت غير مستهزئة أو بكت بلا صوت فذلك إذن في صورة استئذانها قبل العقد وإجازة بعده وإن استأذنها غير القريب من الأولياء وعين لها الزوج والمهر فسكتت أو تبسمت أو ضحكت أو بكت فلا يعد ذلك منها رضا بل لا بد من الإفصاح بالرضا أو من وقوع ما يدل عليه منها (مادة ٥٤) البالغ الثيب إذا استأذنها الولي بعيداً كان أو قريباً فسكتت فلا يكون سكوتها رضا بل لا بد أن تعرب عن نفسها مفصحة برضاها أو يقع منها ما يدل عليه

(مادة ٥٥) من زالت بكارتها بعارض أو تغيب فمهر بكر حقيقة كمن فرق بينها وبين زوجها بعنة أو فسخ أو طلاق أو موت بعد خلوة قبل وطء ومن زالت بكارتها

بزنا فهي بكر حكما ما لم يتكرر منها أو تحدد فان تكرر منها أو لم يتكرر وحدث فهي
تيب كالوطوءة بشبهة أو بنكاح فاسد

(مادة ٥٦) لا تسلم الزوجة الصغيرة للزوج حق تطبيق الوطء ولا يجبر الأب على
تسليمها وله طلب ما استحق من مهرها من الزوج فان زعم الزوج انها تطيقه وانكر
الأب ذلك فعلى الحاكم أن يأمر من يشق بهن من النساء بالكشف عليها فان قلن
بصلاحيتها للرجال يأمر أباهما بتسليمها والا فلا ولا عبرة بالسن



الباب الخامس في الوكالة بالنكاح

(مادة ٥٧) يجوز للزوج والزوجة أن يتوليا عقد نكاحهما بأنفسهما وأن يوكل
به من شاء اذا كانا حرين عاقلين بالغين ولأولى أبا كان أو غيره أن يوكل بنكاح من
له الولاية عليهم من الصغار ومن يلحق به

(مادة ٥٨) يصح التوكيل بالنكاح شفاها وبالكتاب ولا يشترط الاشهاد عليه
لصحته بل لحشية الجحود والنزاع

(مادة ٥٩) لا يجوز للوكيل بالنكاح أن يوكل غيره بلا اذن موكله أو موكلته
أو بلا تفويض الامر الى رأيه

(مادة ٦٠) لا يطالب الوكيل بتسليم الزوجة للزوج ولا بمهرها الا اذا ضمنه لها
فان ضمنه وجب عليه اداؤه وليس له الرجوع به على الزوج إلا اذا كان الضمان باذنه

(مادة ٦١) يشترط للزوم عقد الوكيل ونفوذه على من وكله موافقته لما أمره به
فان خالف فلا ينفذ عليه النكاح الا اذا أجازاه



الباب السادس في الكفاءة

(مادة ٦٢) تعتبر الكفاءة من جانب الزوج لا من جانب المرأة فيجوز أن تكون
أدنى منه في الشروط المذكورة في المادة الآتية والكفاءة حق الولي وحق المرأة
واعتبارها عند ابتداء العقد فلا يضر زوالها بعده

(مادة ٦٣) اذا زوجت الحرة المكلمة نفسها فلا رضا وليها العاصب قبل العقد
أو زوج الصغيرة غير الأب والجد من الأولياء أو زوجها الأب أو الجد وهو ما جن

سبي الاحتيار مشهور بذلك قبل العقد يشترط لصحة النكاح أن يكون الزوج ذكراً
للمرأة نسباً أن كانا عربيين أصلاً وإسلاماً ومالاً وصالحاً وحرفة سواء كانا عربيين
أو غير عربيين فإن كان الزوج غير كفؤ للمرأة في شرط من الشروط المذكورة
فالنكاح غير صحيح في الصور المتقدمة

(مادة ٦٤) يعتبر الاسلام بالنظر للزوج وأبيه وجده لا غير فمسلم بنفسه ليس
كفوّاً لمسلمة أبوها مسلم ومن له أب واحد مسلم ليس كفوّاً لمن لها أبوان مسلمان
ومن له أبوان في الاسلام كفء لمن لها آباء

(مادة ٦٥) شرف العلم فوق شرف النسل فغير العربي العالم كفء للعربية ولو
كانت قرشية والعالم الفقير كفء لبنت الغني الجاهل

(مادة ٦٦) لا عبرة بكثرة المال في النكاح فمن قدر على المهر المتعارف تعجيله
وتفقه شهر ان كان غير محترف أو قدر على كفاية المرأة بتكسبه كل يوم ان كان
محترفا فهو كفء لها ولو كانت ذات أموال جسيمة وثروة عظيمة

(مادة ٦٧) لا يكون الفاسق كفوّاً لصالحة بنت صالح وانما يكون كفوّاً لفاسقة
بنت فاسق أو بنت صالح

(مادة ٦٨) تعتبر الكفاءة حرفة في غير العرب وفيمن يحترف بنفسه من
العرب فاذا تقاربت الحرفة فلا يعتبر التفاوت فيها وتثبت الكفاءة واذا تباعدت
فصاحب الحرف الدنيئة لا يكون كفوّاً لبنت صاحب الحرفة الشريفة والعبرة في ذلك
بعرف أهل البلد في شرف الحرف وخستها

(مادة ٦٩) اذا زوج الولي موليته الكبيرة برضاها جاهلاً قبل العقد كفاءة الزوج
لها ثم علم بعده انه غير كفء لها فليس له خيار فسخ النكاح ولا لها ما لم يكن اشترط
الكفاءة على الزوج أو أخبره الزوج انه كفء فاذا هو غير كفء فلها ولوليها الخيار
في الصورتين



الباب السابع في المهر

﴿ الفصل الاول في بيان مقدار المهر وما يصلح تسميته مهراً وما لا يصلح ﴾

[(مادة ٧٠) أقل المهر عشرة دراهم فضة وزن سبعة مثاقيل مضروبة أو غير

مضروبة ولا حد لأكثره بل للزوج أن يسمي لزوجته مهراً أكثر من ذلك على حسب ميسرته

(مادة ٧١) كل ما كان مقوماً بمال من العقارات والعروض والمجوهرات والأنعام والمكيلات والموزونات ومنافع الأعيان التي تستحق بمقابلتها المال يصلح تسميته مهراً

(مادة ٧٢) كل ما ليس مقوماً بمال في ذاته أو في حق المسلم لا يصلح تسميته مهراً وإن سمي فالعقد صحيح والتسمية فاسدة

(مادة ٧٣) يصح تعجيل المهر كله وتأجيله كله إلى أجل قريب أو بعيد وتعجيل بعضه وتأجيل البعض الآخر على حسب عرف أهل البلد

الفصل الثاني في وجوب المهر

(مادة ٧٤) يجب للزوجة المهر شرعاً بمجرد العقد الصحيح عليها سواء سمي الزوج أو الولي مهراً عند العقد أو لم يسم أو نفاه أصلاً

(مادة ٧٥) إذا سمي الزوج عشرة دراهم أو دونها مهراً لامرأته وجبت لها العشرة بتمامها وإن سمي أكثر منها وجب لها ما سمي بالغاً قدره ما بلغ

(مادة ٧٦) إذا لم يسم الزوج أو وليه مهراً وقت العقد وجب عليه مهر المثل وكذا لو سمي تسمية فاسدة أو حيواناً مجهول النوع أو مكيلاً أو موزوناً كذلك أو لفي المهر أصلاً ويجب أيضاً مهر المثل في الشغار وفي تعليم القرآن للامهار

(مادة ٧٧) مهر المثل للحره هو مهر امرأة تماثلها من قوم أبيها كأختها أو عمتها أو بنت عمتها أو عمتها ولا تمثل بأمها أو خالتها إذا لم تكونا من قوم أبيها وتعتبر المماثلة وقت العقد سنناً وجمالاً ومالاً وبلداً وعصراً وعقلاً وصلاً وعفة وبكارة وثبوتاً وعلماً وأدباً وعدم ولد ويعتبر أيضاً حال الزوج فإن لم يوجد من يماثلها من قبيلة أبيها في هذه الأوصاف كلها أو بعضها فمن قبيلة أخرى تماثل قبيلة أبيها ويشترط في ثبوت مهر المثل اخبار رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول ولفظ الشهادة فإن لم يوجد ذلك فالقول للزوج بيمينه

(مادة ٧٨) المفوضة التي زوجت بلا مهر إذا طلبت من الزوج أن يفوض لها

مهرًا بعد العقد وقبل الدخول فلها ذلك ويجب عليه أن يفرض لها فإذا امتنع ورفضت المرأة أمرها إلى الحاكم يأمره بالفرض فإن لم يفعل تاب منابه وفرض لها مهر مثلها بالنظر إلى من يماثلها من قوم أبيها بناء على شهادة الشهود ويلزم الزوج ما فرض لها سواء كان بالتراضي أو بأمر القاضي

(مادة ٧٩) يجوز للزوج وأبيه أو جده الزيادة في المهر بعد العقد وتلزمه الزيادة بشرط معرفة قدرها وقبول الزوجة أو وليها في المجلس وبقاء الزوجية
(مادة ٨٠) كما يجوز للزوج الزيادة في المهر يجوز للمرأة البالغة أن تحيط برضاها في حال صحتها كل المهر أو بعضه عن زوجها إن كان من التقدين ولا يجوز لها حط شيء من الأعيان وليس لأبي الصغيرة أن يحط شيئاً من مهرها ولا من مهر بنته الكبيرة إلا برضاها

الفصل الثالث في الأسباب التي تؤيد لزوم المهر بتمامه للمرأة والاحوال

(التي يجب لها فيها نصف المهر والتي لا تستحق فيها شيئاً منه)

(مادة ٨١) بالوطء في نكاح صحيح أو فاسد أو بشبهة وبالخلوة الصحيحة في النكاح الصحيح وبموت أحد الزوجين ولو قبل الدخول يتأكد لزوم كل المهر المسمى والزيادة التي زيدت فيه بعد العقد في النكاح الصحيح وكل مهر المثل في الفاسد والوطء بشبهة وعدم صحة التسمية وما فرض للمفوضة بعد العقد بالتراضي أو بفرض القاضي ولا يسقط المهر بعد تأكد لزومه بأحد هذه المعاني الثلاثة ولو كانت الفرقة من قبل الزوج به مالم تبرئه
(مادة ٨٢) الخلوة الصحيحة التي تقوم مقام الوطء وتؤكد لزوم كل المهر هي إن يجتمع الزوجان في مكان آمنين من اطلاع الغير عليهما بغير إذنهما وإن يكون الزوج بحيث يتمكن من الوطء بلامانع حسي أو طبعي أو شرعي

(مادة ٨٣) حكم الخلوة الصحيحة كحكم الوطء في تأكد لزوم المهر كله في النكاح الصحيح ولو كان الزوج عتيباً وفي ثبوت النسب والنفقة والسكنى وحرمة نكاح أخت الزوجة وأربع سواها في عدتها ولا تكون الخلوة الصحيحة كالوطء في الإحصان وحرمة البنات وحل المرأة للزوج الأول والرجعة والميراث من الزوج إذا ماتت والمرأة في عدة الخلوة

(مادة ٨٤) اذا طلق الزوج امرأته قبل الوطء والخلوة الصحيحة من نكاح صحيح وكان قد سمي لها مهرا وقت العقد فلا يجب عليه الا انصفه وان لم يكن سلمه اليها عاد النصف الآخر الى ملكة بالطلاق مجرداً عن القضاء والرضا وان كانت حصلت زيادة في المهر قبل قبضه وكانت متولدة من الاصل تنصف بين الزوجين سواء كان حصولها قبل الطلاق أو بعده فان كان قد سلم المهر كله اليها فلا يعود النصف الى ملكة بالطلاق بل يتوقف عوده الى ملكة على الرضا والقضاء فلا ينفذ تصرفه فيه قبلهما وينفذ تصرفها في السكل قبل ذلك بجميع التصرفات الشرعية واذا تراضيا على النصف او قضى للزوج به وكانت قد حصلت زيادة في المهر قبل الطلاق أو بعده وقبل القضاء بنصفه للزوج فلا يلزمها الا نصف قيمة الاصل يوم قبضه والزيادة التي زيدت فيه متصلة كانت أو منفصلة متولدة او غير متولدة تكون لها خاصة ولا يتنصف ما زيد بعد العقد على المهر المسمى بل يسقط بالطلاق قبل الدخول

(مادة ٨٥) الفرقة التي يجب نصف المهر المسمى بوقوعها قبل الوطء حقيقة أو حكماً هي الفرقة التي جاءت من قبل الزوج سواء كانت طلاقاً أو فسخاً كالفرقة بالايلاء واللعان والعنة والردة وابائه الاسلام اذا أسلمت زوجته وفعله ما يوجب حرمة المصاهرة بأصولها وفروعها فان جاءت الفرقة من قبلها كردتها وابائها الاسلام اذا أسلم زوجها وكانت غير كتابية وفعلهما ما يوجب حرمة المصاهرة بفرع زوجها أو بأصله فلا يجب لها نصف المسمى بل يسقط وان كانت قبضت شيئاً منه ترد ما قبضت

(مادة ٨٦) مهر المثل وما فرض للمفوضة بعد العقد بالقضاء والرضا لا يتنصف بالطلاق قبل الوطء والخلوة الصحيحة من طلق زوجته قبلهما ولم يكن سمي لها مهرا وقت العقد أو سمي تسمية فاسدة من كل الوجوه حتي وجب لها مهر المثل أو فرض لها فرضاً بعد العقد سقط عنه مهر المثل كله وما فرضه بعد العقد ووجب لها عليه المتعة ان لم تكن الفرقة من قبلها

(مادة ٨٧) الخلوة الصحيحة لا تقوم مقام الوطء في السكاح الفاسد فان كان النكاح فاسداً ووقع التفريق أو المتاركة بين الزوجين قبل الدخول حقيقة فلا مهر للمرأة ولو خلاها الزوج خلوة صحيحة وان تفرقا بعد الدخول وكان قد سمي لها الزوج مهراً فلها الاقل من المسمى ومهر المثل وان لم يكن سمي لها مهراً أو سمي مالا

يصالح مهرها فلها مهر المثل بالغاً قدر ما يبلغ
 (مادة ٨٨) اذا تزوج صبي محجور عليه امرأة بلا إذن وليه ودخل بها فرد الولي
 نكاحها فلا مهر لها عليه ولا متعة
 (مادة ٨٩) اذا بلغت الصبية التي زوجها غير الأب والجد من الأولياء زوجاً كفواً
 لها ومهر المثل وأختارت نفسها بالبلوغ قبل الدخول بها حقيقة أو حكماً فلا مهر لها على
 زوجها ولا متعة كما تقدم في المادة الخامسة والثمانين
 (مادة ٩٠) المتبر في المتعة عرف كل بلدة لأهلها فيما تكتسي به المرأة عند الخروج
 واعتبارها على حسب حال الزوجين ويجوز دفع بدل المتعة نقداً ولا تزيد على نصف
 مهر المثل ان كان الزوج غنياً ولا تنقص عن خمسة دراهم ان كان فقيراً ولا تجب
 المتعة لمن طلقت قبل الدخول ولها مهر مسمى ولا للمتوفى عنها زوجها وتستحب
 للمطالقة بعد الدخول سواء سمي لها مهر أم لا

الفصل الرابع في شروط المهر

(مادة ٩١) اذا سمي الزوج للمرأة مهرأً أقل من مهر مثلها واشترط في نظير
 ذلك منفعة فان كانت مباحة الانتفاع ووفى بالشرط فلها المسمى وان لم يوف به وجب
 عليه تكميل مهر المثل وان كانت المنفعة التي شرطها غير مباحة الانتفاع بطل الشرط
 ووجب المسمى ولا يكمل مهر المثل
 (مادة ٩٢) اذا تزوج الرجل امرأة بأكثر من مهر مثلها على أنها بكر فاذا
 هي ثيب وجب عليه مهر المثل لا الزيادة
 (مادة ٩٣) اذا تردد الزوج في المهر كثرة وقلة بين مباحة المرأة وقباحتها
 صح الشرطان ووجب المسمى في أي شرط وجد
 (مادة ٩٤) اذا اشترط الزوج بكاراة المرأة فوجدها ثيباً يلزمه كل المهر المسمى
 وان لم يكن مسمى يلزمه مهر المثل ولا ينقص لثيوبتها

الفصل الخامس في قبض المهر وما للمرأة من التصرف فيه

(مادة ٩٥) للأب والجد والوصي والقاضي ولاية قبض المهر للقاصرة بكرأً كانت

أو ثيباً وقبضهم معتبر يبرأ به الزوج فلا تطالبه المرأة بعد بلوغها والمرأة البالغة تقبض مهرها بنفسها فلا يجوز لأحد من هؤلاء قبض مهر الثيب البالغة إلا بتوكيل منها ولا قبض مهر البكر البالغة إذا نهت عن قبضه فلو لم تنه فلهن قبضه

(مادة ٩٦) ليس لأحد من الأولياء غير من ذكر في المادة السابقة ولا للأم قبض صداق القاصرة إلا إذا كان وصياً عليها فإذا كانت الأم وصية ابنتها وقبضت مهرها وهي صغيرة ثم أدركت فلهما أن تطالب أمها به دون زوجها وإن لم تكن الأم وصية وقبضته عن بنتها القاصرة فلا يثبت بعد الإدراك أن تطالب زوجها وهو يرجع على الأم وكذلك الحكم في سائر الأولياء غير من ذكر قبل

(مادة ٩٧) المهر ملك المرأة تتصرف فيه كيف شاءت بلا امر زوجها مطلقاً وبلا إذن أبيها أو جدها عند عدمه أو وصيهما إن كانت رشيدة فيجوز لها بيعه ورهنه وإجارته وإعارته وهبته بلا عوض من زوجها ومن والديها ومن غيرهم (مادة ٩٨) إذا وهبت المرأة مهرها كله أو بعضه لزوجها بعد قبضه بتمامه ثم طلقها قبل الدخول بها فله الرجوع عليها بنصفه إن كان من النكدين أو من المكيلات أو الموزونات فلو لم تقبضه أو قبضت نصفه فوهبت الكل في الأولى أو ما تبقى وهو النصف في الثانية لا رجوع ولو وهبت لاجنبي وسلطته على قبضه فقبضه من زوجها أو من ضامنه ثم طلقها الزوج قبل الدخول فله الرجوع عليها بنصفه أيضاً فإن كان المهر مما يتعين بالتعيين كالعروض ووهبت زوجها النصف أو الكل ثم طلقها قبل الدخول فلا يرجع عليها بشيء مطلقاً وليس لأبي الصغيرة أن يهب شيئاً من مهرها

(مادة ٩٩) لا تجبر المرأة على قوات شيء من مهرها لا لزوجها ولا لأحد من أوليائها ولا لوالديها وإذا مات قبل أن تستوفي جميع مهرها فلورثتها مطالبة زوجها أو ورثته بما يكون باقياً بذمته من مهرها بعد إسقاط نصيب الزوج الآيل له من إرثها إن علم موتها قبله



(الفصل السادس في ضمان المهر وهلاكه واستهلاكه واستحقاقه)

(مادة ١٠٠) ولي الزوج أو الزوجة يصح ضمانه مهرها في حال صحته صغيرة كانت الزوجة أو كبيرة بشرط قبولها الضمان في المجلس إن كانت كبيرة أو قبول

وليها إن كانت صغيرة ولا يصح ضمانه في مرض موته إن كان المكفول له أو عنه وارثاً له فإن لم يكن وارثاً صح ضمانه بقدر ثلث ماله

(مادة ١٠١) للمرأة المكفول مهرها أن تطالب به أيا شاءت من الزوج بعد بلوغه أو الضامن سواء كان وليها أو وليه وإذا أدى الضامن رجع على الزوج إن أمره بالضمان عنه وإلا فلا رجوع له عليه

(مادة ١٠٢) إذا زوج الأب ابنه الصغير الفقير امرأة فلا يطالب بمهرها إلا إذا ضمنه فإن ضمنه وأداه عنه فلا يرجع به عليه إلا إذا أشهد على نفسه عند التأدية أنه أداه ليرجع به ولومات أبو الصغير الفقير قبل أداء المهر الذي ضمنه عنه فللمرأة أخذه من تركته ولباقي الورثة حق الرجوع به في نصيب الصغير من ميراث أبيه ولو كان للصغير مال يطالب أبوه ولو لم يضمن المهر عنه يدفعه من مال ابنه لا من مال نفسه لماله من ولاية التصرف في مال أولاده الصغار

(مادة ١٠٣) إذا كان المهر معيناً فهلك في يد الزوج أو استهلك قبل التسليم أو استحق بعده للمرأة الرجوع عليه بمثله إن كان من ذوات الامثال أو بقيمته إن كان قيمياً ولو استحق نصف العين المحمولة مهرأً فالمرأة بالخيار إن شاءت أخذت الباقي ونصف القيمة وإن شاءت ردت وأخذت كل القيمة فإن طلقها زوجها قبل الدخول بها فلها النصف الباقي



الفصل السابع في قضايا المهر

(مادة ١٠٤) بعد تسليم المرأة نفسها للزوج لا تقبل دعواها عليه بعدم قبضها كل معجل مهرها إلا إذا كان التعجيل غير متعارف عند أهل البلد فإن ادعت بقبض المعجل تسع دعواها وما يمنع المرأة من الدعوى يمنع ورثتها

(مادة ١٠٥) إذا اختلف الزوجان في أصل تسمية المهر فادعي أحدهما تسمية قدر معلوم وأنكر الآخر التسمية بالكلية وليس للمدعي بينة يخالف منكر التسمية فإن نكل ثبت مادعاء الآخر وإن حلف يقضي بمهر المشل بشرط أن لا يزيد على ما ادعته المرأة إن كانت هي المدعية للتسمية ولا يقص عما ادعاه الزوج إن كان هو المدعي لها وإذا وقع الاختلاف بينهما بعد الطلاق قبل الدخول حقيقة أو حكماً تجب

(مادة ١٠٦) اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح قبل الدخول أو بعده أو بعد الطلاق والدخول يجعل مهر المثل حكماً بينهما فان شهد لها بأن كان كما قالت أو أكثر يقبل قولها بيمينها ما لم يقيم الزوج بينة على دعواه وان شهد له بأن كان كما ادعى أو أقل يصدق بيمينه ما لم تقيم عليه البينة وان كان مهر المثل مشتركاً بينهما لا شاهداً له ولا لها تخالفاً فان حلفا أو أقاما البينة ونهاترت اليتتان يقضي بمهر المثل ومن نكل منهما عن اليمين في الصورتين حكم عليه بما ادعاه صاحبه ومن أقام البينة منهما قبلت بينته وقضى له بها وان اختلفا في قدره بعد الطلاق قبل الدخول تحكم متعة المثل على التفصيل المتقدم

(مادة ١٠٧) موت أحد الزوجين كحياتهما في الحكم أصلاً وقدرًا فاذا مات أحدهما ووقع الاختلاف بين ورثته وبين الحي في أصل المهر أو في قدره يحكم على الوجه المتقدم في المادة السالفة فاذا مات الزوجان واختلف ورثتهما في قدر المهر المسمى فالقول لورثة الزوج ويلزمهم ما يعترفون به وان اختلفوا في أصل التسمية يقضي بمهر المثل على ورثة الزوج ان جحدوا التسمية ونكلوا عن اليمين وكذلك اذا اتفقوا على عدم التسمية في المقد

(مادة ١٠٨) انما يقضي بجميع مهر المثل للمرأة في الصور المتقدمة اذا وقع الاختلاف قبل تسليمها نفسها فان وقع الاختلاف بعد التسليم سواء كان وقوعه في حياتهما أو بعد موتهما أو أحدهما وادعى الزوج أو ورثته إيصال شيء من المهر إليها وقد جرت عادة أهل البلد بأن المرأة لا تسلم نفسها إلا بعد قبض شيء من مهرها تقرر بما وصلها من مهرها فان لم تقر به يقضي عليها باسقاط قدر ما يتعارف تعجيله لمثلها ويعطى لها الباقي منه ان حصل اتفاق على قدر المسمى والا فان أسكر ورثة الزوج أصل التسمية فإياها بقية مهر المثل وان أسكروا القدر فالقول لمن شهد له مهر المثل وبعد موتهما القول في قدره لورثة الزوج

(مادة ١٠٩) اذا أنفق الحاطب على معتدة الغير وأبى ان تزوجه بعد انقضاء عدتها فان اشترط عليها التزوج بها فله حق الرجوع بما دفعه إليها من التقدين للاتفاق على نفسها وان لم يشترط التزوج بها فلا رجوع له بشيء وكذلك اذا تزوجته وأما

الاطعمة التي أطعمها فلا يرجع بقيمتها ولو اشترط عليها تزويج نفسها منه
(مادة ١١٠) اذا خطب أحد امرأته وبعث اليها بهدية أو دفع اليها المهر كله أو
بعضه ولم يتزوجها أو لم يزوجه ولها منه أو ماتت أو عدل هو عنها قبل عقد النكاح
فله استرداد ما دفعه من المهر عيناً أن كان قائماً ولو تغير وقصت قيمته بالاستعمال أو
عوضه ان كان قد هلك أو استهلك وأما الهدايا فله استردادها ان كانت قائمة أعيانها
فان كانت قد هلكت أو استهلكت فليس له استرداد قيمتها

(مادة ١١١) اذا بعث الزوج الى امرأته شيئاً من النقدين أو العروض أو مما
يؤكل قبل الزفاف أو بعد البناء بها ولم يذكر وقت بعثه انه من المهر ولا غيره ثم
اختلفا فقال الزوج هو من المهر وقالت هو هدية فالقول له بيمينه فيما لم يجز عرف
أهل البلد بارساله هدية لامرأة ولها فيما جرى به فان حلف الزوج والمبعوث قائم فهي
بالخير ان شاءت ابقته محسوباً من مهرها وان شاءت ردت به ورجعت بباقي المهر أو
كله ان لم يكن دفع لها شيئاً منه وان هلك أو استهلك تحتسب قيمته من المهر وان تقي
لاحدها بعد ذلك شيء يرجع به على الآخر وان اقاما البينة فيذنها مقدمة

(الفصل الثامن في الجهاز ومتاع البيت والمنازعات التي تقع بشأنهما)

(مادة ١١٢) ليس المال بمقصود في النكاح فلا تجبر المرأة على تجهيز نفسها من
مهرها ولا من غيره ولا يجبر ابوها على تجهيزها من ماله فلو زفت بجهاز قليل لا يليق
بالمهر الذي دفعه الزوج أو بلا جهاز أصلاً فليس له مطالبتها ولا مطالبة أبيها بشيء
منه ولا تنقيص شيء من مقدار المهر الذي تراضيا عليه وان بالغ الزوج في بذله رغبة
في كثرة الجهاز

(مادة ١١٣) اذا تبرع الاب وجهاز بنته البالغة من ماله فان سلمها الجهاز في
حال صحته ملكته بالقبض وليس لأبيها بعد ذلك ولا لورثته استرداد شيء منه وان لم
يسلمه اليها فلا حق لها في ولو سلمه اليها في مرض موته فلا تملكه الا باجازة الورثة
(مادة ١١٤) اذا اشترى الاب من ماله في حال صحته جهازاً لبنته القاصرة
ملكته بمجرد شرائه سواء قبضته بنفسها وهي مميزة في حال صحته أو في مرض موته
أو لم تقبضه في حياته وليس له ولا لورثته أخذ شيء منه ولو مات قبل دفع ثمنه يرجع

البائع على تركته ولا سبيل لورثته على القاصرة

(مادة ١١٥) اذا جهز الاب بنته من مهرها وقد بقي عنده شيء منه فاصلا عن تجهيزها فإياها مطالبة به

(مادة ١١٦) الجهاز ملك المرأة وحدها فلا حق للزوج في شيء منه وليس له أن يحسبها على فرش أمتعتها له ولا ضيافته وإنما له الانتفاع بها بأذنها ورضاها ولو اغتصب شيئاً منه حال قيام الزوجية أو بعدها فإياها مطالبة به أو بقيته إن هلك أو استهلك عنده

(مادة ١١٧) اذا جهز الاب بنته وسلمها الى الزوج بتجهيزها ثم ادعى هو أو ورثته أن ما سلمه إليها أو بعضه عارية وادعت هي أو زوجها بعد موتها أنه تمليك لها فإن غلب صرف البلد أن الاب يدفع مثل هذا جهازاً لا عارية فالقول لها وللزوجها ما لم يقيم الاب أو ورثته البينة على ما ادعوه وإن كان العرف مشتركاً بين ذلك أو كان الجهاز أكثر مما يجهز به مثلاً فالقول قول الاب وورثته والام في ذلك كالأب

(مادة ١١٨) اذا اختلف الزوجان حال قيام النكاح أو بعد الفراق في متاع موضوع في البيت الذي يسكنان فيه سواء كان ملك الزوج أو الزوجة فما يصاح للنساء عادة فهو للمرأة إلا أن يقيم الزوج البينة وما يصلح للرجال أو يكون صالحاً لهما فهو للزوج ما لم تهم المرأة البينة وأما أقامها قات منه ونهى له بها ولو كان المتاع المتازع فيه مما يصاح لصاحبه وما كان من البصائع التجارية فهو لمن يته طى التجارة منهما

(مادة ١١٩) اذا مات أحد الزوجين ووقع النزاع في متاع البيت بين الحي وورثة الميت فالمشكل الذي يصاح للرجل والمرأة يكون للحي منهما عند عدم البينة

—————

(الباب الثامن في نكاح الكتابيات وحكم)

(الزوجية بعد إسلام الزوجين أو أحدهما)

(الفصل الأول في نكاح المسلم الكتابيات)

(مادة ١٢٠) يصح للمسلم أن يزوج كتابية نصرانية كانت أو يهودية ذمية أو غير ذمية وإن كره ويصح عقد نكاحها بمأشروها وأما الكتابات وشهادة كتابين

ولو كانا مخالفين لدينها ولا يثبت النكاح بشهادتهما إذا جحدته المسلم ويثبت بها إذا أنكرته الكتابية

(مادة ١٢١) يصح نكاح الكتابية على المسلمة والمسلمة على الكتابية وهما في القسم بيان

(مادة ١٢٢) لا تزوج المسلمة إلا مسلماً فلا يجوز زواجها مشركاً ولا كتابياً يهودياً كان أو نصرانياً ولا ينعقد النكاح أصلاً

(مادة ١٢٣) إذا تزوج المسلم نصرانية قهوت أو يهودية فتحصرت فلا يفسد النكاح

(مادة ١٢٤) الأولاد الذين يولدون للمسلم من الكتابية ذكوراً كانوا أو أنثى يتبعون دينه

(مادة ١٢٥) اختلاف الدين من مواع الميراث فلا يرث المسلم زوجته الكتابية إذا ماتت قبل أن تسلم وهي لا ترثه إذا مات وهي على دينها

(الفصل الثاني في حكم الزوجية بعد اسلام الزوجين أو أحدهما)

(مادة ١٢٦) إذا كان الزوجان غير مسلمين فأسلمت المرأة يعرض الاسلام على زوجها فان أسلم يقران على نكاحهما مالم تكن المرأة محرماً له وإن أبى الاسلام أو أسلم وهي محرم له يفرق الحاكم بينهما في الحال ولو كان صغيراً مميزاً أو معتوهاً فان كان غير مميز يتظر تميزه وإن كان مجنوناً فلا يتظر شفاؤه بل يعرض الاسلام على أبويه لا بطريق الالتزام فان أسلم أحدهما تبعه الولد وبقي النكاح على حاله وإن أباه كل منهما يفرق بينه وبين زوجته وإن لم يكن له أب ولا أم يقيم القاضي عليه وصياً ليقضى عليه بالفرقة وتفريق القاضي لأبائه الصبي المميز وأحد أبوي المحنون طلاق لا فسخ وما لم يفرق القاضي منهما فالزوجية باقية

(مادة ١٢٧) إذا أسلم الزوج وكانت امرأته كتابية فالنكاح باق على حاله وإن كانت غير كتابية يعرض عليها الاسلام فان أسلمت فهي زوجته وإن أبى الاسلام أو أسلمت وكانت محرماً له يفرق بينهما والتفريق بابائها فسخ لا طلاق وما لم يفرق الحاكم فالزوجية باقية حتى يحصل التفريق

(مادة ١٢٨) إذا أسلم الزوجان معا بقي النكاح على حاله مالم تكن المرأة محرماً

له فان كانت كذلك يفرق الحاكم بينهما وليس له أن يفرق بين الزوجين المحرمين غير المسلمين الا اذا ترافعا اليه معاولة أن يفرق من غير مرافعة بين الزوجين اذا كانت كتابية معتدة لمسلم وتزوجت قبل انقضاء عدتها

(مادة ١٢٩) اذا أسلم أحد الزوجين وكان بينهما ولد صغير أو ولد لهما ولد قبل عرض الاسلام على الآخر أو بعده فانه يتبع من أسلم منهما ان كان الولد مقبياً في دار الاسلام سواء كان من أسلم من أبويه مقبياً بها أو في غيرها فان لم يكن الولد مقبياً بدار الاسلام فلا يتبع من أسلم من أبويه

(مادة ١٣٠) لا يتبع الولد جده ولا يصير مسلماً باسلامه ولو كان أبوه ميتاً وتستمر تبعية الولد لمن أسلم من أبويه مدة صغره سواء كان عاقلاً أو غير عاقل ولا تنقطع إلا ببلوغه عاقلاً فلو باغ مجنوناً أو معتوهاً فلا تزال تبعية مستمرة



الباب التاسع في النكاح الغير الصحيح والموقوف

(الفصل الاول في النكاح الغير الصحيح)

(مادة ١٣١) اذا تزوج أحد إحدى محارمه نسبا أو رضاعاً أو صهرية فالنكاح لا يصح أصلاً ويفرق بينهما ان لم يفرقا ويعاقب الزوج بأشد العقوبات التمييزية سياسة ان فعل ذلك علماً بالحرمة أو بعقوبة تليق بحاله ان فعله جاهلاً بها

(مادة ١٣٢) اذا تزوج أحد امرأة الغير أو معتدته فلا يصح النكاح أصلاً ويرجع عقوبة ان دخل بها علماً بالحرمة ويعاقب بما يليق به ان فعله غير عالم بها وفي صورة العلم لا عدة على المرأة بعد التفريق فلا يحرم وقاعها على الزوج الاول ولو متزوجة وفي صورة عدم العلم تجب عليها العدة ويحرم على زوجها الاول وقاعها قبل انقضاءها

(مادة ١٣٣) اذا تزوج الرجل أختين خاليتين عن نكاح وعدة في عقد واحد فنكاحهما غير صحيح ويجب التفريق بينه وبينهما ان لم يفرقهما ولا مهر لهما ان وقع التفريق قبل الدخول فان كانت إحداها متزوجة أو معتدة فنكاحها غير صحيح ونكاح الحالاة صحيح فان تزوجهما في عقدين متعاقبين وعلم الاسبق منهما وكان صحيحاً فنكاح الثانية غير صحيح ويفرق بينهما عند عدم المتاركة وان كان واقعا يحرم عليه

قبل مضي عدتها وقاع الاولى فان لم يعلم الاسبق منهما أو علم وليس بطل العقدان معاً ما لم يكن أحدهما بعينه غير صحيح من الاصل فيصح الآخر وان وقع التفريق بينه وبينهما قبل الدخول بهما فله أن يتزوج أيتهما شاء في الحال ويكون لهما معاً نصف المهر في حالة التفريق قبل الدخول ان كان مهرهما مسميين في العقد ومتساويين جنساً وقدرأً وادعت كل منهما أنها الاولى ولا بينة لهما ولو أقامت أحدهما بينة على أسبقية عقدها فنكاحها هو الصحيح ولها نصف المهر دون التي بطل نكاحها فان اختلف مهرهما جنساً أو قدرأً فالهما على الأقل من نصفي المهرين المسميين وان لم يكن لهما مهر مسمي فالواجب لهما متعة واحدة وان كانت الفرقة بعد الدخول وجب لكل منهما مهر كامل .

(مادة ١٣٤) اذا تزوج الرجل مطلقاً ثلاثاً قبل أن يصيبها زوج غيره ويحلها له أو تزوج بحوسية أو خائسة قبل تطليق الرابعة وانقضاء عدتها أو تزوج امرأة بلا شهود فالنكاح غير صحيح أيضاً والتفريق بينهما واجب ولكل منهما فسخه وترك صاحبه واخباره بذلك بلا توقف على القضاء قبل الدخول أو بعده

(مادة ١٣٥) كل نكاح وقع غير صحيح لا يوجب حرمة المصاهرة اذا وقع التفريق قبل الوطء ودواعيه ولا يرث أحد منهما الآخر وينبت فيه النسب كما تقدم في المادة الثامنة عشرة

(مادة ١٣٦) اذا استوى وليان في القرب وزوج كل منهما الصبية من رجل آخر صحح الاسبق من العقدين وبطل الآخر فان جهل الاسبق منهما أو وقعا معاً فهما باطلان

(مادة ١٣٧) اذا زوج الولي نفسه من موليته البالغة التي تحل له بغير إذنها قبل العقد فالنكاح غير صحيح ولو سكنت حين بلغها النكاح أو أصبحت بالرضا



﴿ الفصل الثاني في النكاح الموقوف ﴾

(مادة ١٣٨) اذا تزوج الصغير أو الصغيرة المميزان غير المأذونين أو الكبير أو الكبيرة المعتوهان بدون إذن وليهما توقف نفوذ العقد على اجازته فان أجازاه وكان بغير غبن فاحش نقضاً في مهر الصغيرة وزيادة في مهر الصغير نفذ وان لم يجزه بطل

وكذلك ان كان بغير فاحش في المهر وان أجازة الولي
(مادة ١٣٩) اذا زوج الولي الأبعد الصغيرة مع وجود الولي الأقرب المتوفرة
فيه شروط الأهلية توقف نفاذ النكاح على إجازة الأقرب فان أجازة نفذ وان نقضه
انقضى وبطل

(مادة ١٤٠) اذا أمر الموكل الوكيل بتزويج امرأة غير معينة فزوجه امرأة
ولو بها عيب أو طاعة من العاهات جاز عليه النكاح وليس له رده فان زوجه بنته
الصغيرة أو وليته القاصرة فلا يازمه النكاح إلا اذا أجازة صراحة أو دلالة ولو
أمره أن يزوجه امرأة مخالف أمره وزوجه امرأتين في عقد واحد فلا يازمه
المرأتان ولا واحدة منهما إلا اذا أجازها أو أجاز إحداها فلو زوجه إياها في عقدين
لزمه الأول وتوقف الثاني على إجازته ،

(مادة ١٤١) اذا أمر الموكل وكيله أن يزوجه امرأة معينة تخالف وزوجه
غيرها فلا يازمه النكاح وان أمره أن يزوجه امرأة وعين له مقدار المهر فزوجه
بأكثر مما عينه فلا ينفذ عليه النكاح أيضاً ما لم ينفذه ولا يسقط خياره بدخوله
بالمرأة غير عالم بالزيادة التي زادها عليه الوكيل في المهر وليس للوكيل أن يازمه بالنكاح
ولو التزم بدفع الريادة من ماله

(مادة ١٤٢) اذا أمرت المرأة وكيلها أن يزوجهها ولم تعين أحداً فزوجهها من
نفسه أو من أبيه أو من ابنه فلا يجوز عليها النكاح ولها رده فان زوجهها بأجنبي منه
وبغير فاحش في المهر فلها ولوليها فسخ النكاح اذا لم يتم الزوج لها مهر المثل وان
زوجهها بغير كف لم يحجز النكاح أصلاً ولو زوجهها بكف وبمهر المثل لزمها النكاح
ولو كان بالزوح عيب أو مرض

(مادة ١٤٣) اذا عر الزوج المرأة بانتسابه لها نسباً غير نسبه الحقيقي ثم ظهر
لها بعد العقد باطلاع الولي أنه دونها في الكفاءة فلها أو لوليها حق الخيار في إجازة
النكاح ونقصه

(مادة ١٤٤) المصولي الذي يوجب النكاح أو يقبله فلا توكيل ولا ولاية ينعقد
نكاحه موافقاً على إجازة من له الإجازة فان أجازة نفذ وان أبطله بطل

﴿ الباب العاشر في اثبات النكاح والافرار به ﴾

(مادة ١٤٥) اذا وقع نزاع بين الزوجين في أمر النكاح يثبت بشهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول فاذا ادعى أحد على امرأة انها زوجته أو ادعت هي انه زوجها وجحد المدعي عليه وعجز المدعى عن البينة فله أن يستحلف الجاحد فان حلف سقطت الدعوى وان نكل قضى عليه بنكوله

(مادة ١٤٦) لا يثبت النكاح بشهادة ابني الزوجين لمن ادعاه منهما وكذا لو كان أحد الشاهدين ابناً للزوج والآخر ابناً للزوجة فان كانا ابني الزوج وحده أو ابني الزوجة وحدها فادعى أحدهما النكاح وأنكره الآخر تقبل شهادتهما على أصلهما اذا استشهد بهما الآخر

(مادة ١٤٧) لا يعتبر اقرار الولي على الصغير والصغيرة بالنكاح إلا أن يشهد الشهود على النكاح أو يبايع الصغير والصغيرة ويصدقانه

(مادة ١٤٨) اذا أقر أحد لامرأة انها زوجته ولم يكن تحته محرم لها ولا أربع سواها وصدقته وكانت خالية عن زوج وعدة تثبت زواجها له باقراره وتلزمه نفقتها ويتوارثان

(مادة ١٤٩) اذا أقرت المرأة في حال صحتها أو في مرضها انها تزوجت فلانا فان صدقها في حياتها ثبت النكاح وورثها وان صدقها بعد موتها فلا يثبت النكاح ولا يرثها



﴿ الكتاب الثاني فيما يجب لكل من الزوجين على صاحبه ﴾

﴿ الباب الأول فيما يجب على الزوج من حسن المعاملة للزوجة ﴾

(مادة ١٥٠) يجب على الزوج أن يعامل زوجته بالمعروف ويحسن عشرها ويقوم بنفقتها وهي تشمل الطعام والكسوة والسكنى

(مادة ١٥١) يجب قضاء على الزوج أن يوافي زوجته مرة واحدة في مدة الزوجية

(مادة ١٥٢) اذا تعدد الزوجات وكل أحراراً كاهن يجب عليه أن يعدل بينهم

فيما يقدر عليه من التسوية في البيوتة للمؤاساة وعدم الجور في النفقة

(مادة ١٥٣) البكر والثيب والجديدة والقديمة والمسامة والكتابية سواء في

وجوب العدل والتسوية فلا تميز إحداهن على الأخرى ولا فرق في القسم بين أن تكون المرأة صحيحة أو مريضة أو حائضاً أو نفساء أو رتقاء أو قرناء فلا يقبل عذر الزوج أن قصر في العدل معتذراً بمرض المرأة أو حيضها أو نفاسها أو بسبب في أعضاء تناسلها (مادة ١٥٤) يقيم عند كل واحدة منهن يوماً وليلة أو ثلاثة أيام وإن شاء جعل لكل واحدة منهن سبعة أيام والرأى له في تعيين مقدار الدور وفي البداءة في القسم وإنما تجب التسوية ليلاً بأن يعاشر فيه إحداهن بقدر ما يباشر الأخرى ولا يلزمه ذلك نهاراً ما لم يكن عمله ليلاً فيقسم نهاراً

(مادة ١٥٥) لا ينبغي له أن يقيم عند إحداهن أكثر من الدور الذي قدره إلا بأذن الأخرى ولا يدخل عليها إلا لعيادتها إن كانت مريضة فإن اشتد بها المرض فلا بأس بإقامته عندها حتى يحصل لها الشفاء

(مادة ١٥٦) إذا تركت إحداهن نوبتها إلى غيرها من ضرائرها صح تركها ولها الرجوع في المستقبل إن طلبت ذلك

(مادة ١٥٧) لا قسم في السفر بل له أن يسافر بمن شاء منهن والقرعة أحب وليس لائق لم تسافر معه أن تطلب منه بعد عوده الإقامة عندها قدر ما أقام في السفر مع التي سافر بها

(مادة ١٥٨) إذا مرض الزوج في بيت له حال عن أزواجه فله أن يدعو كل واحدة منهن عنده في نوبتها ولو مرض في بيت إحدى زوجتيه ولم يقدر على التحول إلى بيت الأخرى فله أن يقيم به حتى يشفي بشرط أن يقيم عند الأخرى بعد الصحة بقدر ما أقام مريضاً عند صرتها

(مادة ١٥٩) إذا أقام الزوج قبل تعيين مقدار الدور وترتيبه عند إحدى زوجتيه مدة كسهر في غير السهر نخاصته الأخرى يأمره الحاكم بالعدل بينهما في المستقبل وينهاه عن الجور فإن عاد إليه بعد ذلك يعزر ويوجع عقوبة بعير الحبس

✽ الباب الثاني في النعمة الواجبة على الروح للمرأة ✽

(الفصل الأول في بيان من تستحق النفقة من الزوجات)

(مادة ١٦٠) تحب النفقة من حين العقد الصحيح على الزوج ولو فقيراً أو

مريضا أو عينا أو صغيراً لا يقدر على المباشرة للزوجة غنية كانت أو فقيرة مسلمة أو غير مسلمة كبيرة أو صغيرة تطبق الوقاع أو تشتبه له ،

(مادة ١٦١) يجب النفقة للزوجة على زوجها ولو هي مقيمة في بيت أبيها ما لم يطالبها الزوج بالنفقة وتمتع بغير حق

(مادة ١٦٢) يجب النفقة للزوجة لو أثبت ان تسافر مع زوجها فيما هو مسافة قصر أو فوقها أو تمت نفسها لاستيفاء ما تعرف تعجيله من المهر سواء كان قبل الدخول بها أو بعده

(مادة ١٦٣) اذا مرضت المرأة مرضاً يمنع من مباشرتها بعد الزفاف والنفقة الى منزل زوجها أو قبلها ثم انتقلت اليه وهي مريضة أو لم تنتقل ولم تمنع نفسها بغير حق فلها النفقة عليه فلو مرضت في بيت الزوج ثم انتقلت الى بيت أهلها فان طلبها الزوج بالنفقة ولم يمكنها الانتقال بمحفة أو نحوها فلها النفقة وان امتعت بغير حق مع قدرتها على الانتقال بنحو ما ذكر فلا نفقة لها

(مادة ١٦٤) اذا كان الزوج محبوساً ولو بدين عليه لزوجته فلا تسقط نفقتها وان كان غير قادر على أدائه

(مادة ١٦٥) اذا كان الزوج موسراً وكان لامرأته خادمة تجب عليه نفقتها بقدر ما يكفيها على حسب العرف بشرط أن تكون الحادمة مملوكة لها ملكاً تاماً ومتفرغة لخدمتها لا تشغل لها غيرها واذا زفت اليه بخدمه كثير استحققت نفقة الجميع عليه ان كان ذا يسار واذا رزق أولاداً لا يكفيهم خادم واحد يفرض عليه نفقة خادمين أو أكثر على قدر حاجة أولاده



(الفصل الثاني في بيان من لا نفقة له من الزوجات)

(مادة ١٦٦) اذا كانت الزوجة صغيرة لا تصلح للرجال ولا تشتبه للوقاع ولو

فيما دون الفرج فلا نفقة لها على زوجها الا اذا أمسكها في بيته للاستئناس بها

(مادة ١٦٧) المريضة التي لم تزف الى زوجها ولم يمكنها الانتقال أصلاً لا نفقة لها

(مادة ١٦٨) الزوجة التي تسافر الى الحج ولو لأداء فريضة بدون أن يكون

معها زوجها لا نفقة لها عليه مدة غيابها وان سافرت مع محرم لها فان سافر زوجها

وأخذها معه فلها عليه نفقة الحضر ونفقة السفر ولوازمه وان سافرت هي وأخذت زوجها معها فلها عليه نفقة الحضر لا نفقة السفر

(مادة ١٦٩) الزوجة المحترفة التي تكون خارج البيت نهائياً وعند الزوج ليلاً إذا منعها من الخروج وعصته وخرجت فلا نفقة لها مادامت خارجة

(مادة ١٧٠) إذا حبست المرأة ولو في دين لا تقدر على ايقاته فلا يلزم زوجها نفقتها مدة حبسها الا اذا كان هو الذي حبسها في دين له

(مادة ١٧١) الناشزة وهي التي خالفت زوجها وخرجت من بيته بلا اذنه بغير وجه شرعي يسقط حقها في النفقة مدة نشوزها وان كانت لها نفقة مفروضة متجمدة تسقط أيضاً بنشوزها وكذا المستدانة بغير أمر الحاكم وأمر الزوج وتكون ناشزة أيضاً اذا كان البيت المقيم به ملكاً لها ومنعته من الدخول عليها ما لم تكن سألته النقلة منه فلم ينقلها فان عادت الناشزة الى بيت زوجها ولو بعد سفره أودعته يدخل عليها اذا كان المنزل املاها حقها في النفقة ولا يعود ماسقط منها بنشوزها وان منعته من الاستمتاع بها وهي في بيته فلا تكون ناشزة نشوزاً موجباً لسقوط النفقة

(مادة ١٧٢) المنكوحة بكاحا فاسدا والموطوءة بشبهة لا نفقة لهما الا المنكوحة بلا شهود فاذا فرض الحاكم لاحدهما نفقة قبل ظهور فساد النكاح وفرق بينهما فللزوجة الرجوع عليها بما أخذته منه بأمر الحاكم لا بما أخذته بلا أمر



﴿ الفصل الثالث في تقدير نفقة الطعام ﴾

(مادة ١٧٣) تقدر نفقة الطعام بقدر حال الزوجين بساراً واعساراً فان كانا موسرين فنفقة اليسار وان كانا معسرين فنفقة الاعسار وان كانا مختلفين حالاً فنفقة الوسط فلو كان الزوج هو الفقير لا يخاطب الا بقدر وسعه والباقي دين عليه الى الميسرة (مادة ١٧٤) تفرض النفقة أصنافاً أو تقوم الاصناف بدراهم على حسب اختلاف أسعار المأكولات في البلدة غلاء ورخصاً رعاية للجانبين فاذا غلا السعر تزداد النفقة المقدرة للمرأة واذا رخص تنقص عن الزوج ولو بعد القضاء بها

(مادة ١٧٥) يعتبر في فرض النفقة واعطائها للمرأة الاصحح والايسر فان كان الزوج محترفاً بكتسب قوته كل يوم تقدر النفقة عليه يوماً بيوم ويعطى نفقة كل يوم

ممحلا عند مساء اليوم الذي قبله وان كان من الصناع الذين لا ينقضي عمامهم الا بمضي الاسبوع تقدر عليه كل اسبوع وان كان تاجراً أو من أرباب الماهيات تفرض عليه كل شهر وان كان مزارعاً تفرض عليه كل سنة فان ما طلبها الزوج في دفع النفقة في مواعييدها المقررة فلها أن تطلب نفقة كل يوم

(مادة ١٧٦) للزوج أن يلى الاتفاق بنفسه على زوجته حال قيام النكاح فاذا اشتكت مطلقه في الاتفاق عليها وثبت ذلك عند الحاكم ولم يكن الزوج صاحب مائدة وطعام كثير بحيث يمكنها أن تتناول منه مقدار كفايتها يحضره الحاكم ويقدر النفقة بحضوره على الوجه المتقدم في المادة السالفة ويأمره بإعطائها ايهاا لتفق على نفسها فاذا امتنع مع اليسر من اعطائها بعد أمر الحاكم وطابت المرأة حبسه له أن يحبسه الا أنه لا ينبغي أن يحبسه في أول مرة بل يؤخر الحبس الى مجلسين أو ثلاثة يغيظه في كل مجلس فان لم يدفع حبه حينئذ وللحاكم أن يبيع عليه من أمواله ما ليس من أصول حوائجه ويصرف ثمنه في نفقتها

(مادة ١٧٧) اذا ثبت اعسار الزوج وعجزه عن القيام بنفقة زوجته فلا يحبسه الحاكم ولا يفرق بينهما بسبب عجزه بل يفرض لها النفقة ويأمرها بالاستدانة عليه وتجب الادانة على من تجب عليه نفقتها من أقاربها عند عدم الزوج وان كان لها أولاد صغار تجب الادانة لاجلهم على من تجب عليه نفقتهم لولا وجود الاب ويحبس من تجب عليه الادانة اذا امتنع

(مادة ١٧٨) اذا فرض الحاكم النفقة أو تراخى الزوجان على شيء معين فللمرأة اذا علمت أو خافت غيبة زوجها أن تأخذ عايه كفيلاً جبراً يضمن لها نفقة شهر أو أكثر على قدر المدة التي يمكن أن يغيها الزوج

(مادة ١٧٩) النفقة المقدرة لا تنقضي بحال واحدة بعد تقديرها بل تتغير تبعاً لتغير أحوال الزوجين بحيث لو قضي نفقة الاعسار أو بنفقة اليسار فأيسر أحدهما أو أعسر تقدر نفقة الوسط وان أيسر بعد اعسارهما تتم نفقة اليسار للمستقبل

(مادة ١٨٠) لا يجوز للمرأة أخذ أجره من زوجها على ماتهي به من الطعام لأكملها وان كان لا يجب عليها ذلك قضاء وانما يجوز لها أخذ الاجرة على ما تسويه من الطعام بأمره لا يبيع

(الفصل الرابع في تقدير الكسوة والسكنى)

(مادة ١٨١) كسوة المرأة واجبة على الزوج من حين العقد الصحيح عليها ويفرض لها كسوتان في السنة كسوة للشتاء وكسوة للصيف ويعتبر في تقديرها حال الزوجين يسارا واعسارا وعرف البلد

(مادة ١٨٢) تفرض الكسوة ثيابا أو تقدر الثياب بدراهم ويقضي بقيمتها وتعطي لها معجالة

(مادة ١٨٣) لا يقضي للمرأة بكسوة جديدة قبل تمام المدة الا اذا تخرقت كسوتها بالاستعمال المعتاد واذا ضاعت الكسوة عندها فهي المسؤلة عنها ولا يجب لها على الزوج غيرها قبل حلول المدة

(مادة ١٨٤) تجب السكنى للمرأة على زوجها في دار على حداثها ان كانا موسرين وإلا فعليه اسكانها في بيت من دار على حدته به المرافق الشرعية وله جيران بحسب حال الزوجين

(مادة ١٨٥) ليس للزوج أن يجبر المرأة على اسكان أحد معها من أهله ولا من أولاده الذين من غيرها سوى ولده الصغير الغير المميز وله اسكان أمته وأم ولده معها وليس لها أن تسكن معها في بيت الزوج بأحداً من أهلها ولو ولدها الصغير من غيره ولا يكون ذلك إلا بالرضا

(مادة ١٨٦) اذا أسكن الزوج امرأته في مسكن على حداثها من دار فيها أحد من أقاربه فليس لها طاب مسكن غيره إلا اذا كانوا يؤذونها فعلا أو قولاً ولها طلب ذلك مع الفسرة فان كان في نفس المسكن المقيمة هي به ضرة لها أو احدي أقارب زوجها فلها طلب مسكن غيره ولو لم يؤذوها فعلا أو قولاً

(مادة ١٨٧) اذا كانت المرأة تستوحش من المسكن الذي أسكنها فيه زوجها بان كان كبيراً كالدار الحالية من السكان المرتفعة الجدران أو كان الزوج يخرج ليلاً ليبيت عند ضررتها ولم يكن لها ولدا وخادمة تستأنس بهما فعليه أن يأتيها بموئسة أو ينفقها الى حيث لا تستوحش

(مادة ١٨٨) يفرض للمرأة ما تنام عليه من فراش ولحاف وما تفرشه للقعود على قدر حالها ولا يسقط عنه ذلك ولو كان لها أمتعة من فراش ونحوه وعليه أيضاً

ما يلزم من سائر أدوات البيت وما تنظف وتتطيب به المرأة على عادة أهل البلد

(الفصل الخامس في نفقة زوجة الغائب)

(مادة ١٨٩) تفرض النفقة لزوج الغائب في ماله ان كان له مال حاضر في منزله من جنس النفقة كالغلال ونحوها من أصناف المأكولات والذهب والفضة المضروبين وغير المضروبين أو كان له مال من ذلك مودع عند أحد أو دين عليه وأقر المودع أو المديون بالمال و بالزوجية أو لم يقر أو كان الحاكم يعلم بهما أو أقامت المرأة بينة على الوديعة أو الدين وعلى النكاح وان كان لا يقضى لها به على الغائب ويبداً الحاكم في فرض النفقة بمال الوديعة ثم بالدين فلو كان للغائب مال حاضر في بيته من جنسها فرضها فيه ويأخذ الحاكم عليها كفيلاً بالمال الذي تقبضه ويحلفها أن زوجها الغائب لم يترك لها نفقة وانها لم تكن ناشزة ولا مطلقة مضت عدتها

(مادة ١٩٠) اذا لم يخلف الغائب مالا وأقامت المرأة بينة على النكاح يقضى لها الحاكم بالنفقة دونه ويأمرها بالاستدانة على زوجها ويكفلها ويحلفها كما تقدم وان طابت فسخ النكاح فلا يفسخه

(مادة ١٩١) اذا حضر الزوج الغائب وادعي انه عجل لها النفقة قبل سفره وأقام البينة على ذلك أو لم يقم واستحلفها فشكت فهو بالخيار ان شاء استرد النفقة من المرأة وان شاء رجع بها على الكفيل وان أقرت المرأة انه عجل لها النفقة يرجع بها عليها لا عليه

(مادة ١٩٢) اذا رجع الغائب وأنكر النكاح ولا بينة للمرأة فالقول قوله مع حافه فاذا حلف وكان المال الذي قبضه ودبعة فله أن يرجع به على المرأة أو على المودع وان كان ديباً فله الرجوع على الغريم وهو يرجع على المرأة

(مادة ١٩٣) اذا رجع الزوج الغائب وأقام البينة على الطلاق وانقضاء العدة وعدم استحقاق المرأة النفقة التي أخذتها في غيابه ضمنت هي لا الدافع من المودع أو المديون الا اذا شهدت بينة الزوج ان الدافع كان يعلم بالطلاق فحينئذ يكون عليه الضمان

(مادة ١٩٤) اذا ادعي المودع أو المديون الذي أمره القاضي بالاتفاق على زوجة الغائب انه دفع اليها المال للنفقة وأنكرت المرأة ذلك يقبل قول المودع بلا بينة ولا

يقبل قول المديون إلا بينة

- (مادة ١٩٥) إذا كانت الوديعة أو المال الذي في بيت الزوج الغائب من غير جنس النفقة فليس للزوجة أن تبيع منه شيئاً في نفقة نفسها ولا للقاضي بيع شيء منه وتؤجر عقاراته ويصرف من أجرتها في نفقة المرأة
- (مادة ١٩٦) في كل موضع جاز للقاضي أن يقضي للمرأة بالنفقة من مال زوجها الغائب جاز لها أن تأخذ منه ما يكفيها بالمعروف من غير قضاء

المجلد السادس في دين النفقة

- (مادة ١٩٧) تقدم النفقة الكافية للشخص وزوجته وعياله بقدر الضرورة على قضاء ديونه

- (مادة ١٩٨) لا تصير النفقة ديناً إلا بالقضاء أو بتراضي الزوجين على شيء معين
- (مادة ١٩٩) النفقة المفروضة للزوجة بحكم القاضي أو بالتراضي لا تسقط بمضي المدة فإذا لم تطالب بها المرأة ولم تقبضها كلها أو بعضها في مواعييدها المقررة فلها ما دامت حية مطيعه والزوج حي أن ترجع عليه بالمقدار المتجمد منها بعد القضاء أو الرضا سواء كانت المدة الماضية قابلة أو كثيرة
- (مادة ٢٠٠) ليس للمرأة الرجوع على زوجها حاضراً كان أو غائباً بما أنفقته من مالها قبل فرض القاضي أو التراضي على شيء معين بل يسقط ذلك بمضي شهر وأكثر لا أقل

- (مادة ٢٠١) النفقة المفروضة بالقضاء أو الرضا والمسندانة بغير أمر الحاكم يسقط دنها بموت أحد الزوجين ولا يسقط من النفقة بالطلاق إلا إذا تحقق أنه وقع لسوء أخلاق المرأة

- (مادة ٢٠٢) الموهبة المسندانة بأمر الحاكم لا يسقط دينها بأي حال بل تكون ديناً ثابتاً لها في تركه زوجها واجباً أداؤه ثم إن كانت الاستدانة بأمر الحاكم فللمرء الرجوع على زوجها شاء من الزوج أو من المرأة وإن كانت بلا أمر الحاكم فلا رجوع له إلا على المرأة وهي ترجع على زوجها إن ثبت لها عليه حق
- (مادة ٢٠٣) لا يسترد النفقة التي دفعت للزوج من محل لا بموت ولا طلاق سواء

عجلها الزوج أو أبوه ولو كانت قائمة

(مادة ٢٠٤) الإبراء عن النفقة قبل فرضها قضاء أو رضا باطل وبمده صحيح
عن نفقة المدة الماضية وعن نفقة يوم واحد مستقبل دخل أوله ان كانت مفروضة كل
يوم وعن أسبوع واحد ان كانت مفروضة كل أسبوع وعن نفقة شهر واحد مستقبل
قد استهل ان كانت مفروضة كل شهر وعن نفقة سنة واحدة مستقبلة قد دخلت ان
كانت مفروضة سنويا

(مادة ٢٠٥) دين النفقة والدين الثابت في ذمة المرأة لزوجها لا يلتقيان قصاصا
فاذا طلبت المرأة مقاصة دين نفقتها بما عليها لزوجها فلا تجاب الى مطالبتها إلا إذا
رضي بذلك وان طلب هو مقاصة دين نفقتها بما له عليها يجاب الى طلبه

الباب الثالث في ولاية الزوج وما له من الحقوق

(مادة ٢٠٦) ولاية الزوج على المرأة تأديبية فلا ولاية له على أموالها الخاصة
بها بل لها التصرف في جميعها بلا إذنه ورضاه وبدون أن يكون له وجه في معارضتها
معتمداً على ولايته وإياها ان تقبض غلة أملاكها وتوكل غير زوجها بإدارة مصالحها
وتنفذ عقودها بلا توقف على اجازته مطلقاً ولا على إجازة أبيها أو جدها عند فقده
أو وصيها ان كانت رشيدة محسنة لاتصرف ومهما تكن ثروتها فلا يلزمها شيء من
النفقات الواجبة على الزوج

(مادة ٢٠٧) للزوج بعد ايفاء المرأة معجل صداقها أن يمنعها من الخروج من
بيتة بلا إذنه في غير الأحوال التي يساح لها الخروج فيها كزيارة والديها في كل أسبوع
مرة ومحارمها في كل سنة مرة وله منعها من زيارة الاجنبيات وعبادتهن ومن الخروج
الى الولائم ولو كانت عند المحارم وله إخراجها من منزل أبيها ان كانت سالمة
للرجال وأوقافها معجل صداقها وإسكانها بين جيران صالحين حيث سكن من البلدة
التي تزوجها بها ولو اشترط عليه أن لا يخرجها من منزلها وله أن يمنع أهلها من
القرار والمقام عندها في بيتة سواء كان ملكاً له أو إجارة أو عارية

(مادة ٢٠٨) يجوز للزوج ان كان مأموناً وأوفى المرأة معجل صداقها أن ينقلها
من حيث تزوجها فيما هو دون مسافة القصر سواء كان الانتقال من مصر الى مصر

أو من مصر الى قرية أو بالعكس وليس له أن ينقلها جبراً فيما هو مسافة القصر فما فوقها ولو أوقاها جميع المهر

(مادة ٢٠٩) يباح للزوج تأديب المرأة تأديباً خفيفاً على كل معصية لم يرد في شأنها حد مقدر ولا يجوز له أصلاً أن يضربها ضرباً فاحشاً ولو بحق

(مادة ٢١٠) اذا وقع الشقاق بين الزوجين واشتد الخصام ورفع الامر الى الحاكم فله أن يعين عدلين ويجعلهما حكيمين والأولى أن يكون أحدهما من أهله والآخر من أهلها ليستمعا شكواهما وينظرا بينهما ويسمعا في إصلاح أمرهما وان لم يتيسر لهما الإصلاح فليس لهما التفرق بينهما بالخلع إلا أن يكونا وكيلين من قبل الزوجين بذلك

(مادة ٢١١) اذا اشتكت المرأة بشوز زوجها وضربه إياها ضرباً فاحشاً ولو بحق وثبت ذلك عليه بالبينّة يعزر



الباب الرابع فيما للزوجة وما عليها من الحقوق

(الفصل الاول فيما على الزوجة من الحقوق لزوجها)

(مادة ٢١٢) من الحقوق على المرأة لزوجها أن تكون مطيعة له فيما يأمرها به من حقوق الزوجية ويكون مباحاً شرعاً وأن تتقيد بملازمة بيته بعد أيقافها معجل صداقها ولا تخرج منه إلا بإذنه وأن تكون مبادرة الى فراشه اذا التمسها بعد ذلك ولم تكن ذات عذر شرعي وأن تصون نفسها وتحافظ على ماله ولا تعطى منه شيئاً لأحد مما لم تجر العادة بإعطائه إلا بإذنه



(الفصل الثاني فيما للمرأة من الحقوق)

(مادة ٢١٣) للمرأة أن تمنع نفسها من الوقاع ودواعيه ومن إخراجها من بيتها ولو بعد الدخول بها راضية الى أن يوفىها زوجها جميع ما بين تعجيله من مهرها ان كان بعضه معجلاً وبعضه مؤجلاً وان لم يبين قدر المعجل منه حتى تسوفي قدر ما يعجل لمثلها على حسب عرف أهل البلد وأما منعه أيضاً ان كان المهر مؤجلاً كله الا اذا اشترط الزوج الدخول بها قبل حلول الاجل ورضيت به

(مادة ٢١٤) اذا لم يوف الروح المرأة ما عورف تعجيله من مهرها جاز لها

الخروج من بيته بلا إذنه ولا تكون بذلك ناشزة ولا تسقط نفقتها
 (مادة ٢١٥) للمرأة ان تخرج لزيارة والديها في كل أسبوع مرة ولزيارة
 محارمها في كل سنة مرة ولا تبنت عند احد منهم بغير إذن زوجها ولا يمنع أبوها
 من الدخول عليها لزيارتها في كل جمعة مرة ولا غيرهم من المحارم في كل سنة مرة
 (مادة ٢١٦) اذا كان أبو الزوجة مريضاً مرضاً طويلاً فاحتاجها ولم يكن لديه
 من يقوم بشأنه فعليها الذهاب اليه واتماده بقدر احتياجه ولو كان غير مسلم وان أبي
 الزوج ذلك

الكتاب الثالث في فرق النكاح

(الباب الاول في الطلاق)

(الفصل الاول فيمن يقع طلاقه ومن لا يقع ومحل الطلاق وعدده)

(مادة ٢١٧) للزوج دون المرأة أن يرفع قيد النكاح الصحيح بالطلاق ويقع
 طلاق كل زوج بالغ عاقل ولو كان مجبوراً عليه لفسه أو مريضاً غير مختل العقل أو
 مكرهاً أو هازلاً

(مادة ٢١٨) يقع طلاق السكران الذي سكر بمحظور طائماً مخاراً لا مكرهاً
 ولا مضطراً

(مادة ٢١٩) يقع طلاق الاخرس بإشارته المعهودة الدالة على قصده الطلاق

(مادة ٢٢٠) لا يقع طلاق النائم والمجنون والمعتوه ومن اختل عقله لكبر أو
 مرض أو مصيبة فاجأته وانما يقع طلاق المجنون اذا علقه بشرط وهو عاقل ثم حن
 ووجد الشرط وهو مجنون

(مادة ٢٢١) لا يقع طلاق أبي القاصر على زوجته ولا طلاق القاصر ولو كان
 مراهقاً

(مادة ٢٢٢) يقع الطلاق لفظاً وبالكتابة المرسومة المستينة وكما يجوز للزوج
 أن يوقعه بنفسه يجوز له أن يوكل به غيره وان يرسله الى المرأة مسطوراً في كتاب
 وان يأذنها بإيقاعه تفويضاً على نفسها وتوكيلاً على غيرها من ضرائرها

(مادة ٢٢٣) محل الطلاق المرأة المنكوحة والمعتدة من طلاق رجعي أو بائن

غير ثلاث للحررة والمعتدة لفرقة هي طلاق كالفرقة بالايلاء والعنة ونحوها او لفسخ بآباء احد الزوجين الاسلام

(مادة ٢٢٤) عدد الطلاق يعتبر بالنساء فطلاق الحررة ثلاث متفرقات ان كانت مدخولا بها او غير متفرقات سواء كانت مدخولا بها أم لا فلا تحل لمطلقها بعد الثلاث من نكاح صحيح حتى تنكح زوجا غيره ويفارقها بعد الوطء في القبل وتنقضي عدتها

(مادة ٢٢٥) لا يصح وقوع الطلاق إلا بصيغة مخصوصة أو ما يقوم مقامها والصيغ المخصوصة بالطلاق إما صريحة أو كناية فالصريحة هي ألفاظ المشتمة على حروف الطلاق والالفاظ التي غلب استعمالها صرفاً في الطلاق بحيث لا تستعمل إلا فيه بأي لغة من اللغات وما يقوم مقام الصيغة الصريحة هي الكتابة المرسومة المستتينة وإشارة الآخرس والإشارة إلى العدد بالأصابع مصحوبة بلفظ الطلاق وبما ذكر يقع الطلاق بلا نية إنما لابد لوقوعه من إضافة اللفظ إلى المرأة المراد تطليقها ولو الإضافة معنوية والكناية هي الالفاظ التي لم توضع للطلاق وتحتمله وغيره وهذه لا يقع بها الطلاق إلا بنية أو دلالة الحال ويقوم مقام صيغة الكناية الكتابة المستتينة الغير المرسومة فتوقف على النية



الفصل الثاني في أقسام الطلاق

(مادة ٢٢٦) الطلاق قسمان رجعي وبائن والبائن نوعان بائن بينونة صغرى وبائن بينونة كبرى فالأول من النوعين ما كان بواحدة أو اثنتين والثاني ما كان بالثلاث ويسمى بتا



(القسم الاول في الطلاق الرجعي وحكمه والرجعة)

(مادة ٢٢٨) يقع الطلاق رجعياً بصريح لفظ الطلاق اذا اضيف اللفظ ولو معنى إلى المرأة المدخول بها حقيقة غير مقرون بموض ولا بعدد الثلاث لا بصاً ولا إشارة ولا منعوتاً بنعت حقيقي ولا بأفعل التفضيل ولا مشبهاً بصيغة تدل على البينونة فمن قال لامرأته المدخول بها حقيقة أنت طالق أو مطلقة أو طلقك فقد أوقع عليها طلاقاً رجعياً

واحدة رجعية سواء نواها رجعية أو بائنة أو نوي أكثر من ذلك أو لم ينو شيئاً
(مادة ٢٢٨) صيغتا على الطلاق والطلاق يلزماني يقع بكل منهما واحدة رجعية
ولو نوي اثنتين وإن نوي باللفظ ثلاثاً وقمن

(مادة ٢٢٩) يقع الطلاق رجعياً بثلاثة ألقاظ من ألفاظ الكناية وهي اعتسدي
واستبرئي رحمتك وأنت واحدة فمن قال لزوجته لمظالمها وهو في حالة الرضا توقف
وقوع الطلاق على نيته فإن نوي به الطلاق تقع واحدة رجعية ولو نوي غيرها أو
أكثر من واحدة لم ينو شيئاً فلا يقع شيء وإن خاطبها به في حالة الغضب أو جواباً عن
طلبها الطلاق منه يقع عليها طلاق واحدة رجعية بلا نية

(مادة ٢٣٠) الطلاق الرجعي بواحدة كان أو اثنتين للحرية لا يرفع أحكام النكاح
ولا يزيل ملك الزوج قبل مضي العدة بل لا تزال الزوجية قائمة ما دامت المرأة في
العدة وإنما تعتكف في بيتها المضاف اليهما بالسكنى ويندب جهل ستره بينها وبين زوجها
ونفقتها عليه مدة العدة ولا يحرم دخوله عليها ولو من غير اذنها ويجوز له الاستمتاع
والوقاع ويصير بذلك مراجعاً وإذا مات أحدهما قبل انقضاء العدة ورثه الآخر سواء
طلقها زوجها في حال صحته أو في مرضه برضاها أو بدونه

(مادة ٢٣١) كل من طلق زوجته المدخول بها حقيقة تطليقة واحدة رجعية
أو تطليقتين كذلك لو حرة فله أن يراجعها ولو قال لارجمة لي بدون حاجة إلى تجديد
العقد الأول ولا إلى اشتراط مهر جديد مادامت في العدة سواء علمت بالرجعة أو لم
تعلم وسواء رضيت بها أو أبت ولا يملك الرجعة بعد انقضاء العدة ولا رجعة في عدة
المطلقة بعد الحلوة ولو كانت الحلوة صحيدة

(مادة ٢٣٢) تصح الرجعة قولاً براجعتك ونحوه خطاباً للمرأة أو راجعت
زوجتي إن كانت غير مخاطبة وفعلاً بالوقاع ودواعيه التي توجب حرمة المصاهرة ولو
اختلاساً منه أو منها

(مادة ٢٣٣) يلزم أن تكون الرجعة منجزة في الحال فلا يصح اضافتها إلى
وقت مستقبل ولا تعليقها بشرط

(مادة ٢٣٤) الرجعة صحيدة بلا شهود وبلا علم المرأة إلا أنه يندب للمراجع أن
يعلم المرأة بها إذا راجعها قولاً وإن يشهد شاهدين عدلين عليها ولو بعد حصولها فعلاً

(مادة ٢٣٥) تنقطع الرجعة وتملك المرأة عصمتها اذا ظهرت من الحيضة الاخيرة لتمام عشرة أيام وان لم تفعل.

(مادة ٢٣٦) اذا وقع نزاع بين الزوجين فادعت الممتدة انقضاء عدتها بالحيض وادعي الزوج عدم انقضائها وان له حق الرجعة تصدق المرأة بيمينها وتخرج من العدة ان كانت المدة تحتمله وأقل مدة عدة بحيض ستون يوماً للحر.

(مادة ٢٣٧) الرجعة لانهدم الطلقات السابقة بل اذا راجع الزوج امرأته بعد طلقتين ثم أوقع عليها الثالثة زال ملكه وحلها له الى أن تزوج غيره بنكاح صحيح ويفارقها بعد الوطء في القبل بطلاق أو موت.

(مادة ٢٣٨) يتمجل المؤجل من المهر بانقضاء العدة في الطلاق الرجعي فمن طلق زوجته رجعيًا وانقضت عدتها صار ما كان مؤجلًا في ذمته من المهر حالًا فتطالبه به وانما يحل المؤجل اذا لم يكن منجمًا فان كان كذلك فلا يتمجل بل تأخذه على نجومه وأقساطه في مواعيدها.



(القسم الثاني في الطلاق البائن ونوعيه وأحكام كل منهما)

(مادة ٢٣٩) يقع الطلاق بانًا بصريح لفظ الطلاق اذا أضيف اللفظ الى المرأة المدخول بها مقرونًا بعدد الثلاث لصا أو اشارة بالأصابع مع ذكر لفظ الطلاق أو منعوتًا بنعت حقيقي أو مضافًا الى أفعل تفضيل يبين عن الشدة والزيادة أو مشبهًا بما يدل على اليقونة فمن قال لامرأته أنت طالق تطليقة شديدة أو طويلة أو عريضة أو أشد الطلاق أو أطوله أو أعرضه أو تطليقة كالجيل تقع عليها واحدة بانة وان قال لها أنت طالق بائن أو البتة بانت بواحدة سواء نوى أو لم ينو وان نوى بذلك الثلاث وقمن وان قال لها أنت طالق ثلاثا أو أشار اليها بثلاثة أصابع منشورة قائلاً أنت طالق هكذا بانت بينونة كبرى وكذلك ان قال لها أنت طالق أكثر الطلاق أو أنت طالق مرارا أو ألف مرة.

(مادة ٢٤٠) كل طلاق يباحق المرأة غير المدخول بها فهو بائن فمن قال لزوجته غير المدخول بها حقيقة أو حكماً أنت طالق بانت بواحدة ولاعدة عليها وكذا لو اختلفت بها بلا وطاء ولكن عليها المدة فان طلقها ثلاثا بكلمة واحدة وقمن وان فرق الثلاث

بانت بالاولى فلا تلحقها الثانية ولا الثالثة

(مادة ٢٤١) من طلق زوجته طلاقا رجيا بواحدة أو اثنتين لو حرة ولم يراجعها حتى انقضت عدتها يانت بذوثة صغرى ملكت بها نفسها فلا يملك الرجعة عليها
(مادة ٢٤٢) من طلق امرأته طلاقا واحدا مقرونا بموض وقبلت في مجلسها بانت بواحدة

(مادة ٢٤٣) من قال كل حل أو حلال الله أو حلال المسلمين على حرام طلقت جميع لسانه طلقة واحدة بآنة بلانية وإن نوي بذلك الثلاث وقعن فإن قال الحرام يلزمي أحرمتك أو أنت ممي في الحرام بانت المخاطبة بذلك ولو لم ينو طلاقا وإن كان له امرأة غيرها فلا يقع عليها شيء

(مادة ٢٤٤) جميع العاظم الكنایات إن وقع بها الطلاق يكون بآنة بواحدة أو ثلاث على حسب نية الزوج ماعدا الالفاظ الثلاثة المذكورة في مادة ٢٢٩ فراجعها
(مادة ٢٤٥) إذا آلى الزوج البالغ العاقل من امرأته وبرفي آيلاثة ولم ينفى إليها في مدة الأشهر الأربعة التي هي أقل مدته للحرية بانت بواحدة وسقط الآيلاء إن كان موقتا
(مادة ٢٤٦) الطلاق البائن بينونة صغرى وهو ما كان دون الثلاث يحل قيد النكاح ويرفع أحكامه ويزيل ملك الزوج في الحال ولا يبقى للزوجية أثر سوى العدة وتستر المرأة في بيتها ويجعل بينه وبينها حجاب فلا يدخل عليها ولا يظارها وإن ضاق عنهما البيت أو لم يكن دينا فإخراجه منه أولى وإن مات أحدهما في العدة فلا يرثه الآخر إلا في حال فراره أو فرارها بشرطه المذكور في طلاق المريض

(مادة ٢٤٧) الطلاق البائن بينونة صغرى لا يزيل الحل فلا تحرم المبانة بمادون الثلاث على مطلقة بل له أن يتزوجها في العدة وبعدها إنما لا يكون ذلك إلا برضاها وبعقد ومهر جديدين ويمنع غيره من نكاحها في العدة

(مادة ٢٤٨) الطلاق البت يزيل في الحل الملك والحل معا فن طلق زوجته الحرة من نكاح صحيح ثلاث طلقات بكلمة واحدة قبل الدخول أو بعد الدخول سواء كانت الثلاث متفرقات أو غير متفرقات يحرم عليه أن يتزوجها حتى تنكح غيره نكاحا صحيحا نافذا ويأبى لها وطأ حقيقيا في الحل المتيقن موجبا للفصل ثم يطلقها أو يموت عنها وتمضي عدتها وموت الزوج الثاني قبل وطئها لا يحلها للاول

(مادة ٢٤٩) نكاح الزوج الثاني يهدم بالدخول مادون الثلاث من الطلقات السابقة كما يهدم الثلاث ويثبت حلا جديدا فتعود المرأة للزوج الاول اذا تزوجها بملك جديد أي بملك عليها ثلاث طلقات لو حرة

(مادة ٢٥٠) الطلاق لا يلحق المنكوحه نكاحا فاسدا فالعرة فيه متاركة لاطلاق حقيقي فمن طلق منكوحته فاسدا ثلاثا فله أن يتزوجها بمقد صحيح بلا محلل ويملك عليها ثلاث طلقات

(الفصل الثالث في تعليق الطلاق)

(مادة ٢٥١) الطلاق له ظيا كان أو بالكتابة يصح أن يكون منجزا أو معلقا فالمنجز ما كان بصيغة مطابقة غير مقيدة بشرط ولا مضافة الى وقت وهذا يقع في الحال والمعلق ما كان معلقا بشرط أو حادثة أو مضافا الى وقت وهذا يتوقف وقوعه على وجود الشرط أو الحادثة أو حلول الوقت المضاف اليه والتعليق يمين

(مادة ٢٥٢) يشترط لصحة التعليق أن يكون مدلول فعل الشرط معدوما على خطر الوجود لا محققا ولا مستحيلا ولا منفصلا الا لعذر فالمعلق على محقق يجز فيما لبقائه حكم ابتدائه والتعليق على أمر محال لغو وكذا يافو الطلاق المدخول فيه الشك والطلاق المضاف لحالة منافية لا يفاعه أو وقوعه وكذلك المعلق على المشيئة الالهية مسموما متصلا لا منفصلا الا لعذر

(مادة ٢٥٣) يشترط في لزوم التعليق أن يكون في ملك السكاح حقيقة أو حكما أي حال قيامه أو في عدة الطلاق الرحي أو البائن في بعض صوره أو مضافا الى الملك فان أضافه المعلق الى امرأة أجنبية منه ثم تزوجها ووقع الشرط بعد تزوجها فلا يلزمه ولا تطلق المرأة بوقوعه

(مادة ٢٥٤) زوال ملك السكاح بوقوع طلاق بائنة أو اثنين لا يبطل اليمين المعقودة حال قيامه فمن عاق طلاق امرأته بما دون الثلاث أو بها لو حرة ثم أبانها بما دون الثلاث منجزا قبل وجود الشرط ثم تزوجها ووجد الشرط يقع الطلاق المعلق كله

(مادة ٢٥٥) زوال الحل بوقوع اثلاث يبطل تعليق مادون الثلاث والثلاث أيما للحره فمن عاق مادون الثلاث أو اثلاث للحره ثم منجز الثلاث قبل وجود الشرط

ثم تزوجها بعد التحليل بطل التعليق بحيث لو وجد الشرط لا يقع شيء من الطلقات التي علقها في الملك الاول

(مادة ٢٥٦) تحل اليمين ولا يبقى لها عمل بعد وجود الشرط سواء كان وجوده في الملك أو بعد زواله لكن ان وجد تمامه والمرأة في الملك حقيقة أو في عدة الطلاق يقع عليها الطلاق وان وجد بعد زواله فلا يقع شيء

(مادة ٢٥٧) لا يحنث الحالف في يمين واحدة أكثر من مرة في جميع أدوات الشرط الا اذا استعمل كلمة كلما فان أدخلها على غير الزوج بان قال لامرأته كلما زرت أحثك فأنت طالق فلا تنهي اليمين الا بالزيارة الثالثة وفي كل زيارة يحنث حتى اذا انتهت الثلاث ثم تزوج المرأة بعد زوج آخر فلا يقع عليها الطلاق ان زارت وان أدخلها على سبب الملك وهو الزوج بان قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق فلا تنهي اليمين بالثلاث بل تطاق المرأة بكل زوج ولو بعد زوج آخر

(مادة ٢٥٨) اذا عاق الزوج الطلاق على شرطين أو على شيئين فان وجدا أو اثنائي منهما والمرأة في الملك حقيقة أو حكما وقع الطلاق والا فلا

(مادة ٢٥٩) مالا يعلم وحوده إلا من المرأة فلا تصدق الا في حق نفسها خاصة فان عاق طلاقها وطلاق ضررتها على حيصها فعالت حصت ولم يصدقها الزوج طلقت هي باقرارها دون ضررتها وان كان الحيز قد انقطع عنها فلا يقبل قولها



(الفصل الرابع في تفويض الطلاق للمرأة)

(مادة ٢٦٠) للزوج ان يفوض الطلاق للمرأة ويملكها اياه اما بتخيرها نفسها أو جعل أمرها بيدها أو بتفويضه لمشيئتها ولا يملك الزوج الرجوع عن التفويض بعد ايجابه قبل جواب المرأة

(مادة ٢٦١) اذا قال الزوج لامرأته احتاري نفسك أو أمرك بيدك ناويًا تفويض الطلاق اليها فليها ان تختار نفسها مادامت في مجلس علمها مشافهة ان كانت حاضرة أو اخبارا ان كانت غائبة ولو طال المجلس ما طال ما لم تقم أو تعرض فان قامت منه قبل صدور جوابها أو اب قبله عما يدل على اعراضها بطل خيارها ما لم يكن التفويض معلقا بمشيئتها بأداة تفيد عموم الوقت أو موقتا بوقت معين فان كان معلقا بمشيئتها

بأداة تفيد العموم فلها اختيار نفسها متى شاءت وإن كان موقفاً فلا يبطل خيارها إلا بمضي الوقت حتى لو كانت فائبة ولم تعلم بالتفويض إلا بعد فوات الوقت المعين فلا خيار لها

(مادة ٢٦٢) إذا قالت المفوض إليها الاختيار أو التي جعل أمرها بيدها في مجلس علمها اخترت نفي أو طلقت نفي بآت بواحدة سواء نوي الزوج بذلك واحدة أو اثنتين وتصح نية الثلاث في الأمر باليد ولا تصح في التخيير

(مادة ٢٦٣) إذا فوض الطلاق لمشيئة المرأة وقال لها بصريح لفظه طاتي نفسك فطلقت في المجلس تقع واحدة رجعية

(مادة ٢٦٤) المخالفة في أصل العدد تبطل الجواب لو خالفت بأكثر لا بأقل فإذا فوض الزوج للمرأة تطليقة واحدة فطلقت نفسها ثلاثاً فلا يقع شيء ولو قال لها طاتي نفسك ثلاثاً أو اثنتين فطلقت واحدة وقعت الواحدة

(مادة ٢٦٥) المخالفة في الوصف لا تبطل الجواب بطل يبطل الوصف الذي به المخالفة ويقع على الوجه الذي فوض به الزوج فلو أمرها ببيان خالفت أو برحمتي فعكست الجواب فإنه يقع ما أمر به وهذا إذا لم يكن الطلاق معلقاً بمشيئتها فإن كان معلقاً بمشيئتها وخالفت في الوصف بطل الجواب رأساً وكذا لو خالفت في العدد ولو بأقل

(الفصل الخامس في طلاق المريض)

(مادة ٢٦٦) المرض الذي يصير به الرجل قاراً بالطلاق من توريث زوجته ولا تفقد تبرعته إلا من الثالث هو الذي يغلب عليه فيه الهلاك ويمجزه عن القيام بمصالحه خارج البيت بعد أن كان قادراً عليه سواء أقعده في الفراش أو لم يقعه

(مادة ٢٦٧) من يحاف عليه الهلاك غالباً كمن خرج من الصف يبارز رجلاً أو قدم للقتل من قصاص أو خاف الغرق في سفينة نلاطمت عليها الأمواج حكمه حكم المريض الغائب عليه الهلاك

(مادة ٢٦٨) المقعد والمسلول والمعلوج مادام يزداد ما به من العلة فحكمهم كالمرضى فإن قدمت العلة بأن تطاولت سنة ولم يحصل فيها ازدياد ولا تغير في أحوالهم قصر قاهم بعد السنة في الطلاق وغيره كتصرفات الصحيح

(مادة ٢٦٩) من كان مريضاً مرضاً يغلب عليه الموت منه أو واقفاً في حالة خطرة يخشى منها الهلاك غالباً وأبان امرأته وهو كذلك طائماً بلا رضاها ومات في المرض أو هو على تلك الحالة بذلك السبب أو بغيره والمرأة في العدة فإنها ترث منه إذا استمرت أهليتها للارث من وقت الابانة الى الموت فإن برئ الزوج من مرضه أو زالت عنه تلك الحالة ثم مات بيلة أو حادثة وهي في العدة فإنها لا ترثه

(مادة ٢٧٠) ترث المرأة أيضاً زوجها إذا مات وهي في العدة وكانت مستحقة للميراث في الصور الآتية

(الاولى) إذا طلبت من زوجها وهو مريض أن يطلقها رجعيّاً فأبانا بما دون الثلاث أو بثلاث

(الثانية) إذا لاعنها في مرضه وفرق بينهما

(الثالثة) إذا آلى منها مريضاً ومضت مدة الإيلاء في المرض حتى بانّت منه بعدم قربانها

(مادة ٢٧١) لا ترث المرأة من زوجها في الصور الآتية

(الاولى) إذا أكره الزوج على ابانتها بوعيد تلف

(الثانية) إذا طلبت هي منه الابانة طائمة مختارة

(الثالثة) إذا طلقها رجعيّاً أو لم يطلقها وفعلت مع ابنه ما يوجب حرمة المصاهرة أو مكنته من نفسها طوعاً أو كرهاً بغير تحريض أبيه

(الرابعة) إذا آلى منها في صحبه وبانت في مرضه

(الخامسة) إذا اختلعت المرأة منه برضاها أو اختارت نفسها بالبلوغ أو وقع

التفريق بينهما بالعنة أو نحوها بناء على طلبها

(السادسة) إذا كانت المرأة كتابية وقت ابانتها ثم أسلمت بعدها أو كانت مسلمة

وقد ابانة ثم ارتدت ثم أسلمت قبل موته فإسلامها في هذه الصورة لا يبعد حقها في الميراث منه بعد سقوطه بردتها

(السابعة) إذا أبانا وهو محبوس بقصاص أو وهو محصور في حصن أو في صف

قتال أو في سفينة قبل خوف الغرق أو في وقت فشو الوباء أو وهو قائم بمصالحه

خارج البيت متشكياً من ألم

(مادة ٢٧٢) اذا باشرت المرأة سبب الفرقة وهي مريضة لا تقدر على القيام بمصالح بيتها بأن أوقعت الفرقة باختيار نفسها بالبلوغ أو بفعلها بإذن زوجها ما يوجب حرمة المصاهرة وماتت قبل انقضاء العدة فإن زوجها يرثها



﴿ الباب الثاني في الخلع ﴾

(مادة ٢٧٣) اذا تشاق الزوجان وخافا أن لا يقوما بما يازمهما من حقوق الزوجية وموجباتها جاز الطلاق والخلع في النكاح الصحيح

(مادة ٢٧٤) يشترط لصحة الخلع أن يكون الزوج المخالع أهلاً لا يقع الطلاق وأن تكون المرأة محلاً له

(مادة ٢٧٥) العوض ليس بشرط في الخلع فيقع صحيحاً به وبدونه سواء كانت المرأة مدخولاً بها أم لا

(مادة ٢٧٦) يجوز قضاء للزوج أن يخالع زوجته على عوض أكثر مما ساقه إليها

(مادة ٢٧٧) كل ماساح من المال أن يكون مهرأ صالح أن يكون بدلاً للخلع

(مادة ٢٧٨) يقع بالخلع طلاق بأن سواء كان بمال أو بغير مال ونصح فيه نية

الثلاث ولا يتوقف على القضاء

(مادة ٢٧٩) اذا أوجب الزوج الخلع ابتداء وذكر معه بدلاً توقف وقوعه

واستحقاق البذل على قبول المرأة طاعةً لها وبمعد إيجاب الزوج لا يصح رجوعه

عنه قبل جوابها وهو لا يقتصر على المجلس حتى لا يبطل بقيامه عنه قبل قبولها

ويقتصر على مجلس علمها به فلا يصح قبولها بمعد مجلس علمها فإن كان الخلع بلفظ

خلعتك بلا ذكر بدل فلا يتوقف على قبولها بل يقع البائن وإن لم تقبل بخلاف ما

إذا كان بلفظ المفاعلة أو الأمر أو ذكر معه المال فلا بد من قبولها

(مادة ٢٨٠) اذا أوجبت المرأة الخلع ابتداء بأن قالت اختلعت نفسي منك

بكذا فلها الرجوع عنه قبل جواب الزوج ويقتصر على المجلس فيبطل بقيامها أو قيامه

عنه قبل القبول ولو قبل بعده لا يصح قبوله

(مادة ٢٨١) اذا خالع الزوج امرأته أو بارأها على مال مسمى غير الصداق

وقبلت طائفة مختارة ازومها المال ويرى كل منهما من الحقوق الثابتة عليه لصاحبه

وقت الخلع أو المباشرة مما يتعاق بالنكاح الذي وقع الخلع منه فلا تطالب المرأة بما لم تقبضه من المهر ولا بنفقة ماضية مفروضة ولا بكسوة ولا بتمتع ان خالعها زوجها قبل الدخول ولا يطالب هو بنفقة عجلها أو لم تمض مدتها ولا بمهر سلمه اليها وكذلك اذا لم يسميا شيئاً وقت الخلع يبرأ كل منهما من حقوق الآخر فلا يطالبها بما قبضت ولا تطالبه بما بقي في ذمته قبل الدخول وبعده

(مادة ٢٨٢) اذا كان البذل متبياً بأن خالعها لا على شيء فلا يبرأ أحد منهما عن

حق صاحبه

(مادة ٢٨٣) اذا خالعها بكل المهر ورضيت فان كان مقبوضاً رجع بجميعه عليها وان لم يكن مقبوضاً سقط عنه سواء كان الخلع قبل الدخول أو بعده واذا خالعها على بعضه فان كان الكل مقبوضاً والخلع بعد الدخول يرجع عليها بذلك البعض ويترك لها الباقي وان كان قبل الدخول يرجع عليها بنصف البعض الذي وقع عليه الخلع وان لم يكن المهر مقبوضاً سقط عنه مطلقاً

(مادة ٢٨٤) نفقة العدة والسكنى لا يسقطان ولا يبرأ الخالع منهما الا اذا نص

عليهما صراحة وقت الخلع

(مادة ٢٨٥) اذا هلك بدل الخلع قبل تسليمه للزوج أو ادعاء آخر واثبت انه

حقه فعليها مثله ان كان مثالياً أو قيمته ان كان قيمياً

(مادة ٢٨٦) اذا اشترط الزوج على المرأة وقت الخلع براءته عن أجره رضاع

ولده منها مدة سنتي الرضاع أو اشترط امساكها له والقيام بنفقته بعد الفطام مدة معلومة وقبلت ذلك تجبر على ارضاع الولد مدة السنتين وتلزم بنفقته في المدة المعينة لامساكه فان تزوجها أو هربت وترك له الولد أو ماتت هي قبل تمام مدة الرضاع أو قبل تمام مدة امساكه فله ان يرجع عليها ببقية أجره الرضاع الى تمام مدته وبنفقة ما بقي من المدة التي قبلت امساك الواد فيها ما لم يشترط وقت الخلع عدم الرجوع عليها بشيء اذا ماتت هي أو الولد قبل تمام المدة وكذلك اذا خالعها على ارضاع حملها سنتين وظهر انه لم يكن في بطنها ولد أو أسقطت أو مات الولد قبل المدة فانه يكون للمخالع حق الرجوع عليها بقيمة الرضاع عن المدة كلها أو ما يكون باقياً منها

(مادة ٢٨٧) اذا اختلعت المرأة على امساك ولدها الى البلوغ فلها امساك الا في

دون الغلام وان تزوجت في أثناء المدة فللزواج أخذ الولد منها ولو اتفقا على تركه عندها وينظر الى أجره مثل امساكه في المدة الباقية فيرجع بها عليها
(مادة ٣٨٨) اشتراط الرجل في الخلع امساك ولده عنده مدة الحضانة باطل وان صح الخلع وللمرأة أخذه وامساكه مدة الحضانة مالم يسقط حقها بموجب وعلى أبيه أجره حضنته ونفقته ان كان الولد فقيراً

(مادة ٢٨٩) لا يسقط دين نفقة الولد بدين للمخالع على المرأة فاذا خالعت على نفقة ولدها وكانت معسرة وطالبته بها يجبر عليها وتكون ديناً له في ذمتها يرجع به عليها اذا أسرت

(مادة ٢٩٠) يجوز لابي الصغيرة ان يخلعها من زوجها فان خلعها بماله أو بمهرها ولم يضمته طلق باتناً ولا يلزمها المال ولا يلزمه ولا يسقط مهرها وان خلعها على مهرها أو على مال والتزم بأدائه من ماله للمخالع صح ووقعت الفرقة ولزمه المال أو قيمته ان استحق ولا يسقط المهر بل تطالب به المرأة زوجها وهو يرجع به على أبيها ان كان الخلع على المهر

(مادة ٢٩١) اذا جرى الخلع بين الزوج وزوجته القاصرة واشترط عليها بدلاً معلوماً توقف على قبولها فان قبلت وهي من اهل القبول بان كانت تعقل ان النكاح جالب والخلع سالب تم الخلع ولا مال عليها ولا يسقط مهرها وان لم تقبل أو قبلت ولم تكن من أهله فلا تطلق ولو قبل عنها أبوها فان بلغت وأحازت قبوله جاز عليها واذا طلقها الزوج على مهرها وهي صغيرة مميزة وقبلت تطاق رجماً ولا يسقط مهرها
(مادة ٢٩٢) لا يصح خلع الاب عن ابنه الصغير ولبس له أن يجيز خلعاً أو قهراً ابنه القاصر

(مادة ٢٩٣) المحجور عليها لسفه اذا احتلت من زوجها على مال وقعت الفرقة ولا يلزمها المال وان طلقها تطابقه على ذلك المال تقع رجعية
(مادة ٢٩٤) خلع المريضة مرض الموت صحيح وان كان على مال يمتد بر من ثلث مالها فان ماتت وهي في العدة فلعخالعها الاقل من ميراثه ومن بدل الخلع ومن ثلث المال وان ماتت بعد انقضاء العدة فله الاقل من البديل ومن الثلث وان برئت من مرضها فله جميع البديل المسمى

(مادة ٢٩٥) لا يطالب الوكيل بالخلع من قبل المرأة بالبدل المخالغ عليه الا اذا اضافته الى نفسه إضافة ملك أو ضمان فان كان كذلك وجب عليه أدائه ويرجع به على موكله

(مادة ٢٩٦) يصح تعجيل بدل الخلع والطلاق وتأجيله الى أجل قريب أو بعيد

(مادة ٢٩٧) اذا خالع الزوج امرأته وأخذ منها بدلا بغير حق بأن كان النكاح فاسداً من أصله لا يقبل الخلع قلها أن تسترد ما أخذته



الباب الثالث في الفرقة بالعنة ونحوها

(مادة ٢٩٨) اذا وجدت الحرة زوجها عتيقاً لا يقدر على اتيانها في القبل ولم تكن طالة بحاله وقت النكاح فلها أن تطلب التفريق بينها وبينه اذا لم ترض به واذا وجدتته على هذه الصفة ولم تخصصه زمناً فلا يسقط حقها لا قبل المراجعة ولا بعدها

(مادة ٢٩٩) اذا رافقت المرأة زوجها الى الحاكم وادعت انه عتيق وطابت التفريق يسأله الحاكم فان صدقها وأقر انه لم يصل اليها يؤجله سنة كاملة قمرية يحاسب منها رمضان وأيام حيضها ومدة غيبته ان غاب طليح أو غيره لا مدة غيبتها ولا مدة مرضه ومرضها ان كان لا يستطاع معه الوقاع واستداء السنة من يوم الخصومة الا اذا كان الزوج صغيراً أو مريضاً أو محرمًا فان كان كذلك فابتدأوها يعتبر من حين بلوغه أو شفائه أو فك احرامه

(مادة ٣٠٠) اذا لم يصل الزوج لامرأته ولو مرة في مدة الاجل المعتبر له وعادت المرأة شاكية الى الحاكم بعد انقضائه طالبة التفريق يأمره الحاكم بطلاقها فان أبي فرق بينهما وهذه الفرقة طلاق لا فسخ ولو وجدتته مجبواً بجاهلة ذلك وقت النكاح وطلبت مفارقتها يفرق بينهما للحال بدون امهال

(مادة ٣٠١) اذا أنكر الزوج دعوى المرأة عليه بالعنة وادعى الوصول اليها قبل التأجيل أو بعده يبين الحاكم امرأتين ممن يثق بهن للكشف عنها فان كانت تيبا من الاصل أو بكراً وقالتا هي تيب يصدق الزوج بيمينه ولو ادعت المرأة زوال نكاحها بعارض فان حانف سقط حقها واذا نكل عن اليمين أو قالتا هي بكر فان كان ذلك قبل التأجيل

يؤجل سنة كما مر في المادة السالفة وإن كان بعد التأجيل تخير المرأة في مجلسها فإن اختارت الفرقة يفرق بينهما وإن عدلت واختارت الزوج أو قامت أو أقامها أحد من مجلسها قبل أن تختار بطل اختيارها

(مادة ٣٠٢) الفرقة بالعدة ونحوها لا يترتب عليها تحريم المرأة بل إذا تراضت هي والعين على الزوج ثانيا بعد التفريق جاز لهما ذلك في العدة وبعدها ولا يتوارث الزوجان في الفرقة بالعدة ونحوها

(الباب الرابع في الفرقة بالردة)

(مادة ٣٠٣) إذا ارتد أحد الزوجين عن الاسلام انفسخ النكاح ووقعت الفرقة بينهما للحال بلا توقف على القضاء وهذه الفرقة فسخ لا تنقضي عدد الطلاق

(مادة ٣٠٤) الحرمة بالردة ترتفع بارتفاع السبب الذي أحدثها فإذا جدد المرتد اسلامه جاز له أن يحدد انكاح والمرأة في العدة أو بعدها من غير محلل ونجبر المرأة على الاسلام وتجديد النكاح بمهر يسير وهذا ما لم يكن طلقها ثلاثا وهي في العدة وهو بديار الاسلام في هذه الصورة تحرم عليه حرمة نفية بسكاح زوج آخر

(مادة ٣٠٥) إذا ارتد الزوجان معا أو على التعاقب ولم يعلم الاسبق منهما ثم اسلما كذلك يبقى النكاح قائما بينهما وإنما يفسد إذا أسلم أحدهما قبل الآخر

(مادة ٣٠٦) إذا وقعت الردة بعد الدخول بالمرأة حفيقة أو حكما فلها كامل مهرها سواء وقعت الردة منها أو من زوجها

(مادة ٣٠٧) وإذا وقعت الردة قبل الدخول فإن كانت من قبل الزوج فلها نصف المهر المسمي أو المتعة إن لم يكن مهر مسمي وإن كانت من قبلها فلا شيء لها من المهر ولا من المتعة

(مادة ٣٠٨) إذا مات المرتد في عده المرأة المسامة فلها ترثه سواء ارتد في حال صحته أو في مرض موته

(مادة ٣٠٩) إذا ارتدت المرأة فإن كانت ردتها في مرض موتها وماتت وهي في العدة يرثها زوجها المسلم وإن كانت ردتها وهي في الصحة وماتت مرتدة فلا نصيب له في ميراثها

الفصل الخامس في العدة وفي نفقة المعتدة

(الفصل الاول فيمن يجب عليها العدة من النساء ومن لا يجب)

(مادة ٣١٠) العدة من موانع النكاح لغير الزوج وتجب على كل امرأة وقعت الفرقة بينها وبين زوجها بعد الدخول بها حقيقة في النكاح الصحيح والفساد وبعد الحلوة الصحيحة أو الفاسدة في النكاح الصحيح سواء كانت الفرقة عن طلاق رجعي أو بئن يذونة صغري أو كبري أو تفريق بعنة ونحوها أو لعان أو نقصان مهر أو خيار بلوغ أو فسخ أو متاركة في النكاح الفاسد أو وطء بشبهة وتجب أيضا على كل امرأة توفي عنها زوجها ولو قبل الدخول بها في النكاح الصحيح

(مادة ٣١١) عدة الطلاق أو الفسخ بجميع أسبابه في حق المرأة الحرة الحائض المدخول بها حقيقة أو حكما في النكاح الصحيح ولو كتابية تحت مسلم ثلاث حيض كوامل إن كانت من ذوات الحيض وكذا من وطئت بشبهة أو بنكاح فاسد عدتها بالحيض لموت الواطي فيهما وللتفريق أو المتاركة بعد الدخول الحقيقي لا بعد الحلوة ولو كانت صحيحة ولا يحتسب حيضة وقعت فيها الفرقة بأي نوع بل لا بد من ثلاث حيض كوامل غيرها حتى تملك المرأة عصمتها وتحل للازواج

(مادة ٣١٢) إذا لم تكن المرأة من ذوات الحيض أصغرا وكبرا أو بلغت بالس وللم تحض أصلا فعدة العلق أو المدخ في حتمها ثلاثة أشهر كاملة فإذا وجبت العدة في خيرة الشهر تعتبر الشهور بلاهلة ولو نقص عدد أيام بعضها عن ثلاثين يوما وإذا وجبت في حلاله تعتبر العدة بالأيام وتتغني بمغني تسعين يوما

(مادة ٣١٣) إذا اعتدت المرأة المراهقة بالاشهر ثم حاضت قبل تمامها وجب عليها أن تستأنف العدة بالحيض وكذا الآيسة التي دخلت العدة بالاشهر إذا رأت الدم على العادة قبل تمام الاشهر انتقض ما يغني من عدتها ووجب عليها استئنافها بالحيض فلا تحل للازواج الا بعد ثلاث حيض كوامل فإذا رأت الدم على العادة بعد تمام الاشهر فقد انقضت عدتها ولا تستأنف غيرها ونكاحها جائز بعدها وتعسد في المستقبل بالحيض

(مادة ٣١٤) المرأة التي رأت الدم أياما ثم ارتفع عنها وانقطع لمرض أو غيره

واستمر طهرها سنة فأكثر تعد بالحيض ولا تنقضي عدتها حتى تباع سن الاياس وتربص بعده ثلاثة أشهر كاملة وسن الاياس خمس وخمسون سنة (مادة ٣١٥) ممتدة الدم التي تحبرت ولسيت عادت تنقضي عدتها بعد مضي سبعة أشهر من وقت الطلاق أو الفسخ

(مادة ٣١٦) عدة الحامل وضع جميع حملها مستيناً بعض خلقه أو كله سواء انحل قيد نكاحها بموت أو طلاق أو فسخ فلو أسقطت سقطاً لم يستين بعض خلقه فلا تنقضي به العدة

(مادة ٣١٧) عدة الحرة التي مات عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام ان كانت حائلاً واستمر النكاح صحيحاً الى الموت ولا فرق بين أن تكون صغيرة أو كبيرة مسامة أو كتابية تحت مسلم مدخولاً بها أو غير مدخول بها وعدة الامة إن بالحيض فحيضتان وان بالاشهر لموت وغيره فعلي النصف من الحرة ولا فرق بينهما في العدة بوضع الحمل

(مادة ٣١٨) اذا مات زوج المطلقة رجماً وهي في العدة تعد عدة الوفاة وتهدم عدة الطلاق سواء كان وقوعه في حال صحة الزوج أو في مرض موته (مادة ٣١٩) اذا مات من أبان امرأته في مرض موته بغير رضاها وكان موته في عدتها حتى ورثته تنتقل عدتها وتعد بأبعد الاجلين من عدة الوفاة وعدة الطلاق أعني أربعة أشهر وعشرراً فيها ثلاث حيض

(مادة ٣٢٠) من تزوج معتدة من طلاق بائن غير ثلاث وهي في العدة ثم طلقها وجب عايه لها مهر كامل وعايها عدة مستقبلة ولو لم يدخل بها

(مادة ٣٢١) مبدأ العدة بعد الطلاق في نكاح الصحيح وبعد تفريق الحاكم أو المتاركة في النكاح الفاسد وبعد الموت فوراً وتنقضي العدة ولو لم تعلم المرأة بالطلاق أو الموت حتى لو بلغها الطلاق أو موت زوجها بعد مضي مدة العدتين فقد حلت للازواج ولو أقر الزوج بطلاقها منذ زمان ماض ولم تقم عليه بينة فالعدة تعتبر من وقت الاقرار لا من الوقت المسند اليه وللمرأة النفقة ان أكذبت ولا نفقة لها ان صدقته وكان الزمن المسند اليه الطلاق قد استغرق مدة العدة فان لم يستغرق نجب لها بقى

(مادة ٣٢٢) تعدد معتدة الطلاق والموت في البيت المضاف الى الزوجين بالسكنى قبل الفرقة وان طلقت أو مات عنها وهي في غير مسكنها عادت اليه فوراً ولا تخرجان منه الا أن يصير اخراجهما أو يهدم أو يخشي انهدامه أو تلف مال المرأة أو لا تجد كراء المسكن فتنتقل معتدة الوفاة لا قرب موضع منه ومعتدة الطلاق الى حيث يشاء الزوج ولا تخرج معتدة الطلاق رجعياً كان أو بائناً من بيتها الا لضرورة وللمعتدة الوفاة الخروج لقضاء مصالحها ولا تبين خارج بيتها

(مادة ٣٢٣) لا تجب العدة على مطلقة قبل الدخول والخلوة من نكاح صحيح ولا تجب بمجرود الخلوة من نكاح فاسد ولو كانت صحيحة

(الفصل الثاني في نفقة المعتدة)

(مادة ٣٢٤) كل فرقة طلاقاً أو فسخاً وقت من قبل الزوج لا توجب سقوط النفقة سواء كانت بمعصيته أم لا فتجب عليه النفقة مدة العدة وان طالت (أولاً) لمعتدة الطلاق رجعياً كان أو بائناً بينونة صغرى أو كبرى حاملاً كانت المرأة أو حائلاً

(ثانياً) للملاعنة والمبانة بالايلاء أو بالخلع ما لم تبرئه منها وقت وقوعه

(ثالثاً) للمبانة بابائه عن الاسلام

(رابعاً) لزوجة من اختار الفسخ بالبلوغ

(خامساً) للمبانة برده أو بفعله بأصلها أو بفرعها ما يوجب حرمة المصاهرة

(مادة ٣٢٥) كل فرقة وقعت من قبل الزوجة بلا معصية منها لا يوجب سقوط النفقة فتجب للمعتدة بخيار بلوغ أو عدم كفاة أو نقصان مهر ولا امرأة الغين اذا اختارت نفسها

(مادة ٣٢٦) كل فرقة جاءت من قبل المرأة وكانت بمعصيتها توجب سقوط النفقة فلا تجب للمعتدة لفرقة ناشئة عن ردها بعد الدخول أو الخلوة بها أو عن فعلها طائفة ما يوجب حرمة المصاهرة بأصل زوجها أو بفرعه وانما تكون لها السكينة ان لم تخرج من بيت العدة

(مادة ٣٢٧) كل امرأة بطلت نفقتها بالفرقة لا تعود لها النفقة في العدة وان زال

سبب الفرقة فاذا أسلمت المبانة بالردة والعدة باقية فلا تعود لها نفقتها بخلاف المطلقة ناشزة اذا تركت النشوز وعادت الى بيت الزوج كان لها أخذ النفقة

(مادة ٣٢٨) المراهقة التي اعتدت بالاشهر ورأت الدم قبل مضيتها لها النفقة في العدة الجديدة التي وجب عليها استئاقها بالاقراء وكذلك من حاضت حيضة أوحيضتين ثم ارتفع عنها الدم لمرض أو غيره وامتد طهرها وصارت مجبورة على استمرار عدتها بالحيض لها النفقة والكسوة الى أن يعود دمها وتنقضي عدتها بالحيض أو تبلغ سن الاياس وتعتد بالاشهر بعده

(مادة ٣٢٩) اذا لم يفرض الزوج لمطالقتها نفقة في عدتها ولم تخاصم المعتدة فيها ولم يفرض الحاكم لها شيئاً حتى انقضت العدة سقطت نفقتها

(مادة ٣٣٠) النفقة المقروضة للمعتدة بالانراض أو بحكم القاضي لا تسقط بمضي العدة مطلقاً

(مادة ٣٣١) لا تجب النفقة بأنواعها للحررة المتوفي عنها زوجها سواء كانت حائلاً أو حاملاً

الكتاب الرابع في الاولاد

(الباب الاول في ثبوت النسب) *

(الفصل الاول في ثبوت نسب الولد المولود حال قيام النكاح الصحيح)

(مادة ٣٣٢) أقل مدة الحمل ستة أشهر وغالبها تسعة أشهر واكثرها سنتان شرعاً

(مادة ٣٣٣) اذا ولدت الزوجة حال قيام النكاح الصحيح ولداً لتمام ستة أشهر فصاعداً من حين عقده ثبت نسبه من الزوج فان جاءت به لاقول من ستة أشهر منذ تزوجها فلا يثبت نسبه منه الا اذا ادعاه ولم يقل انه من الزنا

(مادة ٣٣٤) اذا نفي الزوج الولد المولود لتمام ستة أشهر من عقد النكاح فلا يثبت نسبه منه الا اذا نفي الزوج في المدة التي بعد الآتية وتلاعن مع المرأة لذي الحاكم وفرق بينهما

(مادة ٣٣٥) لا يتلاعن الزوجان الا اذا اجتمعت فيهما اهلية اللعان وشرائطه

وهي أن يكون النكاح صحيحا والزوجية قائمة ولو في عدة الرجعي وان يكون كلاهما أهلا لاداء الشهادة لا لتحملها أي مسلمين حرين مافلين بالغين ناطقين لأخرسين ولا محدودين في قذف وان تكون المرأة زيادة على ذلك عفيفة عن الزنا وقته فان كان كذلك وتلاعن يفرق الحاكم بينهما ويقطع نسب الولد من أبيه ويلحقه بأمه وان لم يتلاعنا أو لم تتوفر فيهما أهلية اللعان فلا ينفى نسب الولد وكذا اذا كذب الزوج نفسه قبل اللعان أو بعده وبعد التفريق يلزمه الولد ويحد حد القذف

(مادة ٣٣٦) انما يصح نفى الولد في وقت الولادة او عند شراء أدواتها أو في أيام التهئة المعتادة على حسب عرف أهل البلد واذا كان الزوج غائبا فحالة علمه كحالة ولادتها

(مادة ٣٣٧) لا ينفى نسب الولد في الصور الستة الآتية وان تلاعن الزوجان وفرق الحاكم بينهما

(الاولى) اذا نفاه بعد مضي الاوقات المبينة في المادة السالفة

(الثانية) اذا نفاه بعد الاقرار به صراحة أو دلالة

(الثالثة) اذا نزل الولد ميتاً ثم نفاه أو نفاه ثم مات قبل اللعان أو بعده قبل تفريق الحاكم

(الرابعة) اذا ولدت المرأة بعد التفريق وقطع نسب الولد ولداً آخر من بطن واحد ففي هذه الصورة يلزمه الولدان ويبطل الحكم الاول

(الخامسة) اذا نفاه بعد الحكم بشبهه شرعاً (١)

(السادسة) اذا مات الزوج أو المرأة بعد نفى الولد قبل اللعان أو بعده قبل التفريق

(مادة ٣٣٨) قطع الحاكم الولد عن نسب أبيه يخرج من العصبية ويسقط حقه في

النفقة والارث دون غيرها ويبقى النسب متصلاً بين الولد وأبيه الملاء في حق الشهادة والزكاة والنكاح والقصاص وفي عدم اللحاق بالغير فلا يجوز شهادة أحدهما للآخر ولا صرف زكاة ماله اليه ولا يجب على الاب القصاص بقتله واذا كان لابن الملاءنة ابن ولنا فيه بنت فلا يجوز للابن أن يتزوج تلك البنت واذا ادعاه غير الملاءن لا يلتحق به

(١) قوله شرعاً كأن انقلب الطفل على طعل آخر فقتله وحكم بالارث على عاقلته اهـ

(مادة ٣٣٩) اذا مات ابن اللعان عن ولد قاعداء الملاءن يثبت نسبه منه ويقام عليه الحد ويرث من المتوفي واذا ماتت بنت اللعان عن ولد قاعداء الملاءن فلا يثبت نسبه منه ولا يرث منه

(مادة ٣٤٠) الفرقة باللعان طلاق بائن وما لم يفرق الحاكم بين الزوجين بعد اللعان فالزوجة قائمة ويجري التوارث بينهما اذا مات أحدهما وكان الآخر مستحقاً للميراث وانما يحرم على الملاءن وقاع المرأة والاستمتاع بها وحرمة الفرقة باللعان تدوم مادام كل من الزوجين أهلاً له فان خرجا أو أحدهما عن أهليته جاز للزوج أن يتزوج المرأة في العدة وبعدها



(الفصل الثاني في ثبوت نسب الولد المولود من نكاح فاسد أو من الوطء بشبهة)

(مادة ٣٤١) اذا ولدت المنكوحة نكاحاً فاسداً قبل المتاركة والتفريق وكانت ولادتها لتمام ستة أشهر فأكثر ولو لعشر سنين من حين وقاعها لا من حين العقد عليها ثبت نسب الولد من أبيه بلا دعوة وليس له نفيه فان ولدت بعد فسخ النكاح بالمتاركة أو التفريق فلا يثبت نسبه الا اذا جاءت به لأقل من سنتين من وقت الفرقة (مادة ٣٤٢) الموطوءة بشبهة في المحمل أو في العقد اذا جاءت بولد يثبت نسبه من الواطيء ان ادعاه وكذلك الموطوءة بشبهة الفعل التي زفت الى الواطيء وقيل له هي زوجتك ولم يكن كذلك

(مادة ٣٤٣) اذا تزوج الزاني من زنته الحامل من زناه فولدت لمضى ستة أشهر منذ تزوجها يثبت نسب الولد منه وليس له نفيه وان جاءت به لأقل من ستة أشهر منذ تزوجها فلا يثبت نسبه الا اذا ادعاه غير معترف انه من الزنا



(الفصل الثالث في ولد المطلقة والمتوفي عنها زوجها)

(مادة ٣٤٤) اذا لم تقر المطلقة الكبيرة بانقضاء عدتها فان كانت مطلقة رجعيّاً يثبت نسب ولدها من زوجها سواء ولدت لأقل من سنتين من وقت الطلاق أو لتمامها أولاً أكثر ولو نفاه لاعتن وان كانت مطلقة طلاقاً بائناً بواحدة أو ثلاثة وجاءت بولد لأقل من سنتين يثبت نسبه منه وكذلك المتوفي عنها زوجها اذا لم تقر بانقضاء

عدتها يثبت نسب ولدها اذا جاءت به لاقل من سنتين من حين الوفاة فان ولدت المطلقة بائناً أو المتوفي عنها زوجها ولدا لاكثر من سنتين من حين البت أو الموت فلا يثبت نسبه الا بدعوة من الزوج أو الورثة

(مادة ٣٤٥) اذا أقرت المطلقة رجعيًا أو بائناً أو المتوفي عنها زوجها بانقضاء عدتها في مدة تحتمله ثم ولدت فان جاءت بالولد لاقل من نصف حول من وقت الاقرار ولاقل من سنتين من وقت الفرقة يثبت نسبه من أبيه وان جاءت به لاقل من نصف حول من حين الاقرار ولاكثر من سنتين من وقت البت أو الموت فلا يثبت نسبه (مادة ٣٤٦) اذا كانت المطلقة مراقة مدخولا بها ولم تدع حبلا وقت الطلاق ولم تقر بانقضاء عدتها وولدت لاقل من تسعة أشهر منذ طلقها زوجها يثبت نسب الولد منه فان جاءت به لتمام تسعة أشهر فأكثر فلا يثبت نسبه واذا أقرت بانقضاء عدتها فان جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار ولاقل من تسعة من وقت الطلاق ثبت نسبه والافلا وان ادعت حبلا وقت الطلاق يثبت نسب ولدها اذا جاءت به لاقل من سنتين لو الطلاق بائناً ولاقل من سبعة وعشرين شهرا لو الطلاق رجعيًا

(مادة ٣٤٧) المراهقة التي توفي عنها زوجها ولم تدع حبلا وقت وفاته ولم تقر بانقضاء عدتها اذا ولدت لاقل من عشرة أشهر وعشرة أيام ثبت نسب الولد منه وان جاءت به لتمام عشرة أشهر وعشرة أيام أولاً أكثر فلا يثبت النسب منه وان ادعت حبلا وقت الوفاة فكما كالكبيرة يثبت نسبه منه لاقل من سنتين ان لم تقر بانقضاء العدة فان أقرت بانقضائها لا يثبت نسبه الا اذا ولدته لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار



الفصل الرابع في دعوي الولادة والاقرار بالابوة

(والبنوة والاخوة وغيرها وانبات ذلك) *

(مادة ٣٤٨) اذا ادعت الزوجة المنكوحة الولادة وجحدتها الزوج تثبت بشهادة امرأة مسلمة حرة عدلة كما لو أنكر تعيين الولد فانه يثبت تعيينه بشهادة القابلة المتصفة بما ذكر

(مادة ٣٤٩) اذا ادعت معتدة الطلاق الرحي أو البائن أو معتدة الوفاة الولادة

لاقل من سنتين من وقت الفرقة وجعلها الزوج أو الورثة فلا تثبت الا بمحجة تامة
مالم يكن الزوج أو الورثة قد أقروا بالحبيل أو كان الحبيل ظاهراً غير خاف فان جعلوا
تعيين الولد يثبت بشهادة القابلة كما مر

(مادة ٣٥٠) اذا أقر رجل ببنوة غلام مجهول النسب وكان في السن بحيث يولد
مثله مثله وصدقه العلام ان كان مميزاً يعبر عن نفسه أو لم يصدقه يثبت نسبه منه ولو
أقر ببنوته في مرضه وتلزمه نفقته وتربيته ويشارك غيره من ورثة المقر ولو جعلوا
نسبه ويرث أيضاً من أبي المقر وان جعله وان كان للغلام أموات بعد موت المقر
انها زوجته وان العلام ابنها . وكانت معروفة بأنها أمه وباسلام وحرية الاصل أو
بالحرية العارضة لها قبل ولادته بسنتين فانها ترث أيضاً من المقر فان نازعها الورثة
وقالوا انها لم تكن زوجة لابيهم أو انها كانت غير مسلمة وقت موته ولم يعلم اسلامها
وقتها وانها كانت زوجة له وهي أمة فلا ترث وكذلك الحكم اذا جهلت حريتها أو
أمومتها للغلام أو اسلامها ولو لم ينازعها أحد من الورثة

(مادة ٣٥١) اذا لم تكن المرأة متزوجة ولا معتدة لزوج وأقرت بالامومة لصبي
يولد مثله لئلا يصدقها ان مميزاً أو لم يصدقها صح اقرارها عليها ويرث منها الصبي وترث
منه فان كانت متزوجة أو معتدة لزوج فلا يقبل اقرارها بالولد الا أن يصدقها الزوج
أو تقام الدينة على ولادتها لو معتدة أو تشهد امرأة مسلمة حرة عدلة أو منكوحته
أو تدعى انه من غيره

١ (مادة ٣٥٢) اذا أقر ولد مجهول النسب ذكراً كان أو أنثى بالابوة لرجل أو
بالامومة لامرأة وكان يولد مثله لمثل المقر له وصدقه فقد تثبت أبوتها له ويكون عليه
مالالابوين من الحقوق وله عليهما مالالاباء من النفقة والحضانة والتربية

(مادة ٣٥٣) من مات أبوه فأقر بأخ مجهول النسب لا يقبل اقراره الا في حق
نفسه فلا يسري على بقية الورثة الذين لم يصدقوه ويشاركه المقر له فيصيبه ويأخذ
بصفه

(مادة ٣٥٤) الدعي ليس اباً حقيقياً من تنفي ولداً معروف النسب فلا تلزمه
نفقته ولا أحره حصانته ولا تحرم عليه مطلقته وينصاهر ان ولايتواراثان
(٥٥٥ ٧٢٢) تثبت الابوة والبنوة والاخوة وغيرها من أنواع القرابة بشهادة

رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول ويمكن اثبات دعوى الابوة والبنوة مقصودة بدون دعوى حق آخر معها إذا كان الأب أو الابن المدعى عليه حياً حاضراً أو نائبه فإن كان ميتاً فلا يصح اثبات النسب منه مقصوداً بل ضمن دعوى حق قيمتها الابن والاب على خصم والخصم في ذلك الوارث أو الوصي أو الموصي له أو الدائن أو المديون وكذلك دعوى الاخوة والعمومة وغيرها لا تثبت الا ضمن دعوى حق



الفصل الخامس في أحكام اللقيط

(مادة ٣٥٦) اللقيط وهو المولود الذي ينزله أهله خوفاً من العيلة أو فراراً من تهمة الزينة يستحق الشفقة عليه من أبناء جنسه ويأثم مضيعه ويغرم محرزه احياء لنفسه فمن وجد طعاماً منبوذاً في أي مكان فعليه اسعافه والتقاطه وهو فرض ان غلب على ظنه هلاكه لو لم يلتقطه والا فندوب ويحرم طرحه وإلقائه بعد التقاطه

(مادة ٣٥٧) اللقيط حر في جميع أحكامه ومسلم ولو كان ملتقطه ذمياً ما لم يوجد في مقر أهل الذمة وكان ملتقطه غير مسلم

(مادة ٣٥٨) الملتقط أحق بمسك اللقيط من غيره فليس لاحد أخذه منه قهراً ولو كان حاكماً لا بسبب يوجب ذلك كأن كان غير أهل لحفظه وان وجدته انسان مسلم وغير مسلم وتنازعا يرجح المسلم ويقضي له به فان استويا في الدين وفي الترجيح فالرأي مفوض الى القاضي

(مادة ٣٥٩) اذا وجد مع اللقيط مال فهو له وينفق الملتقط عليه منه بعد استئذان القاضي فان أنفق من مال نفسه على اللقيط فهو متبرع ولا يكون ما أنفقه ديناً على اللقيط الا أن يأذن له القاضي بالانفاق عليه

(مادة ٣٦٠) يسلم الملتقط اللقيط لعلم العلم أولاً فان لم يجد فيه قابلية سلمه لحرفة يتخذها وسيله لتكسبه وله نقله حيث شاء وشراء ما لا بد له منه من طعام وكسوة وقبض ما يوهب له أو ينصدق به عليه وليس له ختنه ولا تزويجه ولا اجارته لتكون الاجرة للملتقط ولا التصرف في ماله بغير شراء ما ذكر من حوائجه الضرورية

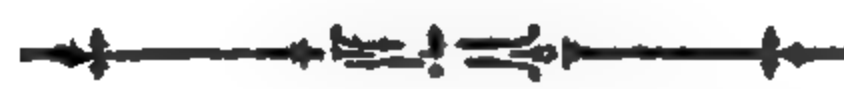
(مادة ٣٦١) اذا ادعى اللقيط واحداً ولو غير الملتقط ثبت نسبته منه بمجرد دعواه ولو ذمياً ويكون اللقيط مسلماً تبعاً للواحد أو المكان ان كان اللقيط حياً فان كان ميتاً

فلا يثبت الا بحجة ولو لم يترك مالا وان ادعاء نفس الملتقط نازعه خارج فالملتقط أولى به ولو وصف الخارج في جسده علامة ووافقت

(مادة ٣٦٢) اذا ادعى اللقيط اثنان خارجان وسبقت دعوى أحدهما على الآخر فهو ابن السابق عند عدم البرهان وان ادعياء معاً ووصف أحدهما علامة فيه ووافقت الصحة يقضي له به ما لم يبرهن الآخر وان ادعاء مسلم وذمي معاً فالمسلم أولى به وان استوي المدعيان معاً ولم يكن لأحدهما مرجح على الآخر يثبت لسببه منهما ويلزمهما في حقه ما يلزم الآباء للأبناء من أجره الحضانة والنفقة بأنواعها ويرث من كل منهما ان كان أهلاً للميراث

(مادة ٣٦٣) اذا ادعت اللقيط امرأة ذات بعل فان صدقها او اقامت بينة على ولادتها أو شهدت لها القابلة صحت دعوتها وثبت نسبه منها ومن بعلها والا فلا وان لم تكن ذات بعل فلا بد من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين

(مادة ٣٦٤) اذا لم يكن للقيط مال ولا ادعى أحد نسبه وأبى الملتقط الاتفاق عليه وبرهن على كونه لقيطاً يرتب له من بيت المال ما يحتاج اليه من نفقة وكسوة وسكنى ودواء اذا مرض ومهر اذا زوجه القاضي ويكون ارثه ولودية لبيت المال وعليه ارش جنائنه



* (الباب الثاني فيما يجب للولد على الوالدين) *

(مادة ٣٦٥) يطالب من الوالد أن يعتني بتأديب ولده وتربيته وتعليمه ما هو ميسر له من علم أو حرفة وحفظ ماله والقيام بهففته ان لم يكن له مال حتى يصل الذكر الى حد الاكتساب وتزوج الانثى ويطلب من الوالدة الاعتناء بشأن ولدها وارضاعه في الاحوال التي يتعين عليها ذلك



الفصل الاول في الرضاعة

(مادة ٣٦٦) نتعين الام لارضاع ولدها وتجب عليه في ثلاث حالات (الاولى) اذا لم يكن للولد ولا لآبيه مال يستأجر به مرضعة ولم توجد متبرعة (الثانية) اذا لم يجد الاب من ترضعه غيرها

(الثالثة) إذا كان الولد لا يقبل ندي غيرها

(مادة ٣٦٧) إذا أبت الأم أن ترضع ولدها في الأحوال التي لا يتعين عليها رضاعه فعلى الأب أن يستأجر مرضعة ترضعه عندها

(مادة ٣٦٨) إذا أرضعت الأم ولدها من زوجها حال قيام الزوجية أو في عدة الطلاق الرجعي فلا تستحق أجره على أرضاعه فإذا استأجرها لأرضاع ولده من غيرها فلم الأجرة

(مادة ٣٦٩) إذا أرضعت الأم ولدها من زوجها بعد عدة الطلاق البائن أو فيها وطلبت أجره على أرضاعه فلم الأجرة

(مادة ٣٧٠) الأم أحق بأرضاع ولدها بعد العدة ومقدمة على الأجنبية مالم تطلب أجره أكثر منها ففي هذه الحالة لا يضار الأب وإن رضيت الأجنبية بأرضاعه مجاناً أو بدون أجره المثل والأم تطلب أجره المثل فالأجنبية أحق منها بالأرضاع وترضعه عندها وللأم أخذ أجره المثل على الحضانة مالم تكن المتبرعة محرماً للصغير وتتبرع بحضنته من غير أن تمنع الأم عنه والأب معسر فتخير الأم بين إمساكه مجاناً ودفعه للمتبرعة كما هو موضح في مادة ٣٩٠

(مادة ٣٧١) في كل موضع جاز استئجار الأم على أرضاع ولدها يكون لها الأجرة ولو بلا عقد اجارة مع أبيه أو وصيه فيأمره الحاكم بدفع أجره المثل لهامدة أرضاعه ومدة الأرضاع في حق الأجرة حولان لأكثر

(مادة ٣٧٢) حكم الصلح كالاستئجار فإذا صالحت أم الولد أباه عن أجره الرضاع على شيء فإن كان الصلح حال قيام الزوجية أو حكماً فهو غير صحيح وإن كان في عدة البائن بواحدة أو ثلاث صح ووجب ما اصطالحا عليه

(مادة ٣٧٣) الأجرة المعدودة للأم على أرضاع ولدها لا تسقط بموت أبيه بل تجب لها في تركته وتشارك غرماءه

(مادة ٣٧٤) الظئر أي المرضعة المستأجرة إذا أبت أن ترضع الطفل بعد انقضاء مدة الاجارة وكان لا يقبل ندي غيرها تجبر على ابقاء الاجارة ولا تلزم بالمسكث عند أم الطفل مالم يشترط ذلك في العقد

* (الفصل الثاني في مقدار الرضاع الموجب لتحريم النكاح) *

(مادة ٣٧٥) يثبت تحريم النكاح بالرضاع اذا حصل في مدة الحولين المقدرة له ولو بعد استثناء الطفل بالطعام فيهما ويكفي في التحريم قطرة واحدة من لبن المرأة المرضعة ولو حلياً من ثديها بعد موتها اذا تحقق وصول القطرة الى جوف الرضيع من فمه مصاً أو إيجاراً أو من أنفه اسعاطاً فلو التقم الحلمة ولم يدر أدخل اللبن في حلقه أم لا فلا يثبت التحريم وكذا لا يثبت بالحقن والاقطار في الاذن والجائفة والآمة

(مادة ٣٧٦) كل من أرضعت طفلاً ذكراً كان أو أنثى في مدة الحولين ثبتت أمومتها له وبنوته للرجل الذي نزل اللبن بوطئه سواء وطئها بنكاح صحيح أو فاسد أو بشبهة وتثبت أخوته لاولاد المرضعة الذين ولدتهم من هذا الرجل أو من غيره وأرضعتهم قبل أرضاعه أو بعده واولاد الرجل المولودين من صلبه من غير هذه المرضعة واولاده من الرضاعة

(مادة ٣٧٧) يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب والمصاهرة فلا يحل للرجل أن يتزوج أصوله وفروعاً من الرضاع وأخته الشقيقة رضاعاً وأخته من أبيه وأخته من أمه وبنت أخته وعمته وخالته وحليته إسه رضاعاً وحليته أبيه كذلك ولو لم يدخل بها ويحل له أن يتزوج من الرضاع أم أخيه وأم أخته وأخت أبيه وأخت بنته وجدة ابنه وجدة بنته وأم عمه وأم عمته وأم خاله وأم خالته وعمه ابنه وعمه بنته وبنت عمه ابنه وبنت عمته وبنت أخت ابنه وبنت أخت بنته وأم ولد ابنه وأم ولد بنته وأخت أخيه وأخت أخته ويحل للمرأة من الرضاع أبو أخيها وأخو ابنها وجد ابنها وأبو عمها وأبو خالها وخال ولدها وابن خالها ولدها وابن أخت ولدها

(مادة ٣٧٨) اذا أرضعت زوجة الرجل الكبيرة ضرثتها الصغيرة في مدة الحولين حرمتا عليه حرمة مؤبدة ان دخل بالكبيرة وإلا جاز تزوج الصغيرة ثانياً حيث كان اللبن من غيره ولا مهر للكبيرة ان لم يكن دخل بها وللصغيرة نصف مهرها ويرجع به على الكبيرة ان تعمدت الفساد وكانت عاقلة طائفة مستيقظة عالمة بالنكاح وفساده بالارضاع ولم تقصد دفع جوع أو هلاك فان لم تكن كذلك فلا رجوع له عليها

(مادة ٣٧٩) يثبت الرضاع بشهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول
فإن ثبت يفرق الحاكم بين الزوجين ولا مهر على الزوج أن وقع التفريق قبل الدخول
وعليه الأقل من المسمى ومن مهر المثل أن وقع بعد الدخول ولا نفقة عليه ولا سكنى

﴿ الفصل الثالث في الحضانة ﴾

(مادة ٣٨٠) الأم النسيية أحق بحضانة الولد وتربيته حال قيام الزوجية وبعد
الفرقة إذا اجتمعت فيها شرائط أهلية الحضانة
(مادة ٣٨١) الحاضنة الذمية أما كانت أو غيرها أحق بحضانة الولد كالمسامة
حتى يعقل ديناً أو يخشى عليه أن يألف غير دين الاسلام
(مادة ٣٨٢) يشترط أن تكون الحاضنة حرة بالغة عاقلة أمينة لا يضيع الولد
عندها باستغلالها عنه قادرة على تربيته وصيانته وأن لا تكون مرتدة ولا متزوجة
بغير محرم للصغير وأن لا تمسكه في بيت المبغضين له ولا فرق في ذلك بين الأم وغيرها
من الحاضنات

(مادة ٣٨٣) إذا تزوجت الحاضنة أما كانت أو غيرها بزواج غير محرم للصغير
سقط حقها في الحضانة سواء دخل بها الزوج أم لا ومتى سقط حقها انتقل الى من
يلبها في الاستحقاق من الحاضنات فإن لم توجد مستحقة أهل للحضانة فلولي الصغير
أخذه ومتى زال المانع يعود حق الحضانة للحاضنة التي سقط حقها بتزوجها بغير
محرم للصغير

(مادة ٣٨٤) حق الحضانة يستفاد من قبل الأم فيعتبر الأقرب فالأقرب من
جهتها ويقدم المدلى بالأم على المدلى بالاب عند اتحاد المرتبة قرباً فإذا ماتت الأم أو
تزوجت بأجنبي أو لم تكن أهلاً للحضانة ينتقل حقها الى أمها فإن لم تكن أو كانت
ليست أهلاً للحضانة تنتقل الى أم الأب وإن علت عند عدم أهلية القربى ثم لآخوات
الصغير وتقدم الاخت الشقيقة ثم الاخت لام ثم الاخت لاب ثم لبنات الآخوات
بتقديم بنت الأخت لأبوين ثم لام ثم لحالات الصغير وتقدم الحالة لأبوين ثم الحالة
لام ثم لاب ثم لبنت الاخت لاب ثم لبنات الاخ كذلك ثم اعمات الصغير بتقديم العمة
لأبوين ثم لام ثم لاب ثم خالة الأم كذلك ثم خالة الأب كذلك ثم عمات الأمهات

والآباء بهذا الترتيب

(مادة ٣٨٥) اذا فقدت المحارم من النساء أو وجدت ولم تكن أهلاً للحضانة تنتقل للعصبات بترتيب الارث فيقدم الاب ثم الجدة ثم الاخ الشقيق ثم الاخ لاب ثم بنو الاخ الشقيق ثم بنو الاخ لاب ثم العم الشقيق ثم العم لاب فاذا تساوى المستحقون للحضانة في درجة واحدة يقدم أصلحهم ثم أورعهم ثم أكبرهم سناً ويشترط في العصبه اتحاد الدين فاذا كان للعصى الذمي اخوان أحدهما مسلم والآخر ذمي يسلم للذمي لا للمسلم

(مادة ٣٨٦) اذا لم توجد عصبه مستحقة للحضانة أو وجد من ليس أهلاً لها بأن كان فاسقاً أو معتوهاً أو غير مأمون فلا نسلم اليه المحضونه بل تدفع لذى رحم محرم ويقدم الجد لام ثم الاخ لام ثم ابنه ثم العم لام ثم الخال لابوين ثم الخال لاب ثم الحال لام ولا حق لبنات العم والعمة والخال والحالة في حضانة الذكور ولهن الحق في حضانة الاناث ولا حق ابني العم والعمة والخال والحالة في حضانة الاناث وانما لهم حضانة الذكور فان لم يكن للانثى المحضونه الا ابن عم فالاختيار للحاكم ان رآه صالحاً ضمها اليه والا سلمها لامرأة ثقة أمينة

(مادة ٣٨٧) اذا امتنعت الحاضنة عن الحضانة فلا تجبر عليها الا اذا تعينت لها بان لم يوجد للطفل حاضنة غيرها من المحارم أو وجدت من دونها وامتنعت فحينئذ تجبر اذا لم يكن لها زوج أجنبي

(مادة ٣٨٨) أجره الحضانة غير أجره الرضاعة والنفقة وكلها تازم أبا الصغير ان لم يكن له مال فان كان له مال فلا يلزم أمه منها شيء الا أن يتبرع

(ماده ٣٨٩) اذا كانت أم الطفل هي الحاضنه له وكانت منكوحه أو معتدة

لطلاق رحي فلا أجر لها على الحضانة وان كانت مطلقة بائناً أو متروجه بمحرم للصغير أو معتدة له فلها الاجرة وان أجبرت عليها وان لم يكن للحاضنة مسكن تمسك فيه الصغير الفقير فعلي أبيه سكنها جميعاً وان احتاج المحضون الى خادم وكان أبوه موسراً يلزم به وغير الام من الحاصلات لها الاجرة

(مادة ٣٩٠) اذا ثبت أم الولد ذكراً كان أو أنثى حضنته مجاناً ولم يكن له مال وكان أبوه معسراً ولم توجد متبرعة من محارمه تجبر الام على حضنته وتكون أجرتها

دينا على أبيه فإذا وجدت متبرعة أهل للحضانة من محارم الطفل فإن كان الأب موسراً ولا مال للصغير فالأم وإن طلبت أجره أحق من المتبرعة وإن كان الأب معسراً وللوصي مال أولاً تخير الأم بين أمساكه مجاناً ودفعه للمتبرعة فإن لم تختار أمساكه مجاناً ينزع منها ويسلم للمتبرعة ولا تمنعها من رؤيته وتمهده كما تقدم في مادة ٣٧٠ وكذلك الحكم إن كان الأب موسراً وللوصي مال فإن كانت المتبرعة أجنبية فلا يدفع إليها الصبي بل يسلم لأمه بأجرة المثل ولو من مال الصغير

(مادة ٣٩١) تنتهي مدة الحضانة باستقضاء الغلام عن خدمة النساء وذلك إذا بلغ سبع سنين وتنتهي مدة حضانة الصبية ببلوغها تسع سنين والأب حينئذ أخذها من الحاضنة فإن لم يطلبها يجبر على أخذها وإذا انتهت مدة الحضانة ولم يكن للولد أب ولا جد يدفع للأقرب من العصبة أو للوصي لو غلاماً ولا تسلم الصبية لغير محرم فإن لم يكن عصبة ولا وصي بالنسبة للغلام يترك المحضون عند الحاضنة إلى أن يرى القاضي غيرها أولى له منها

(مادة ٣٩٢) يمنع الأب من اخراج الولد من بلد أمه بلا رضاها مادامت حضانتها فإن أخذ المطلق ولده منها لتزوجها بأجنبي وعدم وجود من يتولى عنها حق الحضانة جازله أن يسافر به إلى أن يعود حتى أمه أو من يقوم مقامها في الحضانة

(مادة ٣٩٣) ليس للأم المطلقة أن تسافر بالولد الحاضنة له من بلد أبيه قبل انقضاء العدة مطلقاً ولا يجوز لها بعد انقضائها أن تسافر به من غير إذن أبيه من مصر إلى مصر بينهما تفاوت ولا من قرية إلى مصر كذلك ولا من قرية إلى قرية بعيدة إلا إذا كان ما تنقل إليه وطناً لها وقد عقد عليها فيه فإن كان كذلك فلها الانتقال بالولد من غير رضا أبيه ولو كان بعيداً عن محل إقامته فإن كان وطنها ولم يعقد عليها فيه أو عقد عليها فيه ولم يكن وطنها فليس لها أن تسافر إليه بالولد غير إذن أبيه إلا إذا كان قريباً من محل إقامته بحيث يمكنه معاملة ولده والرحوع إلى منزله قبل الليل وأما الانتقال بالولد من مصر إلى قرية فلا يمكن منه الأم بغير إذن الزوج ولو كانت القرية قريبة ما لم تكن وطنها وقد عقد عليها ثمة

(مادة ٣٩٤) غير الأم من الحاضنات لاتعذر بأي حال أن تنقل الولد من محل حضانه إلا بإذن أبيه

﴿ الفصل الرابع في النفقة الواجبة للأبناء على الآباء ﴾

(مادة ٣٩٥) يجب النفقة بأنواعها الثلاثة على الأب الحر ولو ذمياً لولده الصغير الحر الفقير سواء كان ذكراً أو أنثى إلى أن يبلغ الذكر حد الكسب ويقدر عليه وتزوج الأنثى

(مادة ٣٩٦) يجب على الأب نفقة ولده الكبير الفقير العاجز عن الكسب كزمن وذى عاهة تمنعه عن الكسب ومن كان من أبناء الأشراف ولا يستأجره الناس ونفقة الأنثى الكبيرة الفقيرة ولو لم يكن بها زمانة مالم تتزوج

(مادة ٣٩٧) لا يشارك الأب أحد في نفقة ولده مالم يكن معسراً زمنياً عاجزاً عن الكسب فيلحق باليت وتسقط عنه النفقة ونجب على من يجب عليه نفقتهم في حالة عدمه

(مادة ٣٩٨) إذا كان الأب معسراً ولا زمانة به تمنعه عن الكسب فلا تسقط عنه لجرد اعساره نفقة ولده بل يتكسب وينفق عليه بقدر الكفاية فإن أبي مع قدرته على الاكتساب يجبر على ذلك ويجبس في نفقة ولده فإن لم يف اكتسابه بحاجة الولد أو لم يتكسب لعدم نيسر الكسب يؤمر القريب بالاتفاق على الوالد نيابة عن أبيه ليرجع عليه

(مادة ٣٩٩) الأم حال عسرة الأب أولى من سائر الأقارب بالاتفاق على ولدها فإذا كان الأب معسراً وهي موسرة تؤمر بالاتفاق على ولدها ولا يشاركها الجد وإن كان الأبوان معسرين ولهما أولاد يستحقون النفقة يؤمر بها القريب كما ذكر آنفاً ويجبر عليهما أن أبي مع يسره ويكون اتفاق القريب ديناً على الأب المعسر يرجع به إذا أيسر سواء كان المتفق أما أوجداً أو غيرهما فإن كان الأب معسراً وزمناً عاجزاً عن الكسب فلا رجوع لأحد عايه بما أنفق على ولده

(مادة ٤٠٠) إذا كان أبو الصغير الفقير معدوماً وله أقارب موسرون من أصوله فإن كان بعضهم وارثاً له وبعضهم غير وارث وتساووا في القرب والجزئية يرجع الوارث ونأزمه نفقة الصغير فلو كان له جد لاب وجد لام فنفقته على الجد لاب فإن لم يتساووا في القرب والجزئية بعبر الأقرب حزئيه ويأزمه بالنفقة فلو كان له أم وجد

لام نفقته على الام وان كانت أصوله وارثين كلهم فنفقته عليهم بقدر استحقاقهم في الارث فلو كان له أم وجد لاب فنفقته عليهما أثلاثاً على الام الثلث وعلى الجد الثلثان (مادة ٤٠١) اذا كانت أقارب الطفل الفقير الممدوم أبوه بعضهم أصولاً وبعضهم حواشي فان كان أحد الصنفين وارثاً والآخر غير وارث يعتبر لأصل لا الحاشية ويلزم بالنفقة سواء كان هو الوارث أم لا فلو كان للولد جد لاب وأخ شقيق فنفقته على الجد ولو كان له جد لام وعم فنفقته على الجد لام فان كان كل من الأصول والحواشي وارثاً يعتبر الارث ونجب عليهم النفقة على قدر أنصبتهم في الارث فلو كان للصغير أم وأخ عصي أو أم وابن أخ كذلك أو أم وعم كذلك فنفقته عليهما أثلاثاً على الام الثلث وعلى العصبة اثنتان

(مادة ٤٠٢) اذا كان الاب غائباً وله أولاد ممن تجب نفقتهم عليه وله مال عندهم من جنس النفقة فلاحكام أن يأمر بالانفاق عليهم منه ان كان لسبهم معروف أو معلوماً لدى الحاكم وكذلك الحكم اذا كان له مال مودع عند أحد أو دين عليه وهو من جنس النفقة وأقر المودع أو المدين بالمال وبالأولاد أو لم يقر والحاكم يعلم ذلك وان لم يكن مال الغائب من جنس النفقة بأن كان غفراً أو عروضاً فلا يباع منه شيء بالنفقة بل تؤمر الام بالاستدانة عليه لنفقة الأولاد وللولد اذا كان مال أبيه الغائب من جنس النفقة أن ينفق منه بقدر كفايته بلا قضاء

(مادة ٤٠٣) لا يجب على الاب نفقة زوجة ابنه الصغير المقيم الا اذا ضمنها وانما يؤمر بالاتفاق عليها ويكون ديناً له يرجع به على ابنه اذا أيسر

(مادة ٤٠٤) اذا باغ الولد الاكتساب فان كان ذكراً فللاب أن يؤجره أو يدفعه لحرفه ليكتسب وينفق عليه أبوه من كسبه ويحفظ ما فضل منه ليسلمه اليه بعد بلوغه وان لم يف كسب العلام فعلى أبيه تأمين الكفاية واذا استغنت الاثني بكسبها من الخياطة أو النزل فنفقتهما في كسبها ان وف بحاجتها والا فعلى أبيها اتماها

(مادة ٤٠٥) اذا اشتكت الام من عدم انفاق الاب او من تقيريه على الولد يفرض الحاكم له النفقة ويأمر باعطائها لأمه لتنفق عليه فان ثبتت خيانتها تدفع لها صباحاً ومساءً ولا يدفع لها جملة أو نسلم لغيرها لينزول الاتفاق على الولد وان ضاعت نفقة الولد عند الام يفرض على أبيه له غيرها

(مادة ٤٠٦) اذا صالحت المرأة زوجها عن نفقة الاولاد صح الصالح فان كان ما اصطلاحا عليه اكثر قدراً من النفقة وكانت الزيادة يسيرة تدخل تحت التقدير فهي عفو وان كان لا تدخل تحت التقدير تطرح عن الاب وان كان المصالح عليه اقل من مقدار النفقة بحيث لا يكفيهم تزداد بقدر الكفاية

(مادة ٤٠٧) اذا قضى القاضي للزوجة على زوجها بنفقة ولدها الصغير منه فهي في حكم نفقة الزوجة في عدم سقوطها بمضي شهر فأكثر بعد الفرض ولو بغير استدانة بأمر القاضي وعليه عمل القضاة الآن وهو الارق بختلاف سائر المحارم ولو فرض القاضي النفقة للصغير على ابيه ومضت مدة ولم تقبضها الام حتى مات الاب فان كانت النفقة مستدانة بأمر القاضي يكون للام الرجوع بها في تركته كما ترجع بها عليه ولو كان حياً ولو لم تكن مستدانة بأمر القاضي حتى مات سقطت النفقة بالاتفاق

بَابُ الثَّلَاثِ فِي النِّفْقَةِ الْوَاجِبَةِ لِلْأَبْوِينِ عَلَى الْإِبْنَاءِ

(مادة ٤٠٨) يجب على الولد الموسر كبيراً كان او صغيراً ذكراً او انثى نفقة والديه واجدادهم وجداته المقراء مسلمين كانوا او ذميين قادرين على الكسب او عاجزين ولا يشارك الولد الموسر احد في نفقة اصوله المحتاجين

(مادة ٤٠٩) اذا كان الاب زمنياً او مريضاً مرضاً يحوجه الى زوجة تقوم بشأه او الى خادم بخدمه وحببت نفقة الزوجة او الخادم على ولده الموسر كما يجب له نفقة خادم على ابيه ان كان معسراً او محتاجاً الى ذلك كما نعدم في الاب وان كان الاب الفقير عدة زوجات فلا يجب على ولده الموسر الا نفقة واحدة عند الحاجة كما سبق

(مادة ٤١٠) المرأة المعسرة المتزوجة بغير ابي الولد نفقتها على زوجها لا على ولدها انما اذا كان زوجها معسراً او غائباً وولدها من غيره موسراً يؤمر بالاتفاق عاها ويكون ديناً له يرجع به على زوجها اذا ايسر او حضر

(مادة ٤١١) لا يجب على الابن الفقير نفقة والده المعير الا اذا كان الابن كسوباً والاب زمنياً لا قدرة له على الكسب فيئذ يشاركه الاب في القوت ديانة والام المحتاجة بمنزلة الاب الزمن ولو لم يكن بها زمانة وان كان الابن الفقير عيال يضم أبويه المحتاجين الى عياله ويدهق على الكل ولا يجبر على اعطائهما شيئاً على حدته

(مادة ٤١٢) اذا كان الابن غائباً وله مال مودع عند أحد أودين عليه وهو من جنس النفقة المأخوذة أن يفرض منه النفقة لأبويه الفقيرين ولو أنفق المودع الوبعية أو المديون الدين على أبوي العائب بلا إذنه أو بغير أمر القاضي يضمن للغائب ما أنفقته ولا رجوع له على أبويه ولو أنفق المودع الوديعية على أبي الغائب بلا أمره ثم مات الغائب ولا وارث له غير الاب فلا رجوع للاب على المودع

(مادة ٤١٣) نفقة الشيخ الكبير والزمن والمريض على بيت المال اذا لم يكن لهم مال ولا قريب يعولهم

(مادة ٤١٤) لا عبرة بالارث في النعمة الواجبة على الابناء لولا لدين بل تعتبر الجبرية واقربا بقديم الاقرب فالاقرب فاذا كان للرجل الفقير ابن وبنت موسران فنفقته عليهما بالسوية وان كان له ولدان موسران أحدهما مسلم والثاني نصراني أو يهودي فالنفقة عليهما أيضاً بالسوية وان كان له ابن وابن ابن موسران فنفقته على الابن فان كان الابن غائباً ولا مال له حاضر يؤمر ابن الابن بالاتفاق ويرجع به على أبيه اذا حضر وان كان له ابن ابن وبنت بنت فالنفقة عليهما بالسوية

باب الرابع في نفقة ذوي الارحام

(مادة ٤١٥) تجب النفقة لكل ذي رحم محرم فقير تحول له الصدقة على من يرثه من أقاربه ولو صغيراً بقدر ارثه منه ويجبر القريب عليها ان أبي وهو موسر ولا فرق بين أن يكون ذو الرحم المحرم المحتاج ذكراً صغيراً أو كبيراً عاجزاً عن الكسب أو أنثى صغيرة أو بالغة زمنة أو صحیحة البدن قادرة على الكسب لا مكتسبة بالفعل (مادة ٤١٦) لا نفقة مع الاختلاف ديناً الا للزوجة والاصول والفروع الذميين فلا تجب على مسلم لآخيه الذمي ولا على ذمي لآخيه المسلم ولا على مسلم أو ذمي لأبويه غير الذميين ولو كانا مستأمنين ولا على مستأمن لمسلمين أو ذميين

(مادة ٤١٧) لا تجب نفقة على رحم غير محرم مع وجود الرحم المحرم أو عدمه فاذا لم تستو الاقارب في المحرمية بأن كان بعضهم محرماً وبعضهم غير محرم يعتبر في إيجاب النفقة أهلية الارث لا حقيقته فلو كان للفقير خال من قبل الاب والام أو من قبل أحدهما وابن عم لاب وأم فنفقته على الخال وان كان ابن العم هو الوارث

(مادة ٤١٨) اذا استوت الاقارب في المحرمية وأهلية الارث يترجح الوارث حقيقة ويلزم بالنفقة بقدر الارث ان كان موسراً فلو كان لدى الرحم المحرم المحتاج خال وعم موسران فنفته على العم ولو كان له خال وخالة من قبل الاب والام فالنفقة عليهما اثلاثاً ولو كان له أخوات متفرقات فنفته عليهن اثماً ثلاثة أخماس على الشقيقة وخمس على الاخت لاب وخمس على الاخت لام ولو كان له اخوة متفرقة فالسدس على الاخ لام والبقى على الشقيق

(مادة ٤١٩) النفقة المفروضة للابوين ولذوى الارحام تسقط بمضي شهر فأكثر مالم تكن مستدانة فعلاً بأمر القاضي فلا تسقط وتكون ديناً علي من وجبت عليه تؤخذ من تركته بعد موته

(الباب الخامس في ولاية الاب)

(مادة ٤٢٠) للاب ولومستورا الولاية على أولاده الصغار والكبار غير المكملين ذكورا وإناثاً في النفس وفي المال ولو كان الصغار في حضانة الام وأقاربها وله ولاية جبرهم على النكاح

(مادة ٤٢١) اذا باع الولد معتوهاً أو مجنوناً تستمر ولاية أبيه عليه في النفس وفي المال واذا باع عاقلاً تم عتقه أو حن عادت عليه ولاية أبيه

(مادة ٤٢٢) اذا كان الاب عدلاً محمود السيرة أو مستور الحال أميناً على حفظ المال فله التصرف والتجارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما وله ان يدفعه لغيره منارية وان يوكل غيره بذلك وله الاجارة في النفس للذكر وفي المنقولات والاراضي والدواب وسائر الاموال

(مادة ٤٢٣) اذا باع الاب المذكور في المادة السابقة من اموال ولده عرضاً أو عقاراً أو اشري له شيئاً أو حر شيئاً من ماله بمثل القيمة أو ييسر الغبن صح العقد وليس للولد نقضه بعد الادراك وان باع أو اجر شيئاً فاحش الغبن يبطل العقد ولا ينوقف على الاجازة بعد البوع وان اشترى ولده شيئاً فاحش الغبن نفذ العقد على نفسه لا على ولده واذا أدرك الولد قبل انقضاء مدة الاجارة الصحيحة فان كانت على النفس فله الحبار ان شاء نقضها وان شاء أمصاها وان كان على المال فليس له نقضها

(مادة ٤٢٤) اذا كان الاب فاسد الرأي سيء التدبير فلا يجوز له بيع عقار ولده الصغير والكبير المالحق به الا اذا كان خيراً له والخيرية أن يديه بضعف قيمته فان باعه بأقل من ضعفها لم يحجز بيعه فللولد تقض البيع بعد البلوغ

(مادة ٤٢٥) اذا كان الاب مبذراً متلماً مال ولده غير أمين على حفظه فللقاضي أن ينصب وصياً وينزع المال من يد أبيه ويسلمه الى الوصي ايحفظه

(مادة ٤٢٦) للاب شراء مال ولده لنفسه وبيع ماله ولده فان اشترى مال ولده فلا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضي ولده وصياً يأخذ الثمن من أبيه ثم رده عليه ليحفظه للصغير وان باع مال نفسه ولده فلا يصير قابضاً له بمجرد البيع حتى لو هلك المبيع قبل التمكن من قبضه حقيقة يهلك على الاب لا على الولد

(مادة ٤٢٧) يجوز للأب أن يرهن ماله من ولده وأن يرتهن مال ولده من نفسه وله أن يرهن مال ولده بدينه أو بدين نفسه واذا رهنه بدين نفسه فهلك فان كانت قيمة الرهن أكثر من الدين ضمن الاب قدر الدين دون الزيادة

(مادة ٤٢٨) لا يملك الاب اقراض مال ولده الصغير ولا اقتراضه ولا هبة شيء منه ولو بموض وله اعارته حيث لم ينخش الضياع ولا التلف

(مادة ٤٢٩) اذا كان للصبي دين لم يباشر أبوه عقده بنفسه فليس له أن يحتال به الا اذا كان المحال عليه أملاً من الخيل لا دونه ولا مثله فان كان أبو الصغير هو الذي باشر عقد الدين بنفسه حاز له أن يقبل الحوالة على من هو مثل الخيل أو دونه في الملاة والوصي في ذلك كالأب

(مادة ٤٣٠) اذا اشترى الاب ولده الصغير الفقير شيئاً مما هو واجب عليه فليس له الرجوع وان اشترى له شيئاً مما لا يجب عليه وقصد بذلك الرجوع رجع ان أشهد

(مادة ٤٣١) اذا مات الاب مجهلاً مال ولده فلا يضمن منه شيئاً وان مات غير مجهل ماله وكان المال موجوداً فله بعد رشده أو لوليه أخذه بعينه وان لم يكن موجوداً أخذ بدله من تركته

(مادة ٤٣٢) اذا بلغ الولد وطلب ماله من أبيه فادعى أبوه ضياعه أو انفاهه عليه نفقة المثل في مدة صفه والمدة تحمله يصدق الاب بجمته

(مادة ٤٣٣) يملك الاب لا الام ولا غيرها من سائر الاقارب ولا القاضي بيع عروض ابنه الكبير الغائب لاعقاره وله بيع عروض وعقار ابنه الصغير الغائب وغير المكلف لنفقة أمه وزوجته وأطفاله وليس للأب أن يبيع مال ولده الغائب صغيراً كان أو كبيراً في دين له عليه سوى النفقة ولا يبيع أكثر من مقدار النفقة

(مادة ٤٣٤) اذا مات الاب فالولاية من بعده على نفس أولاده للجد وعند فقده للأولياء المذكورين في مادة ٣٥ والولاية في ماله من بعده للوصي الذي اختاره وان لم يكن قريباً له ثم الى وصي وصيه فان مات الاب ولم يوص فالولاية في مال العقار والكبار الملتحقين بهم الى الجد الصحيح ثم لوصيه ثم لوصي وصيه فان لم يكن الجد ولا وصيه فالولاية للقاضي العام

كتاب الخامس في الوصي والحجر والهبة والوصية

باب الاول في الوصي وتصرفاته

(الفصل الاول في اقامة الوصي)

(مادة ٤٣٥) من أوصى اليه فقبل الوصاية في حياة الموصي لزمته وليس له الخروج عنها بعد موت الموصي ما لم يكن جعله وصياً على أن يخرج نفسه منها متى شاء (مادة ٤٣٦) من أوصى اليه فرد الوصاية في حياة الموصي فان ردها بعلمه صح الرد وان ردها بغير علمه لا يصح

(مادة ٤٣٧) من أوصى اليه فلم يقبل الوصاية في حياة الموصي بل ردها بعلمه ثم قبل بعد موته لا يصح قبوله

(مادة ٤٣٨) من أوصى اليه فسكت ولم يصرح بالقبول وعدمه فمات الموصي فله الخيار ان شاء رد الوصاية وان شاء قبأها

(مادة ٤٣٩) قبول الوصاية دلالة كقبولها صراحة فاذا تصرف الموصي اليه ببيع شيء من تركته الموصي أو بشراء شيء أو شيئاً يصالح للورثة أو بقضاء دين أو اقتضاءه كان تصرفه قبولاً للوصاية وصحياً

(مادة ٤٤٠) وصي الميت لا يقبل التخصيص فإذا أوصى إليه في نوع خاص صار وصياً عاماً وكذلك لو أوصى إلى أحد بقضاء دينه وإلى آخر باقتضائه فهما وصيان عامان في كل ماله .

(مادة ٤٤١) تجوز الوصاية إلى الزوجة والام وغيرها من النساء وإلى أحد الورثة أو غيرهم ويجوز جعل الام أو غيرها مشرفة أي ناظرة على أولاده مع وجود الوصي

(مادة ٤٤٢) وصي أبي الصغير أولى من الجد فإذا أقام الرجل زوجته أو غيرها وصياً من بعده على واده الصغير ومات مصرأ على ذلك فليس للجد حق في الولاية على مال الصغير فإذا مات أبو الصغير ولم يوص إلى أحد وللصغير جسد صحيح قادر أمين فالولاية له

(مادة ٤٤٣) يكون الوصي مسلماً حراً عاملاً بالعملاً أميناً حسن التصرف فإذا أوصى الميت لغير ذلك فالقاضي يعزله ويستبدله

(مادة ٤٤٤) يجوز للموصى أن ينزل الوصي من الوصاية ويخرجه عنها بعد قبوله ولو في غيبته

(مادة ٤٤٥) إذا كان الوصي الذي اختاره الميت عدلاً قادراً على القيام بالوصاية فليس للقاضي عزله وإن كان عاجزاً عن القيام بها حقيقة يضم إليه غيره وإن ظهر للقاضي عجزه أصلاً يستبدله وإن قدر بعد ذلك يعيده وصياً كما كان ولا ينزل الوصي بمجرد شكاية الورثة منه أو بعضهم وإنما ينزل إذا ظهرت خيانتة

(مادة ٤٤٦) إذا لم يكن للميت وصي مختار وكان عليه أو له دين أو في تركته وصية وام يوجد وارث لاثبات ذلك وإيفائه الدين واستيفائه وتعيين الوصية أو كان أحد الورثة صغيراً فلا يحاكم أن ينصب وصياً وله ذلك أيضاً إذا كان أبو الصغير مسرفاً مبذراً لماله أو احتيج إلى اثبات حق صغير أبوه غائب غيبة منفطمة أو تعذت الورثة في بيع التركة اقضاء ما عليها من الديون

(مادة ٤٤٧) إذا أقام الميت وصيين أو اختارهما قاض واحد فلا يجوز لأحدهما أن يتصرف بالتصرف وإن تصرف فلا ينفذ تصرفه إلا بإذن صاحبه منعدا الأحوال الآتية وهي تجهيز الميت والخصومة في حقوقه التي على الغير وطلب الديون المعلومة له لا قبضها

وقضاء الديون المطلوبة منه بمجنس حقه وتنفيذ وصية معينة لفقير معين وشراء مالا بد منه للطفل وقبول الهبة له وتأجير الطفل لعمل واجارة ماله ورد العارية والودائع المعينة ورد ما اغتصبه الميت وما اشتراه شراء فاسدا وقسمة المكيلات والموزونات مع شريك الموصى وبيع ما يخشى عليه التلف وجمع الاموال الضائعة وان اوصى الموصى على الانفراد أو الاجتماع تتبع ما من عليه

(مادة ٤٤٨) اذا اوصى الميت الى اثنين ومات فقبل أحدهما ولم يقبل الآخر يضم القاضي اليه غيره ان شاء وان شاء أطاق للقابل التصرف ولو جعل الموصى مع الوصى مشرفا يكون الوصى أولى بامساك المال انما لا يجوز له التصرف في شيء بدون علم المشرف ورأيه

(مادة ٤٤٩) وصى الوصى المختار وصى في التركتين ولو خصصه بتركته ووصى وصى القاضي وصى في التركتين أيضا ان كانت الوصاية عامة

المصل الثاني في تصرفات الوصى

(مادة ٤٥٠) اذا كانت التركة خالية عن الدين والوصية والورثة كلهم صغار يجوز للوصى ان يتصرف في كل المنقولات ببيعها ولو يسير النبن وان لم يكن للاتام حاجة لتمها وليس له ان يبيع عقار الصغير الا بمسوغ من المسوغات الشرعية الآتية وهي ان يكون في بيعه خير لليتيم بان يبيعه لرغبة فيه بضعف قيمته أو يكون على الميت دين لا وقاله الامن ثمنه فيبيع منه بقدر الدين أو يكون في التركة وصية مرسلة ولا عروض فيها ولا نقود اماذها منها فيبيع من العمار بقدر ما ينفذ الوصية أو يكون اليتيم محتاجا الى ثمنه لانفقة عليه فيبيع ولو ثمن القيمة أو يسير العبن أو تكون مؤنته وخراجه تزيد على علاه أو يكون العمار دارا أو حانوتا آيلا الى الحراب فيبيع خوفا من أن ينقض أو يحرق عايه من ساطع جائذي شوة عايه فان باع الوصى عقار الصغير بدون مسوغ من هذه المسوغات فالبيع باطل ولا تلاحقه الاجارة بعد بلوغ اليتيم * والشجر والتخيل والبناء دون العرصة معدودة من المنقولات لامن العقارات فالوصى ببيعها بلا مسوغ من المسوغات المذكورة

(مادة ٤٥١) اذا كانت التركة غير مشغولة بالدين أو الوصية وكانت الورثة كلهم

كبارا حضورا فليس للوصي بيع شيء من التركة بلا أمرهم وإنما له اقتضاء ديون الميت وقبض حقوقه ودفعها للورثة فإن كانت الورثة كلهم كبارا غيبا فالوصي ان يبيع العروض ويحفظ ثمنها دون العقار وكذلك ان كانوا كلهم كبارا وبعضهم حاضر والبعض الآخر غائب فليس له الا بيع نصيب الغائب من العروض وأما العقار فلا يباع الا بالدين (مادة ٤٥٢) اذا لم يكن على الميت دين ولا وصية وكان بعض الورثة صفارا

وبعض كبارا فالوصي ولاية بيع العروض والعقار على الصفار باحد الموسوعات دون الكبار الا اذا كانوا غيبا فله بيع حصتهم من العروض دون العقار

(مادة ٤٥٣) اذا كانت التركة مشغولة بالدين أو بالوصية ولا نقود فيها ولم تنفذ الورثة الوصية وام يقضوا الدين من ماله يجوز للوصي ان كانت التركة مستغرقة بالدين ان يبيعها كلها من منقول وعقار وان لم تكن التركة مستغرقة بالدين ولا نقود فيها لقضائه أو لتنفيذ الوصية فله ان يبيع منها في الدين بقدر أدائه كله وفي الوصية بقدر النافذ منها سواء شئت الورثة أو أبوا ينبغي للوصي ان يتدي ببيع المنقول ويؤدي الدين وينفذ الوصية من ثمنه فان لم يف ثمنه بذلك يبيع من العقار بقدر الباقي وليس له ان يبيع مازاد على الدين أو الوصية

(مادة ٤٥٤) ليس للجد الصحيح ولا لوصيه بيع العقار ولا العروض لقضاء الدين عن الميت ولا لتنفيذ الوصية وإنما له بيعها لقضاء الدين عن الأيتام * ويرفع الغرماء أمرهم الى القاضي ليبيع لهم من التركة بقدر ديونهم وكذا الموصى لهم

(مادة ٤٥٥) ليس لوصي الام أن يتصرف في شيء مما ورثه الصغير من تركة غير تركة أمه سواء كان صفارا أو منقولا مشغولا بالدين أو خاليا عنه كما لا يتصرف فيما ورثه الصغير من أمه اذا كان له أب أو جد حاضر أو وصى من قبلهما فاذا لم يكن للصغير أب ولا جد ولا وصى من جهتهما جاز تصرف وصي الام في تركتها ببيع المنقول وحفظ ثمنه وشراء مالا بد للصغير منه خاصة وايس له بيع العقار مالم يكن عليها ديون أو أوصت بوصية فان وصيها يملك بيع العقار المشغول بالدين أو الوصية لاداء الدين وتنفيذ الوصية ومثل وصي الام من يعول الصغير ويكفله فليس له بيع عقاره ولو مع وجود أحد المسوفات الشرعية وإنما له بيع مالا بد منه لحاجته من المنقولات وشراء مالا بد منه

(مادة ٤٥٦) يجوز للوصي أن يتجر بمال اليتيم لليتم تنمية له وتكثيراً وإن يعمل كل ما فيه خير له وليس له أن يتجر لنفسه بمال اليتيم

(مادة ٤٥٧) يصح بيع الوصي مال اليتيم غير العقار لأجنبي منه ومن الميت بمثل القيمة وييسر الفبن لا بفاحشه وكذا شراؤه مال الأجنبي منهما عقاراً أو منقولاً لليتم بما ذكر لا بفاحشه ولا يصح بيع وصي الأب لمن لا تقبل شهادته له ولا لو ارث الميت إلا بالحيرية الآتى بيانها في العقار وغيره فلو كان وصي القاضي لم يجوز لمن لا تقبل شهادته له كما لا يجوز لنفسه

(مادة ٤٥٨) يجوز للوصي أن يبيع مال اليتيم من أجنبي بسبب بشرط أن لا يكون الأجل فاحشاً وإن يكون المشتري لا يخشى منه الجحود والامتناع عن الدفع عند حلول الأجل

(مادة ٤٥٩) يجوز لوصي الأب أن يبيع مال نفسه لليتم وإن يشتري لنفسه مال اليتيم أن كان فيه خير والحيرية في العقار في الشراء التضعيف وفي البيع التصفيف وفي غير العقار أن يبيع ما يساوي خمسة عشر بعشرة من الصغير ويشتري ما يساوي عشرة بخمسة عشر لنفسه من مال الصغير ولا يجوز لوصي القاضي أن يشتري لنفسه شيئاً من مال اليتيم ولا أن يبيع مال نفسه لليتم مطلقاً

(مادة ٤٦٠) لا يجوز للوصي قضاء دينه من مال اليتيم ولا اقتراضه ولا اقتراضه لنفسه ولا رهن ماله عند اليتيم ولا ارتهان مال اليتيم وله رهنه من أجنبي بدين على اليتيم أو على الميت أو على نفسه وأخذ رهن وكفيل بالدين المطلوب لليتم والميت

(مادة ٤٦١) يجوز للوصي أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل به نفسه في مال اليتيم وبمزل الوكيل بموت الوصي أو العي

(مادة ٤٦٢) لا تملك الوصي إراء غريم الميت عن الدين ولا أن يحبط منه شيئاً ولا أن يؤجله إذا لم يكن ذلك الدين واجباً بمفده فإن كان واجباً بمفده صح الحبط والتأجيل والبراء ويكون ضامناً

(مادة ٤٦٣) للوصي أن يبالغ عن دين الميت ودين اليتيم إذا لم يكن لهما بينة والغريم منكر وأيسر له أن يبالغ على أقل من الحق إذا كان بينة عادلة أو كان الغريم مقرراً به أو كان مدعياً به عليه وإن ادعى على الميت أو اليتيم حق ولمدعيه بينة عليه أو

كان مقضياً له به جاز صلح الوصي بقدر قيمة المدعى به

(مادة ٤٦٤) لا يصح اقرار الوصي بدين أو عين أو وصية على الميت

(مادة ٤٦٥) إذا أقر أحد الورثة بدين على الميت صح اقراره في حصته لافي

حصة غيره من بقية الورثة ويأخذ المقر له منها بقدر ما يخصه وهو الارفق وكذا ان أقر له بالوصية بالثلث لزمته في ثلث حصته

(مادة ٤٦٦) ينبغي للوصي أن لا يقتز ولا يسرف في النفقة على اليتيم بل يوسع

عليه فيها بحسب ماله وحاله ليكون بين ذلك قواماً وله أن يزيد في النفقة المفروضة ان كانت غير كافية

(مادة ٤٦٧) إذا احتاج اليتيم للنفقة وله مال غائب أو لا مال له ولم يكن الوصي

من تجب نفقة الصغير عليه في صورة كونه لا مال له أصلاً وأنفق عليه الوصي من مال نفسه في لوازمه الضرورية فليس له الرجوع عليه الا اذا أشهد انه أنفق ليرجع

(مادة ٤٦٨) اذا قضى الوصي ديناً على الميت بلا بينة من الغريم وقضاء القاضي

ولا تصديق من الورثة فعليه الضمان ان لم يكن للوصي بينة أيضاً على ثبوت الدين وحلف الوارث على عدم علمه بالدين

(مادة ٤٦٩) للوصي اذا عمل أجرة مثل عمله ان كان محتاجاً والا فلا أحر له

(مادة ٤٧٠) اذا كبر الصغير فلم يحاسب الوصي ومصاريفها عليهم لكن لو امتنع

عن التمسيل لا يجبر عليه والقول قوله يمينه فيما أنفق هذا ان صرف بالامانة والا أجبر على التفصيل باحصاره يومين أو ثلاثة وتخفيفه بلا حبس ان لم يفصل بل يكتفي بيمينه فيما لا يكذبه الظاهر مما هو مسلط عليه شرعاً

(مادة ٤٧١) اذا مات الوصي مجهول مال اليتيم فلا ضمان في تركته فان مات

غير مجهول مال اليتيم وكان المال موجوداً فله أخذه بعينه وان لم يوجد بعينه بأن كان مستهلكاً فله أخذ بدله من تركه الوصي

(مادة ٤٧٢) يصدق الوصي بيمينه فيما هو مسلط عليه شرعاً من البصرقات

(مادة ٤٧٣) لا يصدق الوصي بيمينه في التصرفات التي لم يكن مسلطاً عليها

شرعاً ولا يقبل قوله إلا بينة

(مادة ٤٧٤) لا يقبل قول الوصي فيما يكذبه الظاهر

(مادة ٤٧٥) يقبل قول الوصي فيما يدعيه من الصرف فيما يتعلق باليتيم أو مورثه الا في مسائل منها ما اذا ادعى انه قضى دين الميت مالا أمر قاض أو ادعى انه قضاء من ماله أو ان اليتيم استهلك في صغره مالا لاخر فأداه عنه من مال نفسه أو مال اليتيم أو انه أنفق على محرم لليتيم أو ادعى انه أدى خراج أرضه وكان ادعاؤه في وقت لا تصاح الارض للزراعة أو انه أذن له في التجارة فركبته ديون فقضاها عنه أو انه زوجه امرأة ودفع له مهرها من مال نفسه والمرأة مبة أو انجر في مال اليتيم وربح وادعى انه كان مضارباً ففي هذه الصور كلها اذا أنكر اليتيم بعد بلوغه ضمن الوصي ما لم يقيم البينة على دعواه

(مادة ٤٧٦) ينبغي للوصي أن لا يدفع للصبي ولا للصبيّة ما لهما بعد البلوغ إلا بعد تجربتهما واحتبارهما في التصرفات فان آنس منهما رشداً وصلاًحاً دفع اليهما المال وإلا فلا

(مادة ٤٧٧) اذا بلغ الولد عاقلاً فجميع تصرفاته نافذة ويلزمه أحكامها ولا يقبل قول وليه أو وصيه انه محجور عليه الا اذا كان الحجر بأمر الحاكم

(مادة ٤٧٨) اذا بلغ الولد غير رشيد فلا يسلم المال اليه حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة ما لم يؤس رشده قباماً

(مادة ٤٧٩) اذا باع الولد مفسداً لماله وهو في حجر وصيه فدفع اليه المال طاماً بفساده عند البلوغ وضاع المال ضمنه الوصي وكما يضمن بالدفع اليه وهو مفسد فكذا قبل ظهور رشده بعد البلوغ حيث علم عدم رشده قبل البلوغ

(مادة ٤٨٠) اذا ظهر رشده انقلام قبل البلوغ ودفع اليه الوصي المال فضاع عنده فلا ضمان على الوصي

(مادة ٤٨١) اذا دعى الصبي الرشده بعد بلوغه وأنكره الوصي فلا يؤسر بتسليم المال اليه ما لم يثبت رشده بحجة شرعية وادانته الرشده وحكم له به وطلب من الوصي ماله فمعه مع تمكنه من دفعه وهلك في يده ضمنه



الباب الثاني في الحجر والمراهقة والبلوغ
الفصل الاول في الحجر

(مادة ٤٨٢) يحجر على الصغير والمجنون والمعتوه وذوي الغفلة والسفيه والمديون
(مادة ٤٨٣) الصغير الذي لا يعقل تصرفاته القولية كلها باطلة ومثله المجنون
المطبق الذي لا يفهم بحال وأما من يحسن ويفهم فتصرفاته في حال إفاقته حكمها حكم
تصرفات العاقل

(مادة ٤٨٤) تصرفات الصبي المميز والمعتوه القولية غير جائزة أصلاً إذا كانت
مضرة لهما ضرراً محضاً وإن أجازها الولي أو الوصي

(مادة ٤٨٥) التصرفات التي تصدر من الصبي المميز والمعتوه وتكون نافعة لهما
نفعاً محضاً جائزة ولو لم يجزها الولي أو الوصي

(مادة ٤٨٦) المحجور عليه صيداً مميزاً كان أو كبيراً معتوهاً إذا عقد عقداً من
العقود القولية الدائرة بين النفع والضرر توقف نفاذه على إجازة الولي أو الوصي فإن
أجازه وكان قابلاً للإجازة نفذ وإن لم يجزه أو أجازه وكان غير قابل للإجازة فلا
ينفذ أصلاً

(مادة ٤٨٧) الصبي مؤاخذ بأفعاله فإذا جنى جنابة مالية أو نفسية أدي ضمانها
من ماله بلا تأخير إلى البلوغ والمعتوه كالصبي

(مادة ٤٨٨) إذا استقرض الصبي أو المعتوه بلا إذن وليه أو وصيه مالا فآتلفه أو
آتلف ما أودع عنده أو ما أعير إليه أو ما بيع له بلا إذن الولي أو الوصي فلا ضمان
عليه ما لم تكن الوديعة نفساً فعليه ضمانها فإن قبل الوديعة باذن وليه أو وصيه فآتلفها
فهو ضامن لها

(مادة ٤٨٩) إذا أقيمت اليئسة على حر مكلف وثبت لدى الحاكم الشرعي أنه
سفيه يحجر عليه ويمنعه من جميع التصرفات التي تحتل الفسخ ويبطلها الهزل فيكون
حكمه فيها حكم الصغير ولا تنفذ عقودة بعد الحجر إلا باذن الحاكم وأما تصرفاته قبل
الحجر فهي جائزة نافذة

(مادة ٤٩٠) لا يحجر على السفيه البالغ الحر في التصرفات التي لا تحتل الفسخ
ولا يبطلها الهزل فتجوز له هذه التصرفات كالنكاح والطلاق والاتفاق على من نجب
عنه نفقته وتزول عنه ولاية الأب أو الجد ويصح إقراره على نفسه بوجوب القصاص
في النفس أو فيما دونها وتصح وصاياه في سبيل الخير من ثلث ماله إن كان له وارث

(مادة ٤٩١) يمنع المفتي الما جن الذي يعلم الناس الحيل الباطلة أو يفق عن جهل والطبيب الجاهل والمكاري المفاس ومن يحتكر الحرف

(مادة ٤٩٢) يجوز للوصي أن يأذن للعصي بالتجارة اذا جره فرآه يعقل أن البيع للملك سالب وان الشراء له جالب وانه يعرف الغبن اليسير من الفاحش وهو ظاهر غير خاف على من يعقل

(مادة ٤٩٣) يجوز للعصي المأذون له في التجارة البيع والشراء ولو بفاحش الغبن والتوكيل هما والرهن والارهان والاطارة وأخذ الارض اجارة ومساقاة ومزارعة والايجار والاقرار بالوديعة وبالدين والخط من الغن عيب والمحاباة والتأجيل والصلح وليس للمأذون أن يقرض ولا يهب ولا يكفل ولا يتزوج الا باذن وليه في النكاح ولا يمنع الولي والوصي من التصرف في حاله

(المصل الثاني في سن التمييز والمراهقة والبلوغ)

(مادة ٤٩٤) سن التمييز للولد سبع سنين فأكثر اذا بلغ سن الغلام سبع سنين ينزع من الحاضنة وتنتهي مدة حضنته وفي الاثني تنهي ببلوغها حد الشهوة وقدر تسع سنين وهو سن المراهقة لها وسن المراهقة للغلام اثنا عشرة سنة

(مادة ٤٩٥) بلوغ الغلام بالاحتلام والانزال والاحبال وبلوغ البنت بالحيض والحبل والاحتلام مع الانزال فان لم تظهر هذه العلامات يحكم ببلوغهما اذا بلغا من السن خمس عشرة سنة

(مادة ٤٩٦) اذا بلغ العصي والعصية رشيدن تزول عنهما ولاية الولي أو الوصي ويكون لهما التصرف في شؤون أنفسهما ولا يجبران على النكاح الا اذا كان بهما غته أو جنون ولا تزول عنهما ولاية الولي أو الوصي في المال بمجرد البلوغ بل بظهور الرشد وحسن التصرف في المال

(مادة ٤٩٧) لاختيار للولد بين أبويه قبل البلوغ ذكر أو أنثى

(مادة ٤٩٨) اذا بلغ الغلام رشيدا وكان مأمونا على نفسه فله الخيار بين أبويه فان شاء أقام عند من يختار منهما وان شاء انفرد عنهما

(مادة ٤٩٩) اذا بلغت الانثى مبلغ النساء فان كانت بكرأ شابة أو ثيباً غير مأمونة

فلا خيار لها ولا يباها أو جدها ضمها إليه وإن كانت بكراً ودخلت في السن واجتمع لها رأى وعفة أو ثيباً مأمونة على نفسها فليس لاحد من أوليائها ضمها إليه

الباب الثالث في الهبة

(الفصل الاول في أركان الهبة وشرائطها)

(مادة ٥٠٠) تصح الهبة بإيجاب من الواهب وقبول من الموهوب له والقبض يقوم مقام القبول

(مادة ٥٠١) يشترط في صحة الهبة أن يكون الواهب حراً عاقلاً بالغاً مالكا للعين

التي يتبرع بها

(مادة ٥٠٢) لا يثبت ملك العين الموهوبة الا بقبضها قبضا كاملاً كما هو مبين

في مادة ٥٠٧ وإن كانت في يد الموهوب له ملكها بمجرد العقد بدون قبض جديد بشرط القبول

(مادة ٥٠٣) يجوز لكل مالك اذا كان أهلاً للتبرع أن يهب في حال صحته ماله

كله أو بعضه لمن يشاء سواء كان أصلاً له أو فرعاً أو قريباً أو أجنبياً منه ولو مخالفاً لدينه بشروطه

(مادة ٥٠٤) العمرى جائزة للمعمور له وورثته من بعده وهي جمل نحو داره

للمعمر له مدة عمره بشرط أن يردها إلى المعمر أو على ورثته اذا مات المعمر له أو

المعمر ونحوه قوله أعمرتك دارى هذه حياتك أو وهبتك هذه العين حياتك فاذا

مت فهي لورثتي فتصح ويحل شرط الرد إلى المعمر أو ورثته والرقى غير جائزة

بمعنى عدم افادتها الملك وهو أن يقول دارى لك رقبى ان مت قبلك فهي لك وإن

مت قبلى فهي لي ومن أرقب شيئاً فهو لورثته وانما لم تصح نكون عارية

الفصل الثاني فيما يجوز هبته وما لا تجوز

(مادة ٥٠٥) هبة المشاع الذي لا يقبل القسمة صحيحة تفيد الملك بقبضها بشرط

أن يكون الموهوب معلوم المقدار والمشاع الذي لا يقبل القسمة هو الذي يضره

التبعض ولا يبقى منتفعا به أصلاً به بد القسمة أولاً يبقى منتفعا به بعدها انتفاعاً من

جنس الانتفاع الذي قيام

(مادة ٥٠٦) هبة المشاع الذي يحتمل القسمة لا تفيد الملك بالقبض ولو كانت للشريك الا اذا قسم الموهوب وسلم مفرزاً على غير الموهوب لامتناعه ولا مشغولاً بملك الواهب والمشاع الذي يحتمل القسمة مالا يضره التبعيض بل يبقى منتفعاً به بعد القسمة انتفاعاً من جنس الانتفاع الذي كان قبله

(مادة ٥٠٧) اذا كان الموهوب متصلاً بحق الواهب اتصال خلقته وبممكننا فصله منه فلا تصح هبته شاغلاً كان أو مشغولاً مالم يفصله الواهب ويسلمه للموهوب له أو يساطه على فصله وقبضه ويفصله ويفبضه بالفعل واذا كان الموهوب متصلاً بملك الواهب اتصال مجاورة فان كان مشغولاً به فلا تجوز هبته وحده الا بفصله وان كان شاغلاً له جازت هبته وحده اذا قبضه ولو بالتخلية بلا فصل وان قبض الموهوب له العين الموهوبة شائعة بدون فصلها فلا ينفذ فيها تصرفه ويضمنها ان هلكت أو استهلكت ويكون للواهب حق التصرف فيها واستردادها هو أو ورثته ولو كان الموهوب له ذا رحم محرم منه

(مادة ٥٠٨) كل ما كان في حكم المعدم فلا تجوز هبته أصلاً كدقيق في برودهن في سمن وسمن في لبن

(مادة ٥٠٩) تصح هبة اثنين لواحد مشاطاً محتملاً للقسمة بدون قسمته ولا تصح هبته من واحد لاثنيين غنيين الا بعد قسمته وفرز لصيب كل منهما سواء كانا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبيراً والآخر صغيراً فان كانا فقيرين صححت هبة المشاع لهما (مادة ٥١٠) هبة الدين لمن عليه الدين تتم من غير قبول وكذا ابرأؤه عنه مالم يردده وهذا اذا لم يكن لدين بدل صرف أو سلم فلم يكن أحدهما توقف على القبول (مادة ٥١١) هبة الدين ممن ليس عليه الدين باطلة الا في حوالة ووصية واذا ساط الموهوب له على قبضه بالتوكيل عنه من المديون وقبضه



الفصل الثالث فيمن يجوز له قبض من الهبة

(مادة ٥١٢) هبة من له ولاية على الطفل للطفل تتم بالايجاب وينوب قبض الواهب عن قبض الموهوب له سواء كان الواهب أباً أو أمّاً أو غيرها ممن يعوله عند عدم الأب بشرط كون الموهوب معلوماً معيناً مفرزاً وكونه في يد الواهب أو في

يد مودعه أو مستعيره لافى يد مرتته وغاصبه وان كانت الهبة لبائع يشترط قبضه بنفسه أو قبض وكيله عنه ولو كان في عيال الواهب
(مادة ٥١٣) اذا وهب أجنبي هبة لصبي جاز لكل من هو في حجره قبضها والصبي اذا كان مميزا فقبضه مستبر ولو مع وجود الاب
(مادة ٥١٤) زوج المرأة الصغيرة يملك بعد زفافها قبض ما وهب لها ولو مع حضرة أبيها وليس له ذلك قبل زفافها ولا بعد بلوغها

(الفصل الرابع في الرجوع في الهبة)

(مادة ٥١٥) يصح الرجوع في الهبة كلا أو بمضا ولو أسقط الواهب حقه مالم يمنع مانع من الموانع المذكورة في المواد السبعية الآتية
(مادة ٥١٦) اذا زادت العين الموهوبة زيادة متصلة موجبة لزيادة قيمتها امتنع الرجوع فيها ولا يتمتع لزيادة سعرها ولا يتمتع الرجوع بالزيادة المنفصلة المتولدة من العين الموهوبة أو غير المتولدة وادار رفع مانع الزيادة عاد حق الرجوع
(مادة ٥١٧) اذا مات أحد العاقدین بعد قبض الهبة سقط حق الرجوع فيها
(مادة ٥١٨) اذا خرجت العين عن ملك الموهوب له فان كان خروجها من يده خروجاً كلياً امتنع الرجوع فيها وان كان خروجها لا بالكلية فلا يتمتع الرجوع فلو باع بعضه فللواهب الرجوع في الباقي
(مادة ٥١٩) اذا وهب أحد الزوجين بعد الزفاف أو قبله هبة للآخر فلا رجوع له فيها ولو وقعت الفرقة بينهما بعد الهبة واذا وهبت المرأة لزوجها داراً فيها متاع لها صحت الهبة وان كانت مشغولة بملكها
(مادة ٥٢٠) من وهب هبة لذي رحم محرم منه ولو ذمياً أو مستأمناً أو غير مستأمن فلا رجوع له عايه فان وهب لذي رحم غير محرم أو لمحرم غير ذي رحم أو لمحرم بالمصاهرة وأراد الرجوع فله ذلك
(مادة ٥٢١) اذا هلكت العين الموهوبة في يد الموهوب له أو استهلك سقط حق الرجوع فيها فان استهلك البعض فللواهب الرجوع فيما بقي
(مادة ٥٢٢) اذا أضاف الموهوب له بعد العقد عوضاً للهبة وقبضه الواهب

مفرضا مجزا ان كان مما يحتمل القسمة سقط حق رجوعه بشرط أن لا يكون العوض
بعض الموهوب فان عوضه البعض عن الباقي فله الرجوع في الباقي وان عوض النصف
فله الرجوع في النصف ولا يضر الشيوع الحاصل بالرجوع

(مادة ٥٢٣) اذا استحق كل عوض يرجع الواهب في كل الهبة ان كانت قائمة
ولم تحصل بها زيادة مائة منه أو مائة أخرى واذا استحققت الهبة فله عوض الرجوع في
جميع العوض الذي أداء ان كان قائما وبمثله ان كان هالكا وهو مثلي أو قيمته ان كان
قيميا ون استحق نصف الهبة رجوع بنصف العوض وفي عكسه لا يرجع ما لم يرد
ما بقي من العوض

(مادة ٥٢٤) اذا تلفت العين الموهوبة واستحققتها مستحق وضمن المستحق
الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن

(مادة ٥٢٥) لا يجوز للاب ان يعوض عما وهب لابنه الصغير من مال الصغير

(مادة ٥٢٦) لا رجوع في الهبة للفقير بعد قبضها

(مادة ٥٢٧) لا يصح الرجوع في الهبة الا بتراضي العاقدين أو بحكم الحاكم فاذا

رجع الواهب بأحدهما كان رجوعه ابطالا لآثر العقد في المستقبل واعادة للملك فلو
أخذ الواهب العين الموهوبة قبل القضاء أو الرضاء فهلكت أو استهلكت ضمن قيمتها
للموهوب له واذا طلبها بعد القضاء ومنعها الموهوب له فهلكت في يده ضمنها

(مادة ٥٢٨) اذا وقعت الهبة بشرط عوض معلوم معين وقت العقد فلا تتم الا

بالتقابض في العوضين ويبطل العوض بالشيوع فيما يقسم فان اتصل التقابض في العوضين
ثبت الملك لكل من الطرفين وصارت معاوضة تجرى عليها أحكام البيع فتزد بالعيب
وخيار الرؤية وتؤخذ بالشفعة فان لم يوجد التقابض في العوضين أو قبض أحدهما دون
الآخر فللكل منهما الرجوع

(مادة ٥٢٩) الصدقة كالهبة لا تملك الا باقبض ولا رجوع فيها ولو كانت لغنى



الكتاب الرابع في الوصايا وفيه فصول

(الفصل الاول في حد الوصية وشرائطها ومن هو أهل لها) *

(مادة ٥٣٠) الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع

(مادة ٥٣١) يشترط لصحة الوصية كون الموصي حرا بالغاعاقلا مختارا أهلا للتبرع والموصي له حياة تحقيقا أو تقديرا والموصي به قابلا للتمليك بعد موت الموصي فلا تصح وصية مجنون ولا صبي ولو ساهقا أو مأذونا لا تجيزا ولا تعليقا بالبلوغ وإنما تجوز وصية الصبي المميز في أمر تجهيزه ودقته

(مادة ٥٣٢) وصايا المحجور عليه لسفه جائرة في سبيل الخير

(مادة ٥٣٣) تصح الوصية بالأعيان منقولة كانت أو غير منقولة وبمنافعها مقيدة بمدة معلومة أو مؤبدة

(مادة ٥٣٤) يجوز لمن لا دين عليه مستغرقا لماله ولا وارث له أن يوصي بماله كله أو بعضه لمن يشاء وتنفذ وصيته بلا توقف على اجازة بيت المال

(مادة ٥٣٥) من كان عليه دين مستغرق لماله فلا تجوز وصيته إلا أن يبرئه الغرماء بأجازتهم

(مادة ٥٣٦) لا تجوز الوصية لو ارث إلا إذا أجازها الورثة الآخر بعد موت الموصي وهم من أهل التبرع ويعتبر كونه وارثا أو غير وارث وقت موت الموصي لا وقت الوصية وأيسر للمجيز أن يرجع في اجازته ويجبر على التسليم إذا امتنع وإذا أجازها بعض الورثة وردها البعض جازت على المجيز بقدر حصته وبطلت في حق غيره

(مادة ٥٣٧) تجوز الوصية بالثالث للأجنبي عند عدم المانع من غير اجازة الورثة ولا تجوز بما راد على الثالث إلا إذا أجازها الورثة بعد موت الموصي وهم من أهل التبرع ولا عبرة بأجازتهم في حال حياته

(مادة ٥٣٨) يجوز وصية الزوج لزوجته ووصيتها له إذا لم يكن لأحد منهما وارث آخر والا توقف نفوذها على اجازته

(مادة ٥٣٩) لا تجوز الوصية لقاتل الموصي مباشرة عمدا كان القتل أو خطأ قبل الإيضاء أو بعده إلا إذا أجازت الورثة أو كان القاتل صديقا أو مجنوننا أو لم يكن للمقتول وارث سواء ولا يحرم المتسبب في القتل من الوصية

(مادة ٥٤٠) تجوز الوصية للحمل بشرط أن يولد حيا لاقل من ستة أشهر من وقت الوصية إن كان زوج الحامل حيا أو لاقل من سنتين من وقت الموت أو الطلاق البائن إن كانت معتدة لوفاة أو لطلاق ماثن حين الوصية فإن جاءت المرأة بتوأمين حين

فالوصية لهما نصفين وان مات أحدهما بعد الولادة فوصيته ميراث بين ورثته وان مات أحدهما قبل الولادة فالوصية لهما

(مادة ٥٤١) تجوز الوصية للمساجد والتكايا والمارستانات والمدارس وتصرف على عمارتها وفقرائها وسراحيها وغير ذلك مما يازم ويعتبر في كل شيء من ذلك ما هو متعارف في الوصية له وما يوجد من الدلالات وتجوز لأعمال البر وتصرف في وجوه الخير ومنها بناء القناطر وبناء المساجد وسراحيها وطلبة العلم ونحو ذلك من الاعمال المأففة التي ليس فيها تملك لأحد مخصوص

(مادة ٥٤٢) اختلاف الدين والملة لا يمنع صحة الوصية فتجوز الوصية من المسلم للذمي والمستأمن بدار الاسلام ومن الذمي والمستأمن للمسلم والذمي ولو من غير ملته ويجوز للمستأمن الذي لا وارث له بدار الاسلام أن يوصي بجميع ماله وان أوصى ببعضه يرد الباقي الى ورثته وتنفذ وصية الذمي من ثلث ماله لغير الوارث ولا تنفذ للوارث إلا بأجازة الورثة الآخر

(مادة ٥٤٣) لا يملك الموصي به إلا بقبول الوصية صريحاً أو دلالة كموته قبل قبوله ورده كما يأتي ولا يصح قبولها إلا بعد موت الموصي ولا عبرة بالقبول والرد في حال حياته فان قبل الموصي له بعد موت الموصي ثبت له ملك الموصي به سواء قبضه أو لم يقبضه فان لم يقبل أو يرد فهي موقوفة لا يملكها الوارث ولا الموصي له بها حتى يقبل أو رد أو يموت فان مات بعد موت الموصي قبل القبول أو الرد دخل الموصي به في ملك ورثته

(مادة ٥٤٤) تجوز للموصي الرجوع في الوصية بقول صريح أو فعل يزيل اسم الموصي به ويغير معظم صفاته ومنافعه أو يوجب فيه زيادة لا يمكن تسليمه إلا بها أو تصرف من التصرفات التي تزيله عن ما كانه وكذا اذا خلط بغيره بحيث لا يمكن تمييزه أو يمكن بمسر

(مادة ٥٤٥) جحد الوصية لا يكون رجوعاً مبطلاً لها ولا تجب حصص الدار الموصي بها ولا هدمها

(مادة ٥٤٦) اذا هلك الوصية في يد الموصي أو في يد أحد من ورثته بدون تعمد فلا ضمان عليه واذا استهلك فان كان استهلاكها من الموصي فهو رجوع وان

كان من الورثة يكون ضمانها عليهم قبل القبول أو بعده

الفصل الثاني في استحقاق الموصى لهم

(مادة ٥٤٧) لا تنفذ وصية من له ورثة إلا من ثلث ماله مسلماً كان أو ذمياً
فاذا أوصى لمن هو أهل للوصية بأكثر من الثلث ولم تجز الورثة الزيادة فلا يستحق
الموصى له إلا الثلث من جميع مال الموصى

(مادة ٥٤٨) اذا أوصى الى اثنين بأكثر من الثلث واستويا في الاستحقاق ولم
تجز الورثة الوصيتين يقسم الثلث بينهما قسمة متساوية واذا لم يستويا في الاستحقاق
فان زادت وصية أحدهما على الثلث وكانت الأخرى بالثلث يقسم الثلث أيضاً بينهما
لصفين والموصى له بأكثر من الثلث لا يضرب بأكثر من الثلث إلا في السعاية والحجابة
والوصية بالدراهم المرسلة التي لم تقيد بكسر من الكسور فان الثلث فيها يقسم بينهما
على قدر حصتهما في الوصية وان لم تزد وصية أحد منهما على الثلث يقسم بينهما الثلث
قسمة متناسبة على قدر حق كل منهما

(مادة ٥٤٩) اذا أوصى بقدر مجهول يتناول القليل والكثير نكح أو سهم أو
نصيب من ماله فاليان في ذلك للورثة ان لم يبينه الموصى ويمطون الموصى له ماشاؤا
وان لم يكن له ورثة وأوصى بسهم من ماله لأحد فله نصف ماله والنصف الآخر
ليبت المال

(مادة ٥٥٠) اذا أوصى بالثلث لاثنين معينين من أهل الاستحقاق وكان أحدهما
ميتاً أو معدوماً وقت الايجاب فلا يستحق شيئاً والثلث كله للحي أو الموجود فاذا
مات أحدهما قبل موت الموصى أو خرج لعقد شرط ما بعد صحة الايجاب يخرج
بحصته ولا يستحق الآخر إلا نصف الثلث منه وكذا اذا جعله بينهما وأحدهما ميت
فللحي نصفه واذا مات أحد الاثنين بعد موت الموصى فلورثة ذلك الميت حق
في حصته

(مادة ٥٥١) اذا أوصى لاحد بعين أو بنوع معين من الانواع التي تقسم حبراً
كثلث دراهمه أو غنمه أو ثيابه المتحدة جنساً فهلك ثلثاه فله الباقي بتمامه ان خرج
من ثلث باقي جميع أصناف مال الموصى وان أوصى له بصنف أو نوع مما لا يقسم

جبرا كثلث دوابه أو ثيابه المتفاوتة جنساً فهلك الثلثان فليس له إلا ثلث ما بقي منه
وان خرج من ثلث كل المال

(مادة ٥٥٢) اذا أوصى لاحد بمقدار معين من الدراهم وله دين من جنسها
وعين فان خرج القدر الموصى به من ثلث العين دفع اليه والا يدفع له ثلث العين
وكل ما تحصل من الدين يدفع اليه ثلثه حتى يستوفي حقه

(الفصل الثالث في الوصية بالمنافع)

(مادة ٥٥٣) اذا أوصى لاحد بسكنى داره أو بغلها ونص على الابد أو أطلق
الوصية ولم يقيد بها بوقت فللموصى له السكنى والغلة مدة حياته وبعد موته ترد الى
ورثة الموصى وان قيدت الوصية بمدة معينة فله الانتفاع بها الى انقضاء تلك المدة وان
أوصى له بالمنفعة سنين تنصرف الى ثلاث سنوات لا أكثر

(مادة ٥٥٤) اذا خرجت العين الموصى بسكنائها أو بغلها من ثلث مال الموصى
تسلم الى الموصى له للانتفاع بها على حسب الوصية وان لم يخرج من الثلث وكانت
محملة للقسمه ولم يكن للموصى مال غيرها تقسم أثلاثاً ان كانت الوصية بالسكنى أو
تقسم غلها ان كانت بالغلة ويكون للموصى له الثلث وللورثة الثلثان ولا يجوز لهم بيع
الثلاثين مدة الوصية وان كان للموصى مال غيرها تقسم بقدر ثلث جميع المال
(مادة ٥٥٥) الموصى له بالسكنى لا تجوز له الاجارة والموصى له بالغلة لا تجوز
له السكنى

(مادة ٥٥٦) اذا أوصى بغلة أرضه لاحد فله الغلة القائمة بها وقت موت الموصى
والغلة التي تحدث بها في المستقبل سواء نص على الابد في الوصية أو أطلقها
(مادة ٥٥٧) اذا أوصى بثمرة أرضه أو بستانه فان أطلق الوصية فللموصى له
الثمرة القائمة وقت موت الموصى دون غيرها مما يحدث من الثمار بعدها وان نص على
الابد فله الثمرة القائمة وقت موته والثمرة التي تجدد بعده وكذلك الحكم اذا لم يكن
في العين الموصى بها ثمار وقت وفاته

(مادة ٥٥٨) اذا أوصى لاحد بالغلة ولاخر بالأرض جازت الوصيتان ويكون

العشر والخراج والسقي وما يلزم من المصاريف لأصلاح الأرض على صاحب الغلة في صورة ما إذا كان لها شيء يستغل والأفهي على الموصي له بالعين

الفصل الرابع في تصرفات المريض

(مادة ٥٥٩) التصرف الانشائي المجرى الذي فيه معنى التبرع ان صدر من أهله في حال صحة المتبرع ينفذ من جميع ماله

(مادة ٥٦٠) التصرف المضاف الى ما بعد الموت ينفذ من ثلث المال لا من جميعه وان كان صدوره في حال الصحة

(مادة ٥٦١) جميع تصرفات المريض الانشائية من هبة ووقف و ضمان ومحاباة في الاجارة والاستئجار والمهر والبيع والشراء وغير ذلك من المعاملات حكمها حكم الوصية في اعتبارها من الثلث والمرض الذي يبرأ منه مباحق بالصحة

(مادة ٥٦٢) هبة المقعد والمفلوج والمسلول تنفذ من كل ماله اذا تطاول ما به سنة ولم يخش موت منه فان لم تطال مدته وخيف موته بان كان يزداد ما به يوما فيوما يعتبر تصرفه من الثلث

(مادة ٥٦٣) اقرار المريض بدين لغير وارثه صحيح وينفذ من جميع ماله وان استغرقه وكذا اقراره بعين الا اذا علم تمامه لها في مرضه

(مادة ٥٦٤) اقرار المريض لو ارثه باطل إلا أن يصدقه بهية الورثة سواء كان اقراراً بعين أو دين عليه لا وارث أو بقبض دين له من الوارث أو من كفيله إلا في صورة ما اذا أقر باستهلاك وديعته المعروفة التي كانت مودعة عنده أو أقر بقبضه ما كان وديعة عند وارثه أو بقبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه

(مادة ٥٦٥) العبرة بكون المقر له وارثاً أو غير وارث عند الاقرار ومعنى كونه وارثاً عند الاقرار انه قام به سبب من أسباب الميراث ولم يمنع من ميراثه مانع عند الموت فلو أقر لغير وارث بهذا المعنى جاز وان صار وارثاً بعد ذلك بشرط أن يكون أرثه بسبب حادث بعد الاقرار كما لو أقر لاجنية ثم تزوجها بخلاف ما اذا كان السبب قائماً لكن منع مانع ثم زال بعده كما لو أقر لابنه مع اختلاف الدين ثم أسلم فانه يبطل الاقرار وكذا لو أقر لاختيه المحجوب باختلاف دين أو وجود ابن اذا

زال حجبه بإسلامه أو موت الابن لا يصح الاقرار لقيام السبب عند الاقرار وزوال المانع عند الموت ولو أقر لآخيه مثلاً ثم ولد له ابن واستمر حياً إلى الموت يصح الاقرار لوجود المانع عند الموت

(مادة ٥٦٦) إذا أقر المريض بدين أو أوصى توصية لمن طلقها بأنساً يطلبها في مرض موته فلها الأقل من الارث ومن الدين أو الوصية ان مات في عدتها وان طلقها بلا طلبها فلها الميراث بالغاً ما بالغ ان مات في عدتها

(مادة ٥٦٧) ابراء المريض مديونه وهو مديون بمستغرق غير جائز ان كان المديون أجنبياً منه وبراء مديونه الوارث له غير جائز مطلقاً سواء كان المريض مديوناً أم لا وسواء كان الدين ثابتاً له عليه اصاله أو كفالة

(مادة ٥٦٨) ابراء الزوجة زوجها في مرضها الذي ماتت فيه موقوف على اجازة بقية الورثة

(مادة ٥٦٩) الدين مقدم على الوصية والوصية مقدمة على الارث ودين الصحة مطلقاً سواء علم سيئة أو علم بالافرار وما لزمه في مرضه بسبب معروف ككنكاح مشاهد بمهر المثل وبيع مشاهد بمثل القيمة واتلاف مال للغير مشاهد أيضاً كل ذلك مقدم على ما أقر به في مرض موته ولو كان المقر به في المرض وديعة

(مادة ٥٧٠) ليس للمريض أن يقضي دين بعض غرمائه دون البعض عند تساوي الديون حكماً ولو كان ذلك اعطاء مهر للزوجة أو ابقاء أجرة بل تشارك الزوجة ومن يستحق الأجرة غرماء الصحة ويستثنى من ذلك ما إذا أدى بدل ما استقرضه في مرضه أو قد ثمن ما اشتراه فيه بمثل القيمة اذا ثبت القرض والتمراء بالبرهان وان لم يؤد ثمن ما اشتراه فيه أو بدل ما استقرضه فيه حتى مات فالبائع أسوة الغرماء ما لم تكن العين المبيعة باقية في يد البائع فان كانت في يده تقدم على غيره

— — — — —

المفوض في أحكام المفقود

(مادة ٥٧١) المفقود هو الغائب الذي لا يدري مكانه ولا تعلم حياته ولا وفاته

(مادة ٥٧٢) اذا ترك المفقود وكيله قبل غيابه لحفظ أمواله وإدارة مصالحه فلا

ينعزل وكيله بفقده ولا تنزع الورثة المال من يده ولا أمين بيت المال ولو كان المفقود

لا وارث له أصلاً وليس للوكيل تمثيل عقارات المفقود إذا احتاجت إلى تمثيل إلا بإذن من الحاكم

(مادة ٥٧٣) إذا لم يكن المفقود ترك وكيلاً ينصب له القاضي وكيلاً يحمي أمواله المنقولة وغير المنقولة ويحفظها ويقوم عليها ويحصل غلاته وريع عقاراته ويقبض ديونه التي أقرت بها غرماًؤه

(مادة ٥٧٤) للقاضي أن يبيع ما يتسارع إليه الفساد من مال المفقود منقولاً كان أو عقاراً ويحفظ ثمنه ليعطي له أن ظهر حياً أو لمن يستحقه من ورثته بعد الحكم بموته وليس له أن يبيع شيئاً مما لا يخفى عليه الفساد لا لتفكة عياله ولا لغيرها (مادة ٥٧٥) للوكيل المنصوب أن يتفق على عرس المفقود وعلى أصوله وفروعه المستحقين للتفكة من ماله الحاصل في يته أو الواصل من ثمن بيع ما يتسارع إليه الفساد أو من مال مودوع عند مقر أو دين على مقر

(مادة ٥٧٦) المفقود يعتبر حياً في حق الأحكام التي تضره وهي التي تتوقف على ثبوت موته فلا يتزوج عرسه أحد ولا يقسم ماله على ورثته ولا تفسخ أجاراته ولا يفرق بينه وبين عرسه ولو بعد مضي أربع سنين قبل ظهور الحال

(مادة ٥٧٧) المفقود يعتبر ميتاً في حق الأحكام التي تنفعه وتضر غيره وهي المتوقفة على ثبوت حياته فلا يرث من غيره ولا يحكم باستحقاقه للوصية إذا أوصى له بوصية بل يوقف نصيبه في الارث وقسطه في الوصية إلى ظهور حياته أو الحكم بوفاته

(مادة ٥٧٨) يحكم بوفاة المفقود إذا انقضت أقرانه في بلده فإن تعذر التفحص عن الأمران وحكم القاضي بموته بعد مضي تسعين سنة من حين ولادته صح حكمه (مادة ٥٧٩) متى حكم بموت المفقود يقسم ماله بين ورثته الموجودين وقت صدور الحكم بموته ويرد القسط الموقوف له إلى من يرث مورثه عند موته ويرد الموصي له به إن كانت له وصية إلى ورثة الموصي وتعتمد عند ذلك زوجته عدة الوفاة وتحل الأزواج بعد انقضائها

(مادة ٥٨٠) إذا علمت حياة المفقود أو حضر حياً في وقت من الاوقات فإنه يرث ممن مات قبل ذلك من أقاربه فإن عاد حياً بعد الحكم بموته فالباقي من ماله في أيدي ورثته يكون له ولا يطالب أحداً منهم بما ذهب

(مادة ٥٨١) اذا ادعت زوجة المفقود موته أو ادعاه الورثة أو غيرهم من أرباب الحقوق وأقيمت اليئنة على ذلك يجعل القاضي الوكيل الذي بيده مال المفقود خصما عنه وان لم يكن له وكيل ينصب له قبا تقبل عليه اليئنة لاثبات دعوي موته



الجزء الثاني

في الموارث وفي أبواب



(الباب الاول في ضوابط عمومية)

(مادة ٥٨٢) شروط الميراث ثلاثة

(أولا) تحقق موت المورث أو الحقة بالموتى حكما

(ثانيا) تحقق حياة المورث بعد موت المورث أو الحقة بالاحياء تقديرا

(ثالثا) العلم بالجهة التي بها الارث وبالدرجة التي يجتمع فيها المورث والمورث

(مادة ٥٨٣) يتعلق بمال الميت حقوق أربع مقدم بعضها على بعض

(أولا) يبدأ من التركة بما يحتاج اليه الميت من حين موته الى دفنه

(ثانيا) قضاء ماوجب في الذمة من الديون من جميع مابقى من ماله

(ثالثا) تنفيذ ماأوصى به من ثلث مابقى بعد الدين

(رابعا) قسمة الباقي اذا تعددت الورثة الذين تبأ أرثهم بالكتاب أو السنة أو

الاجماع والا فالكل لواحد منهم اذا انفرد غير الزوج والزوجة فلهما لا يرثان كل

التركة هذا اذا لم يتعاق بها حق الغير كالرهن أو غيره من الحقوق المتعلقة بعين المال

في حال الحياة

(مادة ٥٨٤) المستحقون للتركة عشرة أصناف مقدم بعضها على بعض كالترتيب

الآتي

(الاول) صاحب الفرض وهو من فرض له سهم في القرآن العزيز أو السنة

أو الاجماع

(الثاني) العصة من النسب وهو من يأخذ مابقى من التركة بعد الفرض أو الكل

عند عدم صاحب الفرض

- (الثالث) العصبية السيية وهو مولى العتاقة وهي عسوبة سببها نعمة المعتق
- (الرابع) عصبته بأنفسهم على الترتيب والمعتق لا يرث من معتقه
- (الخامس) الرد على ذوي الفروض النسبية بقدر حقوقهم
- (السادس) ذوو الارحام عند عدم الرد على ذوي الفروض وذوو الرحم هم الذين لهم قرابة للميت وليسوا بعسبة ولا ذوي سهم
- (السابع) مولى الموالاة وهو كل شخص والام آخر بشرط كون الادني حرا غير عربي ولا معتقا لعربي ولاله وارث لسي ولا عقل عنه بيت المال أو مولى موالاة آخر وكونه مجهول النسب بان قال أنت مولاي ترتقي ادا مت وتعتقل عني اذا جنيت وقال الآخر وهو حر مكلم قبلت فيصح هذا العقد ويصير القابل وارثا واذا كان الآخر أيضا مجهول النسب الى آخر شروط الادني وقال للاول مثل ذلك وقبله ورث كل منهما صاحبه وعقل عنه فمن مات وترك مولى الموالاة وأحد الزوجين فالباقي من التركة بعد نصيب أحد الزوجين له
- (الثامن) المقر له بالنسب وهو من أقرب له شخص انه أخوه أو عمه بحيث لم يثبت باقراره لسبه من أبي المقر وان يصير المقر على ذلك الاقرار الى حين موته فان لم يكن للمقر وارث معروف غير أحد الزوجين ومات وترك المقر له بالنسب المذكور فما بقي من التركة بعد نصيب أحد الزوجين فهو له
- (التاسع) الموصي له بجميع المال وهو من أوصى له شخص لا وارث له غير أحد الزوجين أولا وارث له أصلا فله باقي التركة بعد نصيب الزوج أو الزوجة أو كلاهما
- (العاشر) بيت المال يوضع فيه المال الذي لا يستحق له من ذكر بطريق الحفظ ويصرف في مصارفه

في الباب الثاني في الموانع من الارث

- (مادة ٥٨٥) موانع الارث أربعة
- (الاول) الرق وافرأ كان كالقن والمكاتب أو ناقصا كالمدير وأم الولد لان الرق نافي أهلية الارث لانها بأهلية الملك رقبة
- (الثاني) القتل الذي يتعاق به حكم القصاص أو الكفارة وهو إما

عمد وفيه الاثم والقصاص أو شبه عمد وفيه الكفارة والاثم والدية المغلظة لا القود أو خطأ كان رمي صيدا فأصاب انسانا وفيه الكفارة والدية ففي هذه الاحوال لا يرث القاتل المقتول اذا لم يكن القتل بحق أما اذا قتل مورثه قصاصا أو حدا أو دفعا عن نفسه فلا حرمان من الارث وكذا لو كان القتل تسبيا بلا مباشرة أو كان القاتل صبيا أو مجنونا لعدم تماق حكم القصاص أو الكفارة بذلك

(مادة ٥٨٧) (الثالث) اختلاف الدين فلا يرث الكافر من المسلم ولا المسلم من الكافر بخلاف المرتد فإنه يرثه قريبه المسلم أي يرث ماله الذي اكتسبه المرتد في حال إسلامه وأما ما اكتسبه في حال رده فيوضع في بيت المال هذا في حق المرتد الذكر وأما المرأة المرتدة فيرث قريها المسلم ما اكتسبته في حال إسلامها وفي حال ردها (مادة ٥٨٨) (الرابع) اختلاف الدارين في حق المستأمن والذي في دار الاسلام وفي حق الحربيين والمستأمنين من دارين مختلفتين وفي حق الحربى والذي ويوقف مال المستأمن في دار الاسلام الى ورثته الذين في دار الحرب اذا اتحدت دارها



(الباب الثالث في أصحاب الفروض وبيان فروضهم)

(مادة ٥٨٩) الارث المجمع عليه نوعان ارث بالفرض وارث بالتعصيب والفروض المقدرة في القرآن العزيز ستة النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسادس وأصحابها اثنا عشر أربعة من الذكور وهم الاب والجد الصحيح وهو أبو الاب وان علا والاخ لام والزوج ومن النساء ثمانية هن الزوجة والبنت والاخت لابوين وبنت الابن وان سقات والاخت لاب والاخت لام والام والجدة الصحيحة

(مادة ٥٩٠) النصف هو فرض خمسة من الورثة للزوج اذا لم يكن للميت ولد أو ولد ابن وان سفل والولد يتناول الذكر والانثى وابنت الصلب اذا كانت واحدة وابنت الابن اذا كانت واحدة ومنفردة عن الصلية وللاخت لابوين اذا كانت واحدة ومنفردة عن البنت وبنت الابن وللاخت لاب اذا كانت واحدة ومنفردة عنهن بشرط عدم وجود المعصب على ما يأتي

(مادة ٥٩١) الربع هو فرض اثنين من الورثة للزوج اذا كان للميت ولد أو ولد ابن وان سفل وللزوجة اذا لم يكن للميت ولد أو ولد ابن وان سفل

(مادة ٥٩٢) الثمن هو فرض صنف من الورثة وهو الزوجة أو الزوجات اذا كان للميت ولد أو ولد ابن وان سفل سواء كان منها أو من غيرها .

(مادة ٥٩٣) الثثان هما فرض أربعة من الورثة وهن بنتا الصلب وبنات الابن فصاعدا اذا كانتا منفردتين عن الصلية وللأختين لأبوين اذا كانتا منفردتين عن بنات الصلب وبنات الابن أو واحدة منهن وللأختين لأب اذا كانتا منفردتين عنهن بشرط عدم المعصب الذكر في الجميع

(مادة ٥٩٤) الثلث هو فرض اثنين من الورثة فرض الام سواء كان الثلث ثلث الكل اذا لم يكن للميت ولد أو ولد ابن أو اثنان من الاخوة أو الاخوات ذكورا أو أنانا أو منهما أو ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين في زوج وأبوين أو زوجة وأبوين ولاتين فصاعدا من ولد الام ذكورا أو أنانا أو منهما

(مادة ٥٩٥) السدس هو فرض سبعة من الورثة وهم الاب والجد أبو الاب وان علا اذا كان للميت ولد أو ولد ابن وان سفل والام اذا كان للميت ولد أو ولد ابن وان سفل أو ترك اثنين من الاخوة أو الاخوات فصاعدا أو منهما وللجدة واحدة كانت أو أكثر ولولد الام اذا كان واحدا ولبنت الابن اذا كان معها بنت صلية والاخت لأب اذا كان معها أخت لأبوين



الباب الرابع في بيان أحوال نصيب ذوي القربى

(الفروض المتقدمة مع غيرهم من الورثة)

(مادة ٥٩٦) الاب له أحوال ثلاث الفرض المطلق الحالى عن التعصب وهو السدس وذلك مع الابن وابن الابن وإن سفل والفرض والتعصيب مع البنت وبنات الابن وان سفلت والتعصيب المحض عند عدم الولد وولد الابن وان سفل

(مادة ٥٩٧) الجد الصحيح وهو الذي لا يدخل في نسبه الى الميت أم كالأب عند عدمه الا في المسائل الآتية

(الاولى) ان أم الاب لا ترث مع الاب وترث مع الجد

(الثانية) ان الميت اذا ترك الابوين مع أحد الزوجين فاللام ثالث مانق به

نصيب أحد الزوجين ولو كان مكان الاب جد فاللام ثلث الكل

(الثالثة) ان الاخوة الاشقاء أو لاب يسقطون مع الاب اجماعا ولا يسقطون مع الجدة الا عند أبي حنيفة

(الرابعة) أن أبا المقتى مع ابنه يأخذ السدس بالولاء عند أبي يوسف وليس للجد ذلك اتفاقا ويسقط الجد بالاب

(مادة ٥٩٨) أولاد الام لهم أحوال ثلاث السدس للواحد والثلاث للثنتين فصاعدا ذكورهم وأنثاهم في القسمة سواء ويسقطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالبنت وبنت الابن وان سفل وبالباب والجد

(مادة ٥٩٩) الزوج له حالتان النصف عند عدم الولد وولد الابن وان سفل والرابع مع الولد او ولد الابن وان سفل

(مادة ٦٠٠) الزوجة أو الزوجات لهن حالتان الربع لواحدة أو أكثر عند عدم الولد أو ولد الابن وان سفل والتمن مع الولد أو ولد الابن وان سفل

(مادة ٦٠١) البنات الصليات لهن أحوال ثلاث النصف للواحدة اذا انفردت والثلاث للثنتين فصاعدا ومع الابن لذكر مثل حظ الانثيين وهو يعصهن

(مادة ٦٠٢) بنات الابن كبنات الصلب ولهن أحوال ست النصف للواحدة اذا انفردت والثلاث للثنتين فصاعدا عند عدم بنات الصلب ولهن السدس مع الواحدة الصلية تكملة للثنتين ولا يرثن مع البنات الصليات اثنتين فصاعدا الا أن يكون بمحضائهن أو أسفل منهن غلام فيعصهن ويكون الباقي بينهم لذكر مثل حظ الانثيين ويسقطن بالابن بخلاف بنات الصلب

(مادة ٦٠٣) الاخوات لاب وأم لهن أحوال أربع هي النصف للواحدة والثلاث للثنتين فصاعدا ومع الاخ الشقيق لذكر مثل حظ الانثيين ويصرن عصبة به لاستوائهم في القرابة الى الميت ولهن الباقي مع البنات أو بنات الابن

(مادة ٦٠٤) الاخوات لاب كالاخوات لابوين ولهن أحوال ست النصف للواحدة اذا انفردت والثلاث للثنتين فصاعدا عند عدم الاخوات لابوين ولهن السدس مع الاخت الواحدة لابوين تكملة للثنتين ولا يرثن مع الاختين لابوين الا أن يكون معهن أح لاب فيعصهن السادس من الاحوال المذكورة أن يصرن عصبة مع البنات الصليات أو مع بنات الابن كما تقدم في الاخوات لابوين

(مادة ٦٠٥) الاخوة والاخوات لا يوين والاخوة والاخوات لاب كلهم سقطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالأب وبالجد وتسقط الاخوة والاخوات لاب بالاخ لا يوين وبالاخت لا يوين اذا صدرت عصبة مع البنات أو مع بنات الابن (مادة ٦٠٦) للام أحوال ثلاث السدس ان كان للميت ولد أو ولد ابن وان سفل أو مع الاثنين من الاخوة أو الاخوات فصاعداً من أى جهة كانا ولها ثلث الكل عند عدم المذكورين وثلاث ما بقي بعد فرض أحد الزوجين وذلك في مسئلتين احدهما زوج وأبوان وثانيتهما زوجة وأبوان ولو كان مكان الاب جد فللام ثلث جميع المال بعد فرض الزوج أو الزوجة كما تقدم

(مادة ٦٠٧) وللجدة السدس لام كانت أو لاب واحدة كانت أو أكثر اذا كن صحیحات متحاذيات في الدرجة لان القربي تحجب البعدي ويسقطن أي الجدات كلهن سواء كن أبويات أى من جهة الاب أو أميات أى من جهة الام أو مختلطات بالام وتسقط الجدات الابويات دون الاميات بالأب وكذلك تسقط الابويات بالجد الأم الاب وان علت قاتها توث مع الجد لانها ليست من قبله وهكذا القريبة تحجب البعيدة من أى جهة كانت واردة أو محجوبة اذا كانت جدة ذات قرابة واحدة كأم أم الأب والاخرى ذات قرابتين أو أكثر كأم أم الام وهي أيضاً أم أبي الاب يقسم السدس بينهما المصافا



الباب الخامس في الارث بالنصيب

(مادة ٦٠٨) العاصب شرعاً كل من حاز جميع الزكاة اذا انفرد أو حاز ما بقته الفرائض والعصبة نوعان نسبي وسببي فالنسبي على ثلاثة أقسام عاصب بنفسه وعاصب بغيره وعاصب مع غيره

(القسم الاول)

(مادة ٦٠٩) العاصب بنفسه هو كل من لم يخرج في عصبته الى الغير ولا يدخل في نسبته الى الميت أني وهو أربعة أصناف بعضها أولى بالميراث من بعض على الترتيب الآتي بعد * الصنف الاول ابن الميت وان سفل فمن مات وترك ابناً لا غير فاللأب كله للابن بالعصوبة * الصنف الثاني الاب أو الجد الصحيح وان علا عند عدم الابن فمن

مات وترك ابناً وأباً أو جداً فالسُّدس للاب أو الجد بالفرض والباقي للابن بالعصوبة
 الصنف الثالث الاخوة لابوين ثم لاب ثم بنو الاخوة لابوين ثم لاب عند عدم الاب
 أو الجد فمن مات وترك اباً أو جداً وأخاً لابوين أو لاب فاللّمال كله للاب أو الجد
 بالعصوبة ولا شيء للأخ لان الاب أو الجد أولى رجل ذكر عند عدم الابن أو مات
 وترك أخاً وابن أخ فاللّمال كله للأخ ولا شيء لابن الاخ عند وجود الاخ * الصنف
 الرابع عم لابوين ثم لاب ثم بنو العم لابوين ثم لاب وان سفلوا عند عدم الاخ وابنه
 فمن مات وترك عمّاً لابوين أو لأب وأخاً لابوين أو لاب أو ابن أخ لابوين أو لاب
 فاللّمال كله للأخ أو ابنه ولا شيء للعم لان الاخ أو ابنه أولى أو مات وترك عمّاً لابوين
 أو لاب وابن عم فاللّمال كله للعم دون ابن العم ثم عم أبيه لابوين ثم لاب ثم بنو عم
 الاب لابوين ثم لاب وان سفلوا عند عدم ذلك العم وابنه ثم عم جده الصحيح لابوين
 ثم لاب ثم بنوه وان سفلوا عند عدم عم الاب لابوين أو لاب وبنيه وان سفلوا ثم وثم
 على الترتيب المذكور

(مادة ٦١٠) قاعدة كل من كان أقرب للميت درجة فهو أولى بالميراث كالابن
 ثم الاب أو الجد وكل من كان ذا قرابتين أولى من ذي قرابة واحدة سواء كان ذو
 القرابتين ذكراً أو أنثى فان الاخ لابوين أولى من الاخ لأب والاخت لابوين اذا
 صارت عصبة مع البنت الصليبة أو بنت الابن أولى من الاخ لاب وابن الاخ لابوين
 أولى من ابن الاخ لاب وعم الميت لابوين أولى من العم لاب وكذلك الحكم في
 أعمام أبيه وأعمام جده

(القسم الثاني)

(مادة ٦١١) العصبة بغيره هي كل أنثى احتاجت في عصوبتها الى الغير وشاركت
 ذلك الغير في تلك العصوبة وهي أربعة من الامات فرضهن نصف أو ثلثان كالبنيات
 الصليات وبنات الابن والاختوات لابوين والاختوات لاب يحتاج كل واحدة منهن في
 العصوبة الى اخوتهن أو يحتاج بعضهن الى أن يقوم مقام اخوتهن وقسمة التركة
 بينهم للذكر مثل حظ الانثيين

(مادة ٦١٢) من لا فرض لها من الاناث وأخوها عصبة فلا تصير عصبة بأخوها
 كأم مع العمّة لابوين فان المال كله للعم دونها وكذا الحال في ابن العم لاب مع بنت

الم لاب وابن الاخ لاب مع بنت الاخ لاب

(القسم الثالث)

(مادة ٦١٣) المصبة مع الغير هي كل أنثى احتاجت في عصوبتها الى الغير ولم يشاركها ذلك الغير في تلك العصوبة وهما ثنتان أخت لابوين وأخت لاب تصير كل واحدة منهما عصبه مع بنت الصلب أو مع بنت الابن سواء كانت واحدة أو أكثر (مادة ٦١٤) الفرق بين هاتين المصبتين ان الغير في المصبة بغيره يكون عصبه بنفسه فتعدي بسببه العصوبة الى الاثني وفي المصبة مع غيره لا يكون عصبه بنفسه أصلاً بل تكون عصبه تلك العصبه مجامعة لذلك الغير

(مادة ٦١٥) والسببي هو مولى العتاقة وهو وارث بالتعصيب وآخر المصبات ومقدم على ذوي الارحام والرد على ذوي المروض والمعتق يرث من معتقه ولو شرط في عتقه ان لاولاء له عليه ثم عصبه المعتق المذكور على الترتيب الذي تقدم في المصبات النسبية فتكون العصبه النسبية للمعتق مقدمة على النسبية والمراد بالعصبه النسبية للمعتق ما هو عصبه بنفسه فقط فيكون ابن المعتق عند عدم المعتق أولى المصبات بالارث ثم ابن ابنه وان سفل ثم أبوه ثم جده وان علا الى آخر المصبات ولاولاء لمن هو عصبه للمعتق بغيره أو مع غيره على من أعتقه ومن ملك ذارحم محرم منه عتق عليه وولاؤه له فمن مات وترك مولى العتاقة ولا وارث له فالمال كله للمولى ثم لعصبته على ماتقدم

(مادة ٦١٦) مولاة العتاقة كمولى العتاقة فيما تقدم والاصل انه ليس للنساء من الولاء الا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن أو كاتبن أو كاتب من كاتبن أو دبرن أو دبر من دبرن أو جر ولاء معتقهن فمن مات وترك مولاة العتاقة فالمال كله لها



﴿ الباب السادس في الحجب ﴾

(مادة ٦١٧) الحجب منع شخص معين عن ميراثه كله أو بعضه بوجود شخص

آخر وهو نوتان * الاول تحجب نقصان عن حصة من الارث الى أقل منها كانتقال الزوج بالولد من النصف الى الربع وكانتقال الزوجة مع وجود الولد من الربع الى الثمن والام من الثالث الى السادس والاب من الكل الى السادس * اثاني تحجب حرمان من الميراث كحجب ابن الاخ بالاخ

(مادة ٦١٨) حجب الحرمان لا يدخل على ستة من الورثة وهم الاب والام والابن والبنت والزوج والزوجة ويدخل حجب الحرمان على من عدا الستة المذكورين وحجب النقصان يدخل على خمسة وهم الام وبنت الابن والاخ لاب والزوجان

(مادة ٦١٩) يحجب الجد من الميراث بالاب سواء كان الجد يرث بالتعصيب كجد فقط أو بالفرض وحده كجد مع ابن أو بالفرض والتعصيب كجد مع بنت وتحجب أم الميت الجدات سواء كن من جهة الام أو من جهة الاب أو من جهة الجد

(مادة ٦٢٠) الابن يحجب ابن الابن وكل ابن ابن أسفل يحجب بابن ابن أعلى منه وتسقط الاخوة من الميراث ذكوراً أو إناثاً سواء كانوا لابوين أو لاب أو لام بالاب والجد والبنين وبني البنين وان سفلوا

(مادة ٦٢١) الاخ لاب يحجب بالاب والابن وابن الابن وبالاخ الشقيق وبالاخت الشقيقة اذا صارت عصبة مع الغير

(مادة ٦٢٢) ابن الاخ الشقيق يحجب بسبعة وهم الاب والجد والابن وابن الابن والاخ الشقيق وبالاخ لاب وبالاخت لابوين أولاب اذا صارت عصبة مع الغير (مادة ٦٢٣) ابن الاخ لاب يحجب بثمانية من الورثة وهم السبعة المذكورون بالمادة السابقة وبابن الاخ الشقيق

(مادة ٦٢٤) الاخوة لام يحجبون بستة بالاب والجد والابن وابن الابن والبنت الصلبية وبنت الابن

(مادة ٦٢٥) الم الشقيق يحجب بعشرة وهم الاب والجد وابن الابن والاخ لابوين وبالاخ لاب والاخت لابوين أولاب اذا صارتا عصبتين وبابن الاخ لابوين أو لاب

(مادة ٦٢٦) ابن الم الشقيق يحجب بالورثة الحاجبين المذكورين في المادتين السابقتين وبالم لابوين وكذا ابن الم لاب يحجب بمن ذكروا وبابن الم الشقيق

(مادة ٦٢٧) إذا اجتمع بنات الميت المصليات وبنات الابن وحازت البنات اثنتين بان كن ثنتين فأكثر سقط بنات الابن كيف كن واحدة كن أو أكثر قربت درجاتهن أو بعدت أحدث درجاتهن أو اختلفت إلا إذا وجد ذكر من ولد الابن فإنه يصبهن إذا كان في درجاتهن أو أنزل منهن ولا يصعب من تحتها من بنات الابن بل يحجبهن (مادة ٦٢٨) الاخوات لابوين إذا أخذن اثنتين بان كن اثنتين فأكثر تسقط مهن الاخوات لاب كيف كن إلا إذا كان مهن أخ لاب فإنه يصبهن (مادة ٦٢٩) الاخت لابوين إذا أخذت النصف فإنها لا تحجب الاخوات لاب بل لمن معها السدس

(مادة ٦٣٠) المحروم من الارث بمانع من مواله الميئنة في الباب الثاني لا يحجب أحدا من الورثة والمحجوب يحجب غيره كالثنتين من الاخوة والاخوات فإنه يحجبهما الاب وهما يحجبان الام من الثالث الى السدس



﴿ الباب السابع في بيان مسائل متنوعة ﴾

(مادة ٦٣١) يوقف للحمل من التركة نصيب ابن واحد أو بنت واحدة أيهما كان أكثر هذا لو كان الحمل يشارك الورثة أو يحجبهم حجب نقصان فلو كان يحجبهم حجب حرمان وقف الكل ويؤخذ الكفيل من الورثة في صورة القسمة ويرث الحمل ان وضع حيا أو خرج أكثره حيا فمات لا إن خرج أقله فمات إلا إن خرج بجناية فإنه يرث ويورث فإذا ظهر الحمل فإن كان مستحقاً لجميع الموقوف فيها وإن كان مستحقاً للبعض يأخذ ما يستحقه والباقي يعطى لكل وارث ما كان موقوفاً من نصيبه (مادة ٦٣٢) المفقود من انقطع خبره ولا يدرى حياته ولا موته وحكمه أن يوقف نصيبه من مال مورثه كما في الحمل فإن كان المفقود ممن يحجب الحاضرين لم يصرف لهم شيء بل يوقف المال كله وإن كان لا يحجبهم حجب حرمان يعطى لكل واحد منهم الأقل من نصيبه على تقدير حياته ومماته فإذا حكم بموته بعد أن لم يبق من أقرانه أحد في بلده فله لورثته الموجودين عند الحكم بموته ولا شيء لمن مات منهم قبل الحكم بذلك لأن شرط التوريث بقاء الوارث حيا بعد موت المورث وما

كان موقوفا لأجله من مال مورثه يرد الى ورثة مورثه وان ظهرت حياته استحق ما كان موقوفا لأجله من مال مورثه

(مادة ٦٣٣) الخفي هو انسان له آلتا رجل وامرأة وليس له شيء منهما فان بال من الذكور فلام وان بال من الفرج فأنثي وان بال منهما فالحكم للأسبق وان استويا بأن خرج منهما معا فمشكل وهذا قبل البلوغ فان باغ وخرجت له الحية أو وصل الى امرأة أو احتلم كما يحتلم الرجل فرجل وان ظهر له ندي أو ابن أو حاض أو حبل أو أنثي كما يؤتى النساء فامرأة وان لم تظهر له علامة أصلا أو تعارضت العلامات فمشكل وله حينئذ في الميراث أضر الحالين فلو مات أبوه وترك معه ابناً واحدا فلابن سهمان وللخفي سهم لانه الأضر

(مادة ٦٣٤) ولد الزنا وولد اللعان يرثان الام وقرابتها وترث هي وقرابتها منهما ولا يرث الاب ولا قرابته منهما

(مادة ٦٣٥) لاتوارث بين الفرقي والهدمي والحرقي اذا كانوا ممن يرث بعضهم بعضا لانه لا يعلم أيهما مات أولا ويقسم مال كل منهم على ورثته احياء

(مادة ٦٣٦) التخارج هو أن يتصلح الورثة على اخراج بعضهم من الميراث على شيء معلوم من التركة أو غيرها وهو جائز عند التراضي فمن صلح على شيء من التركة فاطرح سهامه من التصحيح ثم أقسم بقي التركة على سهام الباقين كمن مات وترك زوجا وأما وعمما فالمسئلة من ستة النصف للزوج والثلث للام والباقي للام فصالح الزوج عن نصيبه على ما في ذمته للزوجة من المهر فيقسم باقي التركة وهو ما عدا المهر بين الام والام اثلاثا سهمان الام وسهم للام

﴿ الباب الثامن في العول والرد ﴾

(مادة ٦٣٧) العول هو زيادة في عدم سهام ذوي الفروض ونقصان من مقادير انصباهم من التركة فاذا زادت سهام أصحاب الفروض في تركة ميت على مخرج التركة يزداد مخرج التركة لتوفي سهامهم فيدخل النقص في مقادير انصبا الورثة بسبب زيادة عدد السهام كما اذا مات الميتة عن زوجها وشقيقتها فمخرج أصل التركة من ستة أسهم

وعالت بسدسها الى سبعة لان فرض الزوج النصف وفرض الشقيقتين الثلثان فزادت الفروض بسهم وهو السدس وهكذا يعول هذا المخرج الى ثمانية بالثلاث كهم وأم ويعول الى تسعة بالنصف كهم وأخ لام ويعول أيضا الى عشرة بالثنتين كهم وأخ آخر لام. واذا كان مخرج التركة من اثني عشر سهما تعول الى ثلاثة عشر كزوجة فرضها الربع وشقيقتين فرضهما الثلثان وأم فرضها السدس والى خمسة عشر كهم وأخ لام والى سبعة عشر كهم وأخ آخر لام واذا كان مخرج التركة من أربعة وعشرين فانها تعول الى سبعة وعشرين فقط كزوجة فرضها الثمن وبنيتين فرضهما الثلثان وأبوين فرض كل منهما السدس

(مادة ٦٣٨) الرد ضد العول وهو رد مافضل عن فرض ذوي الفروض ولا مستحق له من العصبية فيرد مافضل على ذوي الفروض بقدر سهامهم الاعلى الزوجين وأصحاب الرد من الورثة سبعة واحد من الذكور وهو أخ لام وستة من الإناث وهن بنت الصلب وبنت الابن والاخت لابوين والاخت لاب والاخت لام والام والجرة الصحيحة لافرق بين ان يكون أحد السبعة المذكورين واحدا أو متعددا سوى الام ومن انفرد منهم حاز جميع التركة ومساكن الرد أقسام أربعة أحدها أن يكون في المسئلة صنف واحد ممن يرد عليه مافضل عن الفروض عند عدم من لا يرد عليه وحينئذ تقسم التركة على عدد رؤسهم كما اذا ترك الميت بنتين أو أختين أو جدتين فتقسم التركة بينهما نصفين واثاني أن يكون فيها صنفان أو ثلاثة ممن يرد عليه عند عدم من لا يرد عليه وحينئذ تقسم التركة من مجموع سهامهم اذا كان فيها سدسان كجرة وأخت لام تقسم من اثنين لكل منهما نصف المال وتقسم من ثلاثة اذا كان فيها ثلث وسدس كولدي أم معها فلولدي الام اثنتان وللأم الثلث من التركة ومن أربعة اذا كان فيها نصف وسدس كبنت وبنت ابن أو بنت وأم فللبنت ثلاثة أرباعها ولبنت الابن أو الام ربعها ومن خمسة اذا كان فيها ثنتان وسدس كبنتين وأم أو كان فيها نصف وسدسان كبنت وبنت ابن وأم أو كان فيها نصف وثلث كأخت لابوين وأم أو أخت لابوين وأختين لام فيعطى في الاول أربعة أخماسها للبنتين وللأم خمسها وفي الثانية يعطى للبنت ثلاثة منها ولبنت الابن واحد وللأم واحد وفي الثالثة يعطى للاخت من الابوين ثلاثة وللأم أو للاختين لام سهمان والثالث أن يكون مع النصف الواحد ممن

يرد عليه من لا يرد عليه وحيث يبعث يعطى من لا يرد عليه نصيبه من أقل مخارج فرضه ويقسم الباقي على من يرد عليه كزوج وثلاث بنات فيعطى للزوج فرضه الربع واحد من أربعة ويقسم الباقي على عدد رؤس البنات اثلاث في هذا المثال لاستقامة الباقي على عدد رؤسهن والرابع أن يكون مع الصنفين ممن يرد عليه من لا يرد عليه وحيث يبعث يعطى من لا يرد عليه نصيبه من أقل مخارج فرضه ويقسم الباقي على سهام من يرد عليه كزوجة وجدة وأختين لام فيعطى للزوجة فرضها الربع واحد من أربعة ويقسم الباقي على سهام من يرد عليه من الصنفين المذكورين وهو مستقيم في هذا المثال على السهام فيعطى للجدّة سهم وهو الربع وللأختين لام سهمان وهما النصف



﴿ الباب التاسع في ذوي الارحام وكيفية توريثهم ﴾

(مادة ٦٣٩) ذوو الارحام على أربعة أصناف بعضها أولى بالميراث من بعض على الترتيب في المواد الآتية الصنف الاول من ينتسب للميت وهم أولاد البنات وان سفلوا ذكورا كانوا أو إناثا وأولاد بنات الابن كذلك

(مادة ٦٤٠) الصنف الثاني من ينتسب اليهم الميت وهم الاجداد الساقطون كأبي أم الميت وأبي أبي أمه والجدات الساقطات وان نزلون كام أبي أم الميت وأم أم أبي أمه (مادة ٦٤١) الصنف الثالث من ينتسب الى أبوي الميت وهم أولاد الاخوات سواء كانت تلك الأولاد ذكورا أو إناثا وسواء كانت الاخوات لابوين أو لاب أو لام وبنات الاخوة وان سفلن سواء كانت الاخوة من الابوين أو من أحدهما وبنو الاخوة لام وان سفلوا

(مادة ٦٤٢) الصنف الرابع من ينتسب الى جدى الميت وهما أبو الاب وأبوالام سواء كانا قريبين أو بعيدين أو الى جدتيه وهما أم الام وأم الاب سواء كانتا قريبتين أو بعيدتين وهم الاعمام لام والعلمات والاخوال والحالات على الإطلاق ثم أولادهم وان سفلوا ذكورا كانوا أو إناثا

(مادة ٦٤٣) الصنف الاول من ذوي الارحام أولادهم بالميراث أقربهم الى الميت

درجة كبنت البنت فانها أولى بالميراث من بنت بنت الابن فان استووا في الدرجة بأن يدلوا كلهم الى الميت بدرجتين أو ثلاث درجات مثلاً فولد الوارث أولى من ولد ذي الرحم كبنت بنت الابن فانها أولى من ابن بنت البنت فان استوت درجاتهم في القرب ولم يكن فيهم مع ذلك الاستواء ولد وارث كبنت ابن البنت وابن بنت البنت أو كانوا كلهم يدلون بوارث كابن البنت وبنت البنت فيعتبر أبدان الفروع المتساوية في الدرجات المذكورة ويقسم المال عليهم باعتبار حالة ذكورهم وأنوثتهم أعني ان كانت الفروع ذكوراً فقط أو إناثاً فقط تساوا في القسمة وان كانوا ذكوراً وإناثاً فللذكر مثل حظ الأنثيين وهذا وان اتفقت صفة الأصول في الذكورة والانوثة وان اختلفت صفة الأصول في الذكورة والانوثة كبنت ابن بنت وابن بنت بنت قسم المال على أول بطن اختلف بالذكورة والانوثة وهو هنا البطل الثاني وهو ابن بنت وبنت بنت فتعتبر صفة الأصول في البطل الثاني في هذه الصورة فيقسم عليهم أنثى وأنثى ويعطي كل من الفروع نصيب أصله فحينئذ يكون ثلثاه لبنت ابن البنت نصيب أبيها وثلثه لابن بنت البنت لانه نصيب أمه

(مادة ٦٤٤) الصنف الثاني وهم الساقطون من الاجداد والجـدات أولاهم بالميراث أقرهم للميت من أي جهة كان أي سواء كان الاقرب من جهة الاب أو من جهة الام مثاله مات عن أم أبي أم وأبي أبي أم كان المال كله لأم أبي الأم لقرنها ولا فرق بين كونه مدلياً بوارث أو بغير وارث ولا بين كونه ذكراً أو أنثى وان استوت درجاتهم فلما أن يكون بعضهم مدلياً بوارث أو كلهم يدلون به أو كلهم لا يدلون به ففي الأول لا يقدم المدلي بوارث على غيره بخلاف الصنف الأول مثاله مات عن أبي أم الأم وأبي أبي الأم فهما سواء وان كان الأول مدلياً بالجدة الصحيحة أعني أم الأم والثاني بالجدة الفاسدة أعني أبا الأم وفي الآخرين كأبي أم أب وأبي أم أم وكأبي أبي أم وأم أبي أم فلما ان تختلف قرابتهم أي بعضهم من جانب الأب وبعضهم من جانب الام كالأول والاول وإما أن تتحد كأمثال الثاني فان اختلفت قرابتهم فالثلثان لقرابة الاب والثلث لقرابة الام كأنه مات عن أب وأم ثم ما أصاب قرابة الاب يقسم بينهما على أول بطن وقع فيه الخلاف وكذا ما أصاب قرابة الام وان لم يختلف فيهم بطن فالقسمة على أبدان كل صنف وان اتحدت قرابتهم أي كلهم من جانب الام

أو الاب فاما أن تتفق صفة من أدلوا به في الذكورة والانوثة أو تختلف فإن اتفقت الصفة اعتبرت أبدانهم وتساووا في القسمة لو كانوا ذكوراً فقط أو إناثاً فقط وإن كانوا مختلطين فللذكر مثل حظ الأنثيين وإن اختلفت الصفة فالقسمة على أول بطن اختلف للذكر ضعف الأنثى ثم يجعل الذكور طائفة والإناث طائفة على قياس ما تقرر في الصنف الأول

(مادة ٦٤٥) الصنف الثالث وهم أولاد الأخوات مطلقاً وبنات الأخوة مطلقاً وبنو الأخوة لأثم الحكم فيهم كالحكم في الصنف الأول أعني أولاهم بالمسيرات أقربهم إلى الميت درجة ولو أنثى فبنت الاخت أولى من ابن بنت الاخ لانها أقرب فإن استووا في القرب فولد العصبة أولى من ولد ذي الرحم كبنت ابن أخ وابن بنت أخ كلاهما لابوين أو لاب أو أحدهما لابوين والآخر لاب المال كله لبنت ابن الاخ لانها ولد العصبة وإن استووا في القرب وليس فيهم ولد العصبة كبنت بنت الاخ وابن بنت الاخ أو كان كلهم أولاد المصبات كبنتي ابني الاخ لابوين أو لاب أو بعضهم أولاد المصبات وبعضهم أولاد أصحاب الفرائض كبنت أخ لابوين أو لاب وبنت أخ لام أو كان كلهم أصحاب فرائض كبنات أخوات متفرقات يقسم المال على الأصول أي الأخوة والأخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الأصول فما أصاب كل فريق يقسم بين فروعه كما في الصنف الأول

(مادة ٦٤٦) الصنف الرابع وهم الذين ينتمون إلى جدي الميت أو جديته وهم العمات على الإطلاق والأعمام لام والأخوال والحالات مطلقاً إذا اجتمعوا وكان حين قرابتهم متحداً بأن يكون الكل من جانب واحد كالعمات والأعمام لأثم فانهم من جانب الاب والأخوال والحالات فانهم من جانب الام فالأقوى منهم في القرابة أولى أعني من كان لابوين أولى ممن كان لاب ومن كان لاب أولى ممن كان لام ذكوراً أو إناثاً وإن كانوا ذكوراً وإناثاً واستوت قرابتهم في القوة فللذكر مثل حظ الأنثيين كعم وعمة كلاهما لام أو خال وخالة كلاهما لابوين أو لاب أو لام وإن كان حين قرابتهم مختلفاً فلا اعتبار لقوة القرابة ويكون الثثنان لقرابة الاب والثالث لقرابة الام كعمة لاب وام وخالة لام ثم ما أصاب كل فريق من قرابتي الاب والام يقسم بينهم كما لو اتحد حين قرابتهم

(مادة ٦٤٧) أولاد الصنف الرابع الحكم فيهم كالحكم في الصنف الا
 أعني أولاهم بالميراث أقربهم الى الميت درجة من أى جهة كان فان استووا في القر
 الى الميت وكان حين قرابتهم متحداً بأن تكون قرابة الكل من جانب الاب او من
 جانب الام فمن كان له قوة القرابة فهو اولى اعني من كان اصله لابوين فهو اولى
 ممن كان اصله لاب فان استووا في القرب بحسب الدرجة وفي القرابة بحسب
 القوة وكان حين قرابتهم متحداً بأن كان الكل من جهة الاب او
 من جهة الام فولد العصبية اولى كبنات العم وابن العمه كلاهما
 لابوين او لاب المال كله لبنت العم لانها ولد العصبية وان
 استووا في القرب ولكن اختلف حين قرابتهم
 بأن كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم من
 جانب الام فلا اعتبار هنا لقوة القرابة
 وللولد العصبية ويكون الثثنان لمن
 يدلي بقرابة الاب والثالث لمن
 يدلي بقرابة الام والله
 سبحانه وتعالى اعلم

﴿ فهرست الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية ﴾

- الجزء الاول في الاحكام المختصة بذات الانسان
كتاب الاول في النكاح
أب الاول في مقدمات النكاح
ب الثاني في شرائط النكاح وأركانه وأحكامه
ج الثالث في موانع النكاح الشرعية وبيان المحلات والمحرمات من النساء
د الرابع في الولاية على النكاح وفيه فصلان
هـ الاول في بيان الولي وشروطه
و الثاني في نكاح الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما والكبير والكبيرة المكافين
ز الخامس في الوكالة بالنكاح
ح السادس في الكفاءة
ط السابع في المهر
يصل الاول في بيان مقدار المهر وما يصاح تسميته مهرا وما لا يصاح
يصل الثاني في وجوب المهر
هـ الثالث في الاسباب التي تؤيد لزوم المهر بتمامه للمرأة والاحوال التي يجب
إفهام نصف المهر والتي لا تستحق فيها شيئا منه
و الرابع في شروط المهر
يصل الخامس في قبض المهر وما للمرأة من التصرف فيه
هـ السادس في ضمان المهر وهلاكه واستهلاكه واستحقاقه
و السابع في قضايا المهر
هـ الثامن في الجهاز ومتاع البيت والمنازعات التي تقع بشأنهما
ب الثامن في نكاح الكتابيات وحكم الزوجية بعد اسلام الزوجين أو أحدهما

- ٢٠ الفصل الاول في نكاح المسلم الكتابيات
- ٢١ الفصل الثاني في حكم الزوجية بعد اسلام الزوجين أو أحدهما
- ٢٢ الباب التاسع في النكاح الغير الصحيح والموقوف
- ٢٢ الفصل الاول في النكاح الغير الصحيح
- ٢٣ الفصل الثاني في النكاح الموقوف
- ٢٥ الباب العاشر في اثبات النكاح والافراد به
- ٢٥ الكتاب الثاني فيما يجب لكل من الزوجين على صاحبه
- ٢٥ الباب الاول فيما يجب على الزوج من حسن المعاملة للزوجة
- ٢٦ الباب الثاني في النفقة الواجبة على الزوج للمرأة
- ٢٦ الفصل الاول في بيان من تستحق النفقة من الزوجات
- ٢٧ الفصل الثاني في بيان من لا نفقة لهن من الزوجات
- ٢٨ الفصل الثالث في تقدير نفقة الطامام
- ٣٠ الفصل الرابع في تقدير الكسوة والسكنى
- ٣١ الفصل الخامس في نفقة زوجة المثلث
- ٣٣ الفصل السادس في دين النفقة
- ٣٤ الباب الثالث في ولاية الزوج وماله من الحقوق
- ٣٤ الباب الرابع فيما للزوجة وما عليها من الحقوق
- ٣٤ الفصل الاول فيما على الزوجة من الحقوق لزوجها
- ٣٤ الفصل الثاني فيما للمرأة من الحقوق
- ٣٥ الكتاب الثالث في فرق النكاح
- ٣٥ الباب الاول في الطلاق
- ٣٥ الفصل الاول فيمن يقع طلاقه ومن لا يقع ومحل الطلاق وعدده
- ٣٦ الفصل الثاني في أقسام الطلاق
- ٣٦ القسم الاول في الطلاق الرجعي وحكمه والرجعة

صحيفة

- ٣٧ القسم الثاني في الطلاق البائن ونوعيه وأحكام كل منهما
- ٤٥ الفصل الثالث في تعليق الطلاق
- ٤١ الفصل الرابع في تفويض الطلاق للمرأة
- ٤٢ الفصل الخامس في طلاق المريض
- ٤٤ الباب الثاني في الخلع
- ٤٧ الباب الثالث في الفرقة بالمنة ونحوها
- ٤٨ الباب الرابع في الفرقة بالردة
- ٤٩ الفصل الخامس في العدة وفي نفقة المعتدة
- ٤٩ الفصل الاول فيمن يجب عليها العدة من النساء ومن لا يجب
- ٥١ الفصل الثاني في نفقة المعتدة
- ٥٢ الكتاب الرابع في الاولاد
- ٥٢ الباب الاول في ثبوت النسب
- ٥٢ الفصل الاول في ثبوت نسب الولد المولود حال قيام النكاح الصحيح
- ٥٤ الفصل الثاني في ثبوت نسب الولد المولود من نكاح فاسدا ومن الوطء بشبهة
- ٥٤ الفصل الثالث في ولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها
- ٥٥ الفصل الرابع في دعوي الولادة والاقرار بالابوة والبنوة والاخوة وغيرها الخ
- ٥٧ الفصل الخامس في احكام الاقريط
- ٥٨ الباب الثاني فيها يجب للولد على الوالدين
- ٥٨ الفصل الاول في الرضاعة
- ٦٠ الفصل الثاني في مقدار الرضاع الموجب لتحريم النكاح
- ٦١ الفصل الثالث في الحضانة
- ٦٤ الفصل الرابع في النفقة الواجبة للابناء على الآباء
- ٦٦ الباب الثالث في النفقة الواجبة للابوين على الابناء
- ٦٧ الباب الرابع في نفقة ذوي الارحام
- ٦٨ الباب الخامس في ولاية الاب

صحيفه

- ٧٠ الكتاب الخامس في الوصى والحجر والهبة والوصية
 ٧٠ الباب الاول في الوصى وتصرفاته
 ٧٠ الفصل الاول في اقامة الوصى
 ٧٢ الفصل الثاني في تصرفات الوصى
 ٧٦ الباب الثاني في الحجر والمراعاة والبلوغ
 ٧٦ الفصل الاول في الحجر
 ٧٨ الفصل الثاني في سن التمييز والمراعاة والبلوغ
 ٧٩ الباب الثالث في الهبة
 ٧٩ الفصل الاول في اركان الهبة وشرائطها
 ٧٩ الفصل الثاني فيما يجوز هبته وما لا يجوز
 ٨٠ الفصل الثالث فيمن يجوز له قبض الهبة
 ٨١ الفصل الرابع في الرجوع في الهبة
 ٨٢ الباب الرابع في الوصايا وفيه فصول
 ٨٢ الفصل الاول في حد الوصية وشرائطها ومن هو أهل لها
 ٨٥ الفصل الثاني في استحقاق الموصى لهم
 ٨٦ الفصل الثالث في الوصية بالمنافع
 ٨٧ الفصل الرابع في تصرفات المريض
 ٨٨ الفصل الخامس في احكام المفقود
 ٩٠ الجزء الثاني في الموارث وفيه أبواب
 ٩٠ الباب الاول في ضوابط عمومية
 ٩١ الباب الثاني في الموانع من الارث
 ٩٢ الباب الثالث في أصحاب الفروض وبيان فروضهم
 ٩٣ الباب الرابع في بيان أحوال نصيب ذوي الفروض المتقدمة مع غيرهم الخ
 ٩٥ الباب الخامس في الارث بالتعصيب
 ٩٥ القسم الاول

صيفه

٩٦ القسم الثاني

٩٧ القسم الثالث

٩٧ الباب السادس في الحجب

٩٩ الباب السابع في بيان مسائل متنوعة

١٠٠ الباب الثامن في المول والرد

١٠٢ الباب التاسع في ذوي الارحام وكيفية توريثهم

تمت

